

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

الدراسات
(١)

المقننات الأرشيفية تكوينها وتنميتها

تأليف

د. د. ناهد حمدى أحمد

رئيس قسم الوثائق والمكتبات

كلية الآداب - جامعة القاهرة - فرع بنى سويف

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

وعضو جمعية الأرشيفى الأمريكى

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

١٩٩٦

المَقْنَنِيَّاتُ الْإِشْرَافِيَّةُ

تكوّنها وتنميتها

رقم الإيداع بنار الكتب ٣٥٠٧ / ١٩٩٦

I. S. B. N. 977 - 18 - 0034 - 5

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

الدراسات
(١)

المقننات الإرشيفية تكوينها وتنميتها

تأليف

د. د. ناهد محمدى أحمد

رئيس قسم الوثائق والمكتبات

كلية الآداب - جامعة القاهرة - فرع بنى سويف

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

وعضو جمعية الأرشفة الأمريكية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة

١٩٩٦

قائمة المحتويات

الصفحة	
٥	مقدمة.....
	الفصل الأول:
٨	* الوثيقة الجارية وكيف تصل للأرشيف.....
١٢	* أطوار الوثيقة وتنمية الأرشيف.....
١٢	الانتاج والاستخدام الجارى.....
١٤	الاستخدام المؤقت والتخزين.....
١٨	التسكين والحفظ الدائم.....
	الفصل الثانى:
٢٠	* أنشطة تنمية المكتبات.....
٢٠	ماقبل الضبط الأرشيفى.....
٢٠	* أنشطة الأجهزة الإدارية (الوثائق الجارية).....
٢٧	أولاً: التزويد.....
٢٧	* استراتيجية التزويد فى أجهزة الوثائق الجارية.....
٢٧	* أهمية وضع برنامج تزويد.....
٢٩	* أهداف الأرشيف واستراتيجية التزويد.....
٣١	* تطوير إستراتيجية التزويد.....
٣٢	* عناصر إستراتيجية التزويد.....
٣٣	* أساليب التزويد.....
٣٩	ثانياً: تقييم الوثائق.....
٣٩	* مقدمة.....

الصفحة

٤٠ * مبادئ التقييم
٤٤ * مراجعة التقييم
٥٠ * جداول الاستهلاك
٥٦ * خطوات اعداد الجداول
٦١ * توثيق الجدول وإخراجه

الفصل الثالث:

٦٤ تكوين المجموعات الأرشيفية وتنميتها في مصر
٦٤ * اللوائح التي تنظم وتجمع الوثائق
٧٠ لائحة المحفوظات العامة
٧٣ لوائح الحفظ الخاصة

الفصل الرابع:

٧٥ وحدات الحفظ المؤقت
٧٥ أولا : غرف الحفظ
٨٢ الاسترجاع من غرف الحفظ
٨٧ ثانيا: مركز الوثائق الوسيط

الفصل الخامس:

٩٧ الإضافة وتنمية مجموعات الأرشيف القومى
٩٧ الضبط الأرشيفى
١٠١ أنشطة الإضافة
١٠٢ ١ - الأعمال التمهيدية
١٠٩ ٢ - الترحيل المادى والإدارى للوثائق

الصفحة	
١٠٩	مستندات الترحيل.....
١١٩	٣ - تحليل الإضافة.....
١١٩	أ - التحليل والفحص المادى للوثائق.....
١٢٣	ب - تحليل المضمون والمحتوى.....
١٢٨	٤ - توثيق وتسجيل الإضافة.....
١٣٥	قائمة المصادر:.....
	الملاحق:.....
	لائحة محفوظات الحكومة المصرية.....

مقدمة

الحاجة إلى المعلومات بمختلف أشكالها هي الباعث والمحرك الأساسي للأفراد والمنظمات في جمعها وحفظها بغية استرجاعها والاستفادة منها في التنمية، وأداء الأعمال والأنشطة، وإجابة الإستفسارات، والتمسك بسياساتها بصفة دائمة، واتخاذ القرار المناسب، والحصول على الفائدة القصوى من التجربة السابقة، ومنع الانزواج غير الضروري في التكاليف، وضياح الوقت فيما سبق بذله من مجهودات، ومن ثم كان من الضروري أن تحتفظ منظمات الأعمال المنتشرة في المجتمع حكومية وغير حكومية بسجلاتها المكتوبة التي انتجتها أساسا من أجل تيسير دقة أعمالها.

ومن الواضح أن كل الوثائق تكون نشطة جارية في بدء حياتها، وتظل تنتقل وتسرى بين مكتب وآخر، ويحتفظ بها في هذه المرحلة عادة في مكاتب الإدارة المنتجة لسرعة وسهولة الوصول إليها لتلبية حاجات الأنشطة والأعمال. ومع مرور الزمن وبانتهاء العمل الذي أنتجت من أجله، يقل نشاطها تدريجيا وتتوقف نسبيا عن الحركة فقد يتم الرجوع إليها بين حين وآخر وقد لا يتم ذلك على الإطلاق، وفي هذه المرحلة تنتقل إلى وحدة أو مكان آخر غير مكاتب الإدارة لتفسح الطريق أمام الجديد الذي ينتج، وتحفظ في هذا المكان لاحتمالات الحاجة الإدارية إليها في المستقبل.

وبالطبع هي لا تبقى في هذه الوحدات إلى الأبد، إذ أنه منذ مرحلة النشاط الكامل يكون قد تقرر وفقا للوائح الحفظ العامة للنواة أو الخاصة للمنظمة ما الذي سوف يحفظ منها حفظاً مؤقتاً وإلى متى، وما الذي سيرحل إلى الأرشيف القومي وذلك الذي سيتم التخلص منه نهائيا أو يحتفظ بنماذج منه.

ولقد عملت بعض الجهات على تخصيص وحدات، حفظ مستقلة تختلف طبيعتها تبعا لحجم العمل، وتعمل كمستودع لتجميع المعلومات التي تخدم الكيان. ومن

الواضح أن غياب التخطيط والإدارة العلمية لهذه الوحدات لن يساعد في تحقيق الحاجة الفعلية والفائدة المرجوة منها وبالتالي ستتعرض الحكومة أو المنشأة لإضاعة الوقت والمال بل والقوى البشرية، بالإضافة إلى زيادة القصور والفوضى الوظيفية. من أجل ذلك إقتضى الأمر وجود نظام أو ترتيبات خاصة بين وحدة الحفظ والإدارات المختلفة التي تتكون منها المنظمة، يضمن تزويد وحدة الحفظ بالوثائق، ونقلها بسلام من الإدارات إلى الحفظ والعكس، مع ضمان أن يكون سريان الوثائق مستمرا ومنظماً.

إن تحديد هذه الترتيبات المتعلقة بسياسة تجميع الوثائق ووضع البرنامج الدقيق الذي يقود عمل الأطراف المتعاونة يعتبر أساسى وضرورى كوسيلة وأداة فكرية ومادية نحو التنمية المتقنة لمجموعات المنظمة، وإمداد وحدات الحفظ بشكل منتظم بالوثائق، وتحديد ما ينبغي حفظه منها، ومدد الحفظ المناسبة وإستيعاد ما اتفق على استهلاكه من الوثائق وترحيل تلك التي تحمل معلومات هامة للحفظ الدائم إلى دور الأرشيف القومية لتدخل تحت الوصاية الكاملة لها، وتشكل مقتنياتها الأساسية التي تمارس عليها إجراءات مختلفة كل الاختلاف عما كان يتم أثناء المراحل السابقة، وفي إطار من التخطيط والتنظيم والرقابة للوثائق منذ بدء إنتاجها مروراً باستفادة العمل الجارى بها ووصولاً إلى إضافتها للأرشيف.

إن برنامج تزويد وتنمية المقتنيات الأرشيفية وتكوينها أصبح من البرامج الأساسية فى الأرشيف الذى تلخّذ بالإدارة العلمية التى يطبقها فى ممارسته للطرق والإجراءات المنظمة لتحقيق تجميع كفاء المجموعات وما يدعمها من جداول وخطط ومعايير لازمة لتنفيذ كل مرحلة.

وهذا الكتاب هو محاولة من عدة محاولات قرر الباحث أن يتناولها الواحدة تلو الأخرى لطرح وكشف قضية مفتعلة فى مصر وحدها هى قضية المعلومات التى يرى

أهل المكتبات فيها أنها صنعتهم وخدمت متأسين أن الوثائق هي مصدر المعلومات الأصل الذي لا ينافسها فيه منازع، بل وتمادى بهم الخيال إلى محاولة إمتصاص إدارة الوثائق الجارية في المصالح الحكومية وأوراق العمل ووضعها تحت لواء دراسات المكتبات. ومن ثم كان الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو تحديد الموقف بحسم ووضع حداً للخلاف المتعلّق بين المكتبات كمصادر ثقافية، والوثائق والأرشيف كمصادر أصيلة لمعلومات إتخاذ القرار وتعبير أدق وضع حد لواحدة من القضايا الخلافية بين منظومتى المكتبات من جهة والوثائق والمعلومات من جهة أخرى، وذلك من خلال بلورة الرؤية المتخصصة التي تطفئ حدة تاجيع التفاعل بين الحقائق ووجهات النظر السطحية.

كما كان من بين أهداف هذا العمل أيضا أن يكون حافزاً للمهتمين بالوثائق والأرشيف للكتابة والدراسة الجادة في مشاكل وعناصر مثل هذه الموضوعات الدقيقة بالغة الأهمية التي تتجاوز العموميات والمفاهيم الخاطئة وأن يكون دليلاً مادياً متمثلاً أمام الدارسين والممارسين على حد سواء على سمو مهامهم.

هذا عن غرض الكتاب وماهيته أما عن موضوعه ومحتواه، فموضوعه يدور أساساً حول أحد الأنشطة الأرشيفية المحورية وهو «تكوين وتنمية المقتنيات التي تشكل كيان ووجود الذاكرة الحكومية المتمثلة في رصيدها من الوثائق والمعلومات الأرشيفية، وتوضيح المفاهيم الأساسية والتوجهات الرئيسية لهذا النشاط بعيداً عن متاهات تزويد المكتبات.

أما عن محتواه فقد تناول في الفصل الأول بعض المفاهيم الأساسية فيما يخص أطوار حياة الوثيقة كتمهيد ضروري لاستعراض التوجهات الرئيسية لتكوين وتنمية المجموعات الأرشيفية واقتناؤها. وسمى في الفصل الثاني إلى التعريف بالأنشطة التي تسبق الضبط الأرشيفي والتي تتم في الأجهزة الإدارية، أما الفصل

الثالث فقد إتجه إلى التعريف بلوائح الحفظ في مصر وكان من المهم أن يتم إستعراض وحدات الحفظ المؤقت، والتعريف بدورها. وقام الفصل الرابع بهذه المهمة بينما جاء الفصل الخامس موضحاً لأخر مراحل استقرار الوثائق وإضافتها في الأرشيف القومي.

والله الموفق

أ.د. ناهد حمدي

الفصل الأول

الوثيقة الجارية وكيف تصل للأرشيف

فى خلال اليوم العادى من حياتنا يقتنى معظمنا أو ينتج العديد من الوثائق فنحن نشترى تذاكر الأتوبيس والقطار، نشترى الصحف أو الكتب، نكتب الرسائل، نعد التقارير، نونى المذكرات، نملأ النماذج، نرسل ونستقبل الفواتير، الاخطارات، نكتب الإيصالات، نلتقط الصور، نسجل الشرائط المسموعة أو المرئية، نلقى مخرجات الكمبيوتر من وثائق وكشوفات وقوائم... الخ

ونحن نقتنى هذه الوثائق إما باختيارنا أو عن طريق الصدفة نظراً لأن جميعها متصلة بحياتنا وبعاداتنا، وبرغباتنا أو ضد رغباتنا لصاغتنا أو لأداء عملنا وفى أوقات فراغنا، ولكن فى وقت ما ولسبب أو لآخر نقوم باستبعاد معظم هذه الوثائق. فقد تكون قد فقدت قيمتها بالنسبة لاستخدامنا لها فى الحياة. أو لأن الغرض منها قد تحقق وانتهى، وقد نفرد لبعض منها مكانا خاصا للرجوع إليها، قد نقوم بفحصها لنقرر حاجتنا إليها، أو قد نرغب فى التخلص منها ببيعها أو تقديمها لشخص آخر، وفى كل ذلك نحن نستبقى نسبة ضئيلة فقط من الوثائق التى اعدناها عبر الزمن.

إذا نظرنا إلى السياسات والخطوات التى يتبعها الأفراد مع وثائقهم سنجد أنها متشابهة إلى حد كبير مع سياسات التزويد والتقييم والإضافة التى تتم فى إدارات الوثائق الجارية والأرشيفات فيما بعد.

ولتوضيح ذلك ينبغى أن نضع فى أذهاننا أن البداية أن الوثيقة التى يتم إنتاجها أثناء أداء الأنشطة الجارية لمختلف الأعمال، هى بذاتها تلك الوثيقة التى

تشكل أساس المجموعات الأرشيفية، وهي أيضا المحور الذي تدور حوله كافة الأنشطة الأرشيفية، والذي من أجله أقيمت المستودعات الأرشيفية واستقلت بأبنيتها ومجموعاتها.

على ذلك كان من الضروري تتبع مسار هذه الوثيقة منذ إنتاجها وتجميعها في ملفات إلى أن تستقر في الأرشيف القومي، من أجل أن نفهم طبيعة المقتنيات ونكتشف الأسلوب الذي يتم به تكوين المجموعات وتزويد الأرشيف القومي بها، وكيف يختلف ذلك كما وكيفاً مع ما يحدث في مختلف مؤسسات المعلومات الأخرى.

وهناك فهم خاطئ أو فكرة مسيطرة على الأذهان وسائدة في مجتمعنا المصري على الأخص، هي أن عمل الأرشيفي يبدأ وفي هذه المرحلة التي يتوقف فيها الإستخدام العملي الجارى للوثيقة. ولكن الواقع عكس ذلك تماماً، حقا إن منتج الوثيقة له منظور عملي صرف من حيث اعتبار الوثائق أنوات تعاونته في أداء عمل لتحقيق غاية معينة وبمجرد أن تنقضى هذه الحاجة، لاتعنى الوثائق في ذاتها لديه شيء، وبالتالي فمن الممكن استهلاكها والإستغناء عنها، أما المستفيد من الأرشيف فعلى العكس نجده دائما وأبداً ينظر إلى الوثائق نظرة مرتبطة كلية بالبحث، ومن ثم فهي تمثل لديه وسائط تحمل المعلومات وبالتالي فجدواها أو عدم جدواها يرتبط بإمكانياتها في الإجابة على استفساراته وتسאלاته القائمة، أى أنها تعنى بالنسبة له وسائل لغايات مباشرة وفورية.

أما الأرشيفي فهو بحكم وضعه مسئول عن ذاكرة الأمة ككل، ويعرف من خلال عمله أن الماضي والحاضر والمستقبل يمثل ثالوثاً لا ينفصل وأن الوصول إلى خبرات وتجارب ومعارف من سبقونا هو الحصول على المعلومات مسجلة بشكل أو بآخر، وفي نمط من الأوعية تقليدية أو غير تقليدية.

وأن الإدارة وإن تكن تتعلق بالحاضر قبل كل شيء، إلا أن كافة أنشطتها في

المستقبل تتشكل طبقا لما يتوفر لها من معارف عن الماضي وبالتالي فهو يمارس عمله في إطار الإهتمام بالوثائق منذ إنتاجها ليضمن بقاؤها، فهو يعلم أن الوثائق التي لم تعد لها قيمة في الاستخدام الجارى من الممكن أن تصبح لها أهمية بالغة في سير أحوال الماضي كما وأنها من شأنها أن تقدم للدولة ولكل المواطنين ضمانات لحقوقهم القانونية، وتجسد الحكومات النخيرة الضخمة من الخبرة الرسمية السابقة التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية لتضفى على نشاطها طابع الإستمرار والإتساق، ولتضع قواعد السياسة، وتعالج المشاكل الإقتصادية والاجتماعية والصحية ومشاكل التنظيم والإجراءات، وبصورة عامة ينظر إليها على أنها تشكل الحقائق التي يتعامل معها متخذ أى قرار لإتمام أى عمل.

من ذلك يتضح أن التعرف على أطوار الوثيقة عبر مشوارها الطويل أمر محتم، من شأنه أن يكشف لنا عن أن الأنشطة والإجراءات الأرشيفية لا يمكن أن تنفصل عن إدارة الوثائق الجارية في المنظمات، وأن الإدارة الأرشيفية الناجحة يعتمد نجاحها وفعاليتها على ماسبق إنجازه في إدارات الوثائق الجارية، وأن كافة الأنشطة متتابعة ومتراصة ولا يمكن أن يعمل كل منها بشكل مستقل رغم الفوارق الواضحة بين كليهما والتي أسفرت في بعض الدول المتحضرة عن وجود فرع من فروع الأرشيف القومى عرف « بإدارة الوثائق الجارية » إيماننا من هذه الدول بأنه عندما ترتبط إهتمامات الأرشيفيين بإدارة الوثائق في برنامج واحد، يحقق العمل الأرشيفى فوائد جمة ونتائج مرضية، من أبرزها تنمية مقتنياته، وجودة رصيده كما وأنه بعد قيام هذه الإدارات زاد الإهتمام بتطوير إدارة الوثائق الجارية كفرع من فروع العمل الأرشيفى في برنامج واحد متدرج، حقق النتائج المؤثرة في الأداء الأرشيفى بدما من تقنين الأساليب التى تنتج بها الوثائق وإنهاء بفواعد ومعايير أساليب تجميع وإختيار الوثائق من أجل الإحتفاظ بها حفظا دائما، هذا التقنين أتاح الفرص لتكوين أفضل وأكمل المجموعات الأرشيفية مما عاد بالفائدة الواضحة على المستفيدين.

نصل مما سبق إلى أن مكونات الأرشيف القومي ورصيده هي أصلا مواد مرتبطة بكيانات وأصول تنظيمية مختلفة، إذ يقوم الأرشيف بتلقى الوثائق من أقسام وفروع الجهات المختلفة من خلال برنامج تزويد وإضافة منظم، بدايته في إدارات الوثائق الجارية ونهايته في الأرشيف القومي. ويتوقف نجاح هذا البرنامج على ما يقوم فيه من إدارة وثائق سليمة يتم فيها تحديد الوثائق ذات القيم الاستخدامية الدائمة، وجدول زمني دقيق يتم بمقتضاه ترحيل الوثائق إلى الأرشيف القومي وفقا لما يقوم بين فئاتها من روابط منطقية.

ولاشك أن هناك خلاف واضح بين أعمال وأنشطة وطبيعة الإضافة في الأرشيفات التابعة للجهات المحلية المختلفة والتي تشكل قسما من أقسامها التنظيمية وبين الأرشيف القومي الذي يتلقى المواد من مختلف أرشيفات هذه الجهات، إلا أن هذا الخلاف لا يتعارض مع كون أن كلا منهما يتلقى المواد ويحفظها من أجل تحقيق هدف واحد هو ضبطها وإتاحة استخدامها، وفي الأولى يكون الحفظ مطلقا أما في دور الأرشيف القومية فيتم انتقاء المواد واختيارها.

أطوار الوثيقة وتنمية الأرشيف

تمر الوثيقة أثناء حياتها بثلاثة أطوار لكل منها دوره المؤثر في تزويد وتنمية المكتبات. هذه الأطوار هي:

- ١ - الإنتاج والإستخدام الجارى.
- ٢ - الإستخدام المؤقت والتخزين.
- ٣ - التسكين والحفظ الدائم.

أولاً: الإنتاج والاستخدام الجارى:

يقصد بهذه المرحلة بداية إعداد الوثيقة وتحميلها المعلومات والبيانات التي يتم بها إنجاز المصالح المختلفة حكومية وغير حكومية لأنشطتها المتعددة، من خلال إجراءات معينة، وباستخدام وسائط متنوعة. وهنا تكون الوثيقة مجرد أداة لتنفيذ وتحقيق استخدام معين في ذهن منتجها، وبالتالي تظل متداولة في مكاتب المصلحة مايقرب من خمسة أعوام نتيجة حاجة العمل اليومية إليها (١) ووفقا لهذه الحاجة يتم الاحتفاظ بها في مكاتب المصلحة ذاتها أو في مكان آخر تخصصه هذه المصلحة للحفظ الجارى بها، وعندها يتم تجميعها في ملفات تنمو زمنيا إلى أن يتم الإجراء الذى نشأت من أجله.

ومن الخطأ هنا أن نعتقد أن الأرشيف لا يتدخل في هذه الفترة من حياة الوثيقة بل على العكس تماما فدوره هنا حيوى ومؤثر، فالتخطيط لمختلف الأنشطة الأرشيفية ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه المرحلة من خلال الإهتمام بالوثائق التى ستصبح أرشيفية. ومن ثم عليه أن يقدم المشورة الفنية لإدارة الوثائق الجارية فيما

Mabbs Awandulosès, Gorge: The Organization of inter (١)
mediate Record Storage.- Paris - Unesco, 1974 p.38

يختص بمتطلبات وضوابط إنشاء الوثيقة التي من المقرر أن تصبح أرشيفية، وأفضل أساليب وضعها في الملفات، وهو في ذلك يضع أساس البرنامج التنظيمي للأرشيف كله، وكيف سيتم التعامل مع هذه الوثائق على ضوء حالة الوثائق في هذه المرحلة.

هو أيضا عندما ينظر إلى الوثائق ويضع ضوابط حفظها واسترجاعها يكون ذلك في سياق منظوره لمصدرها والترتيب الأصلي لها، وبالتالي فينبغي أن يساهم مع إدارة الوثائق في وضع الأسس السليمة لدقة الترتيب على أساس المصدر، ومن أبرز نقاط المشاركة الأرشيفية في هذه المرحلة وتأثيرها الكبير في تكوين وتنمية المكتبات الأرشيفية فيما بعد معاونة الأرشيفي لإدارات الوثائق الجارية في توضيح كيف يمكن تحديد موقف الوثائق من الإستبقاء ومدده على ضوء لوائح الحفظ العامة والمشاركة في وضع لوائح الحفظ الخاصة.

ثانياً: الاستخدام المؤقت والتخزين:

تتوقف حاجة العمل الجارى عن الإستعانة بتلك الوثيقة، لكنها مع ذلك تحتفظ بها لبعض الاستخدامات الإدارية العرضية، وتتفاوت عمر هذا الإستخدام المؤقت، ففي بعض الأحيان تظل فائدة الوثيقة بالنسبة للجهة المنشأة قائمة لفترة زمنية طويلة مثلما يحدث في حالة التصميمات لمبنى قديم، إذ تظل قيمتها جارية ونشطة طالما ظل المبنى قائماً، وفي حالات أخرى تكون فائدة حياة الوثيقة قصيرة إلى حد ما مثلما يحدث مع التقرير الأسبوعي الذي يتوقف إستخدامه بمجرد أن يتضمن التقرير الشهرى موارد به من بيانات.

وهنا في هذه المرحلة لا يعبأ بنتج الوثيقة والمستفيد بأية اعتبارات أخرى سوى أداء عمله وحصوله على المعلومات المحددة في متناول يده عندما تقوم حاجته إليها. وبالتالي فهو ينظر إلى تخزينها على ضوء وجهة النظر هذه فقط فيحتفظ بها لمدة

معينة تحقق له سهولة الإسترجاع، بعدها يجد أنه من الأسهل والأسهل له إستبعاد هذه النوعيات المحتملة الإستخدام ليقسح الطريق لغيرها. ويطرح السؤال نفسه هنا، إلى متى تحتفظ وحدات الحفظ بالمصالح بما لديها من وثائق؟ وهل من حقها الإستقناء عنها أو عن بعضها أو التصرف فيها بأي طريق؟ وإلى أين وكيف يمكن أن ترحلها أو تنقلها لإستيعاب غيرها؟

والكى نجيب على هذه التساؤلات ينبغي أن نعلم. أن إستبعاد وعزل الوثائق الإدارية التى أصبحت راکدة وتوقفت إستخداماتها الجارية أمر محتوم، والمناقشة والجدال يدور حول العزل والإستبعاد الإعتباطى غير المخطط له بدقة من ناحية، وبين عزلها واستبعادها بشكل منهجى متأنى تتخذ فيه القرارات على أساس أهمية وقيم الوثائق الإستخدامية فيما بعد من جهة أخرى.

واسوء الحظ فإن الإستبعاد غير المخطط هو الأكثر شيوعا وانتشارا فى أجهزة الدولة المختلفة - حكومية أو غير حكومية - ويتم من خلال نشاط واحد هو إقصاء تلك النوعية من الوثائق وإبعادها إلى أى مكان آخر بعيدا عن المكاتب الإدارية، ويفضل دائما الأماكن المهجورة الغير مستخدمة يستوى فى ذلك المخازن، الرداهات، الغرف العلوية فى الأسطح أو الأقبية السفلية، أسفل السلالم والبديرومات، وذلك لإخلاء مكانا للوثائق الجارية الأحدث، هذا الأمر مشاهد بوضوح فى مصر فنظرة واحدة إلى وضع الوثائق فى غرفها أو أماكن تواجدها فى أى وزارة أو منشأة يؤكد لنا هول الكارثة التى تتعرض لها أفكار وخبرات وتجارب من سبقونا، اذ الوثائق ملقاة فى أكوام ترتع فيها مختلف الحشرات والقوارض، وتستخدم فى أى غرض ممكن تصويره إلا الغرض الذى حفظت من أجله.

ولاشك أن هذه نظرة قاصرة متخلفة إلى الوثائق فى عصر المعلومات والتكنولوجيا هذه النظرة المتنبية إلى الوثائق، وعدم وضوح المفاهيم والقيم الأرشيفية هى استمرار النظرة المبالغة فى الحفاظ على الوثائق غير المنشورة وعدم السماح

بالوصول لها إلا عن طريق هيئة من البيروقراطيين من غير نوى المؤهلات أو من العناصر غير المدربة من العاملين فيها والذين يعتبرون أى إستفسار ماهر إلا تطفل غير مرغوب فيه بالنسبة لمقتنياتهم المنعزلة، فى الوقت الذى يربون فيه بالفعل التخلص منها ولكنهم يفتقدون الشجاعة لتنفيذ الحكم بإعدامها والتخلص منها، إدراكا من أنها قد تطلب منهم أو يطالب ببعضها أو ببعض من المعلومات منها، ومن ثم فهم يقون أنفسهم ويؤمنونها بإلقائها فى أماكن الحفظ هذه وينفصون يدهم من كل مسئولية.

كما أنه فى كثير من الأحيان فإن السلطة الإدارية المسئولة غالبا ما تلجأ تحت مشاكل ضيق المكان فى غرف الحفظ، وتقام الوثائق وتزايد معدلات إنتاج الوثائق الجارية، إلى إستهلاك جزء كبير أو صغير من هذه الوثائق بشكل طائش خال من أى تخطيط، ولاشك أن ذلك الإجراء الجائر لايحرم الأرشيف القومى من وثائق ذات أهمية أرشيفية دائمة فحسب، بل إنه يشكل خسارة فادحة لإثبات الحقوق، كما يحرم الإدارة الحكومية ذاتها من مواد يمكن أن تقوم الحاجة إليها فى المستقبل كمصادر لتقييم إدارتها فى الماضى وخططها، وبرامجها وعملياتها ولعرفة الخلفية العامة عنها وكيف تم استخدامها من قبل فى تطوير البرامج الجديدة والتنمية.

وهكذا نرى أنه فى هذه المرحلة بعد أن تحقق الوثائق الحاجة المباشرة إليها لايعد النظر إليها السعى للتخلص منها بإبعادها بأى شكل من الأشكال من أجل توفير مكان للجديد منها.

ويختلف مفهوم الأرشيفى تماما للوثائق فى هذه المرحلة إذ يطبق مفهومها أوسع واضعا فى إعتباره مكان الحفظ المؤقت «غرف الحفظ فى الجهات» ومكان الحفظ الدائم «الأرشيف القومى» وذلك عند أى التخلص أو إستبعاد، حقا إن الإستخدام الجارى للوثائق يتوقف هنا فى هذه المرحلة ولكن الأرشيفى يعرف أن هناك فوائد وإستخدامات أخرى ممكنة ومتوقعة وأن هذه الإستخدامات المحتمل

والمتوقع قيامها لها تأثيرها الأكيد على أى قرار يتخذ بشأن الإستبقاء والإستبعاد.

هو بالطبع يرفض أن يقبل هذه الوثائق فى المستودع بشكل مطلق اذ يجد نفسه أمام فيض هائل من الوثائق تحتاج إلى فرز وتقييم لكى يختار من بينها: مايبير قيمته واحتمال قيام الحاجة إلى استخدامه تكاليف حفظه والجهود والمناقات التى تبذل فى العناية به، وهو هنا فى هذه النقطة بالتحديد يعى أن حفظ وتنظيم المعلومات المتفردة والأصلية المسجلة من الماضى والحاضر ليست نهايات فى ذاتها، بل أن هناك العديد من الأفراد الذين سوف يستخدمون هذه المعلومات، الأمر الذى يحتم العمل على تحقيق هذا الإستخدام بسهولة.

هو أيضا يسعى لكى لاينقل مشكلة التضخم من الأجهزة المحلية إلى الأرشيف القومى فإنه إذا ماتم تحويل الوثائق مباشرة إلى الأرشيف القومى سيأتى الوقت الذى يمثل فيه بالوثائق، وتعجز إمكانيات المكان بدورها مهما كانت ضخامتها عن إستيعاب كل مايرد إليها .

والتوفيق بين رغبة الإدارى فى التخلص من الوثائق وإرادة الأرشيفى فى تقييمها للإختيار منها، ومايتطلبه ذلك من منحه المهلة المناسبة وإتاحة الفرصة له لكى يستطيع ضم الجدير منها بالحفظ الدائم فى الأرشيف، لجأت الدول المتقدمة أرشيفيا إلى إقامة أرشيفات مؤقتة ذات طابع خاص - كما سيأتى الحديث عنها - توفر الراحة للأجهزة الحكومية لحفظ سجلاتها ولفاتها غير المتداولة بصورة آمنة وفرزها، ويتم فيها التقييم والإستبعاد، وتتبع كل ما يلزم من وقت وإجراءات لتنفيذ ذلك بطريقة مناسبة، عن طريق التخلص كعنصر أساسى من الضغط الشديد لسرعة توفير المساحات للأجهزة الحكومية. ولقد عرف هذا الأرشيف باسم «الأرشيف الوسيط» أو «مركز الوثائق الوسيط»، وقد ثبت أنه كمساحة مؤقتة لتخزين الوثائق الغير جارية، تقل تكاليفه بكثير عن تكاليف وجود هذه الوثائق فى الإدارات الحكومية أو فى الأرشيف القومى لحين إنتهاء الفرز.

نتيجة لذلك أصبح من الممكن إستبقاء الوثائق فى هذه المرحلة هناك بطريقة اقتصادية إلى أن يتم بتأن وروية تقدير أهمية الوثائق بالنسبة للإحتياجات المستقبلية للأجهزة الإدارية، وكذلك بالنسبة للمستفيدين من المؤسسة الأرشيفية القومية.

هذه المرحلة من التخزين المؤقت وما يصاحبها من إجراءات تعرف لدى الأرشيفيين بمرحلة ما قبل الأرشفة Pre Archiving وهى كما اتضح مرحلة أساسية فى بناء وتكوين المجموعات الأرشيفية ويتطلب نجاحها التعاون الكامل والتخطيط المنهجى الدقيق بين الأرشيف القومى وبين إدارة الوثائق الجارية وبين الأرشيف الوسيط، ولكى يتحقق ذلك لا بد من توفير دليل إجراءات يشتمل على تفاصيل وافية للإجراءات المخططة جيدا والتعريف بالنماذج المختلفة التى تضم كل البيانات المطلوبة حول أداء أى عملية تحويل (١).

ثالثا: التنسكين والحفظ الدائم:

عندما تحقق الوثائق الحاجة المباشرة والمؤقتة وتكون قد اجتازت مرحلة التقييم واتضح تماما جدواها للحفظ الدائم، تكون قد انتقلت إلى طورها النهائى، وانتقلت كامل الوصاية الإدارية والقانونية عليها إلى الأرشيف بانتقالها إليه وأصبح هو صاحب السلطة الوحيدة فى التعامل معها وفقا للتشريعات والتنظيمات الملزمة. وهو فى تعامله هذا يتعرض للوثائق من منظوره، فهو يرى أن تلك الوثائق وإن كان قد توقف هدف الإستخدام الأساسى الذى انتجت من أجله، إلا أن نفس هذه الوثائق سيكون لبعضها بمضى الزمن قيم ثانوية هامة وفوائد بالنسبة لشخص آخر أو منظمة أخرى ولأسباب مختلفة تماما، هذه الإستخدامات والقيم المحتملة ينبغى أخذها فى الاعتبار عند إتخاذ قرارات الإستبقاء أو الإستهلاك، وهو بطبيعة الحال يعد نفسه لكافة تلك

Cook, Mickael: Archives Administration, A Manuel for (١)
Intermediate and Smaller Organizations and for
Local Government. London, Butter Worter, 1986. p.42

الاحتمالات ويؤكد مسؤوليته الدائمة نحو إضافة الوثائق ذات القيمة الدائمة إلى مجموعاتنا الموجودة لديه وينميها ويعمل على المحافظة عليها وتجهيزها تجهيزاً سليماً يحقق سهولة إستخدام المستفيد لها.

وهكذا تكون مهمة الأرشيف القومي كمكان لإيداع الوثائق الأرشيفية هي أن يتسلم من الجهات الحكومية وغيرها وفقاً لقانون الإنشاء تلك الوثائق التي تقرر حفظها بصورة دائمة وإعدادها للاستعمال. وبهذا يصبح المدخل الأساسي والتأجج في تنمية وتزويد وتكوين أفضل المجموعات الأرشيفية هو تطبيق مبدأ الاختيار والانتقاء من خلال ضوابط ومعايير. هذه الضوابط لا تبدأ كما سبق القول بعد أن تتوقف الاستخدامات الجارية والمحتملة للوثائق بل على العكس تماماً، يلزم أن تبدأ في المراحل المبكرة لإنتاج الوثائق (الجارية) وقبل وصولها للأرشيف، وبذلك تعمل ضوابط الاختيار والانتقاء منذ الطور الأول لحياة الوثيقة على تحديد الوثائق التي تكون جديرة بضمها إلى مجموعات الأرشيف فتعامل معاملة خاصة، ومن الواضح أنه على ضوء ضخامة حجم الوثائق التي تنتج، يكون من المستحيل حفظها بشكل مطلق، ولم يكن ذلك نابعا من محاولة التغلب على مشكلة المكان والمساحة التي تحفظ فيها فقط وما تلقىه من أعباء على الأرشيفيين، فضلا عن التكاليف، وإنما أيضا من أجل التغلب على مشكلة حيوية تتعارض مع أهداف إقامة الأرشيفات، وهي كيف يمكن فهم وتنظيم وإسترجاع ما يتم حفظه إذا حرصنا على حفظ كل وثيقة.

الفصل الثاني أنشطة تنمية المقتنيات

من العرض السابق لمسار الوثيقة وأطوارها منذ إنتاجها وحتى استقرارها في الأرشيف القومي، يتضح لنا أن تنمية المقتنيات الأرشيفية إجراء متعدد الأنشطة تشترك فيها عدة أنماط من المؤسسات. هذه الأنشطة مترابطة ومتكاملة بعضها يتم في إدارات الوثائق الجارية بالأجهزة الحكومية المنتجة للوثائق، وبعضها منها يتم في غرف الحفظ أو الأرشيف الوسيط إن وجد، والبعض الآخر يتم في الأرشيف القومي. ومن المؤكد أن هذه الأجهزة إذا ما تم التعاون بشكل منهجي بينها جميعا في تنفيذها، تسفر في النهاية على تزويد الأرشيف بأفضل وأكمل المجموعات الأرشيفية وأتمها، ولذلك من المفيد أن نوضح هذا التعاون من خلال إستعراض ما يتم من أنشطة في المراحل التي تسبق الضبط الأرشيفي وما يتم في الأرشيف القومي.

ساقبل الضبط الأرشيفي Pre-Archival Control

يقصد بما قبل الضبط الأرشيفي ما يتم من أنشطة تنمية المقتنيات في المرحلة التي تسبق وصول الوثائق إلى الأرشيف. هذه الأنشطة تتم على مستويين: الأول في الأجهزة الإدارية والثاني في غرف الحفظ أو الأرشيف الوسيط إن وجد، ويطلق الأرشيفيون فيما بينهم على المستوى الأول «إدارة الوثائق الجارية».

أنشطة أجهزة وإدارات الوثائق الجارية

إن مختلف أوجه النشاط الإنساني خاصة أو عامة تنتج أو تتلقى المعلومات في سياق تادية عملها. فهناك معلومات نشأت أصولها خارج المنظمات مثل المراسلات الواردة، ولكنها بالنسبة للمنظمة المتلقية تصبح مصدر داخلي للمعلومات بمجرد ورودها وضمها إلى مجموعاتها، كما أن هناك معلومات تنتج تلقائيا وفقا لمتطلبات العمل. ومن المعروف أيضا أن كل منظمة تنقسم تنظيميا إلى وحدات عمل إدارية، فنية أو غير ذلك، كل منها ينتج أو يتلقى الوثائق ويستخدمها في تحقيق المهمة

الموكولة إليه، ويقوم كل وحدة تنظيمية بتجميع وترتيب الوثائق الخاصة بها في عدة نظم مختلفة ومتباينة، وتحفظ بها كائنات عمل خاصة بها. وكجزء من عمل تلك الإدارات، وتشكل جزءاً من جملة واجباتها المتعددة. ولاشك أن هذا الوضع الخاطئ بالإضافة إلى قلة تكرار استخدام الوثائق قد جعل الإهتمام والانتباه إلى أهمية احتمالات الاستخدام في المستقبل تحتل المقعد الخلفي بالنسبة للحاجة الحالية وما تتطلبه من دقة لإدارة الوثائق التي يحتاج إليها إنجاز الأعمال الجارية التي متى توقفت تصبح تلك الوثائق عبئاً كبيراً على تلك الوحدة الإدارية، فتبادر إلى التخلص منها أو إرسالها إلى غرف الحفظ الرئيسية التابعة للمصلحة، وكانت تلك الغرفة بعبورها تعمل على حفظ هذه الوثائق لفترة زمنية محددة يتقرر بعدها مصيرها إما بالتحويل إلى الأرشيف القومي لتشكل رصيد مقتنياته أو تستهلكها.

وفي معظم الأحيان كان هذا التحويل أو الاستهلاك يتم بصورة عشوائية تحت ضغط ضخامة حجم كتل الوثائق المتراكمة التي لم تعد قيد الإستعمال اليومي.

ولما كانت الوثائق الجارية هي المادة الخام التي يتشكل منها فيما بعد المقتنيات الأرشيفية كان من الواضح أن أي برنامج تزويد يوضع لإدارة الوثائق الجارية يكون له تأثيره البالغ في تنمية المقتنيات الأرشيفية، ومن ثم فقد وجب أن يكون برنامج التزويد في إدارة الوثائق الجارية في أية منظمة قادراً على إقامة بناء متكامل من العلاقات بينها وبين الوحدات الإدارية المختلفة بها، وأن يتيح هذا البرنامج لمدير الوثائق قادراً من المسؤولية نحو إقامة وإعداد نظم الحصول على الوثائق وتحريكها، ومن جهة أخرى ينبغي أن يجعل هذا البرنامج الأقسام الإدارية تعتمد على تطبيق نظم إدارة الوثائق.

وفي الواقع أن هناك إختلاف بين في أهداف برامج إدارة الوثائق الجارية وبرامج إدارة الأرشيف، حيث يوظف البرنامج الأول إجراءاته لوضع ضوابط التعريف بالوثائق من حيث أهميتها للاستخدام الجارى، وأيضا التعريف بمنهجها

وكيف يتم تقييمهما وتحديد مدد الاستبقاء، والنظم التي استخدمتها المنظمة في تجميعها، وإستخدامها، كل هذا دائما محصور في نطاق حدود المنظمة وطبيعة المواد، بينما في البرنامج الأرشيفي نجد حرية أوسع ونطاق أعرض لإستخدام المعلومات، وإن الهدف من البرنامج الأرشيفي يتم تشكيله على أساس بناء وتنمية المقتنيات التي تشتمل على توثيق لمعلومات تبرر أهميتها جدوى حفظها حفظا دائما.

ورغم هذا الإختلاف الواضح فالتأثير واضح وبإلغ الأهمية لإدارة تزويد الوثائق الجارية - التي سيأتى الحديث عنها - فى تنمية المقتنيات الأرشيفية، هذا التأثير يحتم حصول الأرشيفي على قدر من السلطة المتدرجة على أطوار الوثائق الجارية الخاصة بكل منظمة، وأن يكون له دوره الفعال فى إعداد برنامج التزويد فى إدارة الوثائق الجارية.

ويمكن أن تتبع مما يلي مبررات حصول الأرشيفي على تلك السلطة:

١ - إن الوثائق نتاج أنشطة الإدارات المختلفة وهى بهذا المعنى تعتبر المادة الخام التي تكون مجموعات الأرشيف، وبالتالي فعن طريق فهم الأرشيفي للإدارة أو النشاط وكذلك للتكوين والإجراءات التي أدت إلى إنتاج الوثائق، يستطيع أن يرى بوضوح العلاقة التي تربط بين المنتج المباشر للوثائق وبين الوثائق ذاتها، ويعتبر على ماهية الخصائص الرئيسية لما تنتجه الأقسام المختلفة من وثائق، والتغيرات التي تحدث فيها مما يقوده إلى تحديد ملامح المصدر أو البيئة والظواهر التي أحاطت بإنتاج الوثائق، وكلها عناصر هامة لنشاط الوصف الأرشيفي.

٢ - إن أساليب إنتاج الوثائق الجارية والتكنولوجيا المعينة التي تستخدم في إنتاجها وخروجها في أشكال متعددة لأداء الوظائف المختلفة، له تأثير بالغ في العمل الأرشيفي، إذ تتحدد نوعية الخدمات في الأرشيف طبقا لطريقة الإنتاج، وعلى سبيل المثال: إذا تضمنت المجموعة المرحلة قدراً من الوثائق التي تم إخراجها في شكل غير تقليدى فإنها بلا شك تمثل مشاكل متعددة للأرشيف، كأن تكون هذه الوثائق في

شكل مرئى مصغر لا يسهل قراعتها بالعين المجردة مما يتطلب توفير أجهزة قراءة مناسبة، أو قد تكون فى أحجام بالغة الكبر مما يجعل أمر تداولها وإختزانها صعبا للغاية، وبالتالي يحتم ذلك على الأرشيفى أن يهتم بمشاكل الحفظ قبل أن تصل الوثائق إلى مستودعه، وأن يوفر المعدات والتجهيزات التخزينية المناسبة للمحافظة على المقتنيات وتوفير البيئة المناسبة فى مساحات التخزين.

٣ - إن استخدام الوثائق فى الأرشيف وحق الإطلاع عليها يرتبط فى بعض الأحيان بالنسبة لنوعيات محددة من الوثائق بقيود وشروط تفرضها الإدارات الحكومية، فتحدد مثلا من الذى له الحق القانونى أو غيره فى الإطلاع على تلك النوميّات، أو تفرض قيوداً زمنية محددة لافتّح الوثائق للإطلاع الا بعد مضيها، وعلى ذلك ينبغى على الأرشيفى أن يتعرف على هذه القيود قبل تسلمه للوثائق.

٤ - إن كافة المشاكل التى يصادفها الأرشيفى فى التعامل مع الوثائق وإعدادها للإسترجاع وما يتطلبه ذلك من ترتيب وتنظيم يرجع فى المقام الأول إلى الأسلوب الذى اتبعته الإدارات الحكومية فى معاملتها حينما كانت فى حوزتها.

٥ - إن دقة وسلامة أسلوب حفظ الوثائق الجارية تحت مصادرها الأصلية يعد من الأمور الجوهرية التى تساند الأرشيفى وتسهل له تقييمها بدقة.

٦ - إن اعتبارات الترتيب لابتداء فى الأرشيف القومى، ولكنها تبدأ من نقطة التجميع، والترتيب التى تتم فى مكاتب أو غرف حفظ المصدر الأصلي، والتى لها تأثيرها الكامل على صلاحية وإستخدام تلك الوثائق لأغراض البحث المتعددة.

٧ - من الأمور غير المقبولة تطبيق الفكرة القائلة بأنه «لا بد من الاحتفاظ بأوراق الماضى كلها، فلا يمكن للإنسان أن يعرف ما يمكن أن يطرأ له من حاجة أو ما سيحدث بعد مائة عام مثلا.

إذ في الحقيقة أن هذا القول يعكس روح المبالغة في الحفاظ على المقتنيات، تلك الفكرة التي نبعث من أنه مادام الحفظ والإضافة إليه لن تكلف شيئاً فمن الممكن الاحتفاظ بكل شيء مهما كان ثاقفاً. وقياساً على ذلك فإن الأرشيفيون سوف يبقون على كل ما يتصور أنه مفيد للبحث، وبالطبع هذا الأمر لا يمكن قبوله، وبالتالي إستوجب على الأرشيفي مثلّه في ذلك مثل غيره ممن يعيشون في عالم الواقع ، إنتقاء موادّه من أجل الإستبقاء الدائم.

إن مبدأ الاستبقاء المطلق تحت أي ظروف سينجم عنه، حتماً العديد من المشاكل التي سبق ذكرها، والتي من أولها مشاكل التكس ومشاكل تضخم حجم المواد غير ذات القيمة، والزائدة عن الحاجة، خاصة في المجموعات الحديثة والتي تضم في أغلبها بيانات تشكل ضرراً بالغاً على المعلومات ذات القيمة الموجودة بالفعل في تلك التكتلات.

هناك أيضاً المشاكل التي تنتج عند محاولة التقليل من حجم كتل هذه الوثائق والتي من أبرزها فقد الكثير مما يمكن أن تضمه الوثائق التي يتم إستبعادها من معلومات.

والوثائق المؤقتة الإستخدام والغير دائمة الحفظ تعد أيضاً مشكلة من مشاكل إدارة الوثائق الحديثة، والمعروف أن تكنولوجيا الإستتساخ الحديثة قد فجرت العديد من المشاكل وساعدت على تضخمها.

كل هذه الأمور توضح أن الاحتفاظ بالوثائق الحديثة وتنظيمها يعد أمراً مكلفاً للغاية.

ومن المشاهد أن هناك العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بل والأرشفة القومية ذاته، لديه العديد من المجموعات التي لم تمتد إليها يد التنظيم

والمعالجة بعد، والتي من الواضح أنها ستظل على حالها حيث أثبتت تحاليل التكلفة أن معالجتها تتطلب آلاف الجنيهات.

كل ذلك أدى بالارشيفيين إلى الاتجاه إلى الخطط الجيدة المنظمة ذات الإجراءات العلمية المحددة في تجميع موادهم وإدارتها^(١).

٨ - أمدت مفاهيم إدارة الوثائق، الارشيفيين بأفكار جديدة لأساليب عملهم، وأوضحت تلك المفاهيم أن العمليات الأساسية في الارشيف لاتعد أنشطة منفصلة أو لاتربط بينها صلة وأن المدخل السليم في إدارة المجموعات هو دمج مفاهيم التزويد وعمليات المعالجة في نظام واحد.

لقد تبين لهم أن إدارة المجموعات الارشيفية يجب أن تتعامل مع الوثائق قبل أن تدخل تحت نطاق الوصاية الارشيفية، وأنه فقط عن طريق السيطرة على ما يدخل المستودع الارشيفي يمكن لهم أن يحلوا الغالبية العظمى من مشاكلهم، وهم يستطيعون عمل ذلك بحل مشاكل إدارة الوثائق الجارية وبتطبيق أفكار مألوفة وممارسات على درجة عالية من الدقة، وأيضا باستنباط طرق أكثر حداثة ودقة للإختيار والضغط، وأيضا في تطوير استخدام الإدارات لمصادرهما من الوثائق بطرق أكثر تخطيطا وكفاية.

٩ - إن من العناصر البالغة الأهمية في بناء مجموعات الوثائق الجارية قبل أن تدخل تحت الولاية الارشيفية التعاون الداخلي بين أجزاء المنظمة وفروعها وبين غرف الحفظ، هذا التعاون من شأنه أن يقضى على مشكلة عدم التوازن البنائي لمجموعات الوثائق الارشيفية الجارية.

Jutta Reed-Scott, Collection Management Strategies for (١)
Archivists, "Paper. Presented at the 1982. S.A A.
Annual Meeting, Boston, Massachusetts, 19, October.
1962.

١٠ - إن حل معظم مشاكل الأرشفة يمكن القضاء عليها عن طريق تعرف الأرشيبي على ما يقوم بين أجزاء المنظمة من تعاون داخلي وكذلك سياسة تلك المنظمات في بناء المجموعات ويتم ذلك إذا ما استطاع الأرشيبي أن يقف على التنظيم الوظيفي الداخلي وتسلسله ولاشك أن ذلك سيحل العديد من مشاكل التنظيم التي ستقابلة والمنعكسة في الوثائق خاصة وأن هذا البناء سيعكس استراتيجية بناء وتكوين المجموعات، وتمتد هذه المعرفة ضرورية وأساسية للأرشيبي لأن درايته بما يقوم من تعاون بين أجزاء أو وحدات المنظمات محدودة، وأن كل ما يتوفر لديه هو قليل من النماذج أو المخططات الغير وافية والتي لاتمتد بأساليب ونظم وسياسات إقتناء الوثائق وبالتالي فما لديه من معلومات وبيانات عن بناء المجموعات غير كاف ولا يسمح له بالتفصيل الضروري أو يمدد بالقدر المطلوب للتخطيط والتطوير.

١١ - إن برنامج إدارة الوثائق الناجح هو الذي يقيم إستراتيجية دقيقة لتجميع الوثائق من الأجزاء الداخلية المختلفة للمنظمة، في إطار تعاون تام بين تلك الأجزاء، ويضع نظم منطقية مناسبة لبناء المجموعات داخل الأقسام المختلفة، ترتيب الوثائق، تجميعها في ملفات، عنوانتها، ولاشك أن ذلك الإعداد والبناء الجيد للبرنامج يعاون الأرشيبي فيما بعد ويقدم له الدعائم التي تحقق له تامة وإكتمال المجموعات فضلا عما يقدمه له من معلومات أساسية حول المقتنيات وسياسة التزويد وإجراءاته في كافة المنظمات التي يقتنى مجموعاتها.

أولاً: التزويد

إستراتيجية التزويد في أجهزة الوثائق الجارية

التزويد والتقييم كما اتضح مما سبق الإجراءان الأساسيان في إجراءات تكوين وتنمية المجموعات، ومن الواضح أنه بدون تحديد المواد الأرشيفية وترحيلها إلى الأرشيف فلن تكون هناك أصلاً مجموعات أرشيفية.

أهمية وضع برنامج التزويد:

* إن متطلبات التعاون في بناء مجموعات ووثائق المنظمات من الأجزاء الداخلية لكل منظمة ينبغي أن تتم في إطار سياسة للتزويد موثقة يتم التخطيط لها بدقة، ولا شك أن التعريف بسياسة التزويد وتوثيقها له أهمية خاصة بالنسبة لكل أرشيف، فسياسة التزويد في المنظمة تعرف بشكل عام بطبيعة الوثائق حيث يتم عن طريقها تحديد أي المواد سيقوم الأرشيف بجمعها، وأيضاً حدود المجموعة ونطاقها، إلى جانب التعريف بالمواد التي ستكون لها أهمية دائمة.

* إن الهدف الأساسي من وضع سياسة محددة للتزويد هو وضع وإقرار خطوط إرشادية لإخضاع الوثائق المقدمة ونسبتها للمجموعات، وبدون مثل هذه السياسة التي تعرف بنطاق هذه الوثائق ومضمون المجموعة فسيقوم الإغراء باقتناء كل ما ينتج من وثائق ويكون من الصعب مقاومته. هذا فضلاً عن أن قرارات التزويد الإرتجالية والتي تتم واعدة اللحظة وبدون الرجوع إلى السياسة المقررة غالباً ما تصدر متأثرة باعتبارات موضوعية، وعلى سبيل المثال: بناء على معارف محدودة، إهتمامات معينة، أو لإفتقادنا إياها، أو النقص فيها، بل وكثيراً ما تتم بناء على ضغوط من المصدر.

* إن أحد أهداف وضع سياسة ثابتة للتزويد هو تقديم الخطوط الإرشادية التي من شأنها لو اتبعت أن تقلل من احتمالات الإنحياز أو الإتجاهات والميول الفردية التي يكون لها بالغ الأثر في تنمية المجموعات، وهي أيضاً تقدم للأرشيف وسيلة

مشكورة يستند إليها في رفضه للمواد غير الملائمة لمجموعاته القائمة.

* إن القرارات التي تتخذ مطبقة لهذه السياسة تكون واضحة ومفهومة بشكل عام لأي مسئول عن ضبط الأرشفة، فالمواد التي تقتنى في داخل نطاق سياسة التزويد مع توثيق لجال التطبيق وأسباب قبولها، من المؤكد أنها ستكون أقل عرضة للانتقاد من تلك التي تم إقتناؤها بدون سياسة موجهة. ومع التوثيق الجيد لقرارات التزويد فإن الأجيال المتتالية من الأرشفين لن يكون لديهم مجالاً للشك حول أسباب اقتناء مواد بعينها.

* إن سياسة التزويد السليمة والجيدة البناء تقدم الأساس السليم لنمو واستمرارية المجموعات وتوضح أيضاً ما حدث فيها من تطورات.

* إن التزويد بالمواد أياً كانت يلزم الأرشفة بالنفقات المستمرة فالمواد ينبغي أن يتم إضافتها، كما أنه ينبغي أن ترتب وتوثق متكاملة في وسائل الإيجاد، وتحفظ وتخزن في بيئة ملائمة، ويتم صيانتها وترميمها إذا ما قامت الحاجة إلى ذلك، وتجهز من أجل الإستخدام، ومن ثم يتضح أن المواد التي تجمع خارج نطاق سياسة التزويد تحمل الأرشفة نفقات ضائعة لأجنوى من ورائها.

* أن وجود السياسة تزويد نشطة وفعالة بإعتبارها المدخل الموحد لتنمية الأرشفات هو مطلب أساسي يحتاج نجاحه إلى تعاون كبير من الأفراد وأنظمة الكيانات. وهذا المنظور للأرشفة له جوانب مفيدة لسياسة تزويد فعالة نشطة.

* من الفوائد الهامة لسياسة تزويد فعالة، إتاحة الفرصة للسيطرة على أشكال الوثائق التي ستصبح أرشيفية في المستقبل، فعلى سبيل المثال: إذا كان قد تحدد أن وثيقة بعينها أعدت باستخدام الحاسب الآلي ستصبح لها قيمة أرشيفية، فسوف يواجه الأرشفة مشاكل أبعد في حفظها وذلك بسبب رداءة نوعية الورق الذي

يستخدم فى طبع مخرجات الحاسب والذي قدر لواءة فترة زمنية تتراوح ما بين عشر وخمسة عشر عام وإذا كانت هذه الوثيقة فى مظهرها الإدارى لها قيمة دائمة، فإنه سيكون فى مقدور الأرشيفى أن يوصى بأن مثل هذه الوثائق الهامة ينبغى أن تصدر على نوعية جيدة من الورق، ومن ثم فيمكن عن هذا الطريق أن يتجنب الأرشيفى مشاكل الحفظ فى المستقبل والتي عادة ماتكون باهظة التكاليف.

* إن القدر الذى يسهم به الأرشيف المحلى فى سياسة التزويد يختلف من جهة لأخرى، إلا أنه أية مساهمة فعالة هى تلك التى تسفر عن تحديد ماسوف تكون عليه الوثائق الأرشيفية، وتحقيق وعى وإنتباه أكثر إلى تقدير قيمة الأرشيف فى الكيان الإدارى، وترحيل منتظم ومخطط للوثائق إلى الأرشيف، كما تشارك فى برنامج منظم لإستهلاك المواد المستبعة.

* بغض النظر عما إذا كان للكيان سياسة سلبية أو إيجابية نشطة للتزويد، فعلى الأرشيف فيها أن يوضح ويبين أبعاد مشكلة كيفية إستعادة المواد التى خرجت عن سيطرة الكيان، الأمر الذى يحدث عادة بعدة أشكال، كان يأخذ الموظف الوثائق معه عند انتهاء خدمته، أو قد يتم إعطاء الوثائق لكيانات أخرى لسبب أو لآخر، أو قد يحدث أن تفقد الوثائق أثناء ترميمها على أيدي أشخاص خارجين ليست لهم علاقة بالكيان، وفى هذه الحالة. سوف يحتاج الأرشيف إلى سياسة تقرر ما إذا كان سيقوم بتتبع هذه الوثائق التى علم أنها ذهبت إلى مكان ما أو ضاعت، وأنه عند الحصول عليها ينبغى قبولها ووضعها فى أماكنها المناسبة.

ينبغى أيضا أن توضح السياسة أن الوثائق الضالة عندما تظهر فى كيان آخر لا يريد أن يتقاسمها، يكون البديل هو الإستئساخ وبهذه الطريقة طالما لم يكن فى المستطاع إستعادة الأصل فإن المعلومات المتضمنة فيها لم تفقد على الأقل.

أهداف الأرشيف واستراتيجية التزويد:

إن أية سياسة تزويد تستقى من الهدف الذى وجد من أجله الأرشيف ومعظم الأرشيفات تحقق واحدا من ثلاثة أهداف.

الأول: الأرشيف المجلس «المنتسب لمنظمة»

وهو يقتنى ويعنى بوثائق المنظمة الأم والأقسام الداخلية المكونة لها، فأرشيف المستشفى يقتنى الوثائق المتعلقة بالمستشفى ككل بما فى ذلك الأقسام الإدارية والإكلينيكية، وقد يجمع أيضا أوراق متعلقة بإدارات مستقلة تم إعدادها فى سياق أداء المستشفى لأعمالها مثل ميزانية توسعة أو عملية البناء.

الثانى: الأرشيف المتخصص:

ويتم جمع وثائق مرتبطة بتخصصات معينة من المجتمع العام مثل أرشيف يجمع على أساس نوعى (مؤسسات/اهتمامات البحث) فى نطاق جغرافى معين فمثلا مجموعة التاريخ المحلى تعتبر أرشيف مجروح تم فيه جمع وثائق أفراد، منظمات، أو أوراق عمل..الخ من مصادر متنوعة ومتعددة وفى إطار مطليات محددة.

هناك أرشيفات أخرى تجمع على أساس جماعات عمل معينة، وأوراق خاصة، ويمكننا هنا أن نمثل لذلك بما حدث عند ما قام الملك فؤاد بجمع الأرشيف الخاص بأسرة محمد على فى عابدين لكتابة تاريخ الأسرة الملكية.

الثالث: الأرشيف الذى يجمع بين وظائف الأرشيف المحلى أو الداخلى وبين وظائف الأرشيف المتخصص ومثال له أرشيفات الجامعة التى تقوم بجمع المواد التى تعكس تخصصات البحث الأكاديمى كما تعمل على جمع وثائق الجامعة ذاتها.

وسياسة التزويد تختلف بالقطع بين واحد وآخر، فالأرشيف الداخلى يهدف إلى توثيق تاريخ ووظائف وتطور الكيان الأم، وسياسة التزويد عندئذ تحتاج إلى أن

توضح مسئوليات الأرشيفات نحو:

- * المواد التي أنتجت أو استخدمت في أداء العمل في الكيان الأم.
- * الوثائق الجارية، ونصف الجارية وأيضاً الوثائق الأرشيفية.
- * الوثائق التي خرجت من الإستخدام الرسمي عبر حياة الكيان.
- * وثائق الكيانات المتتالية أو تلك التي أدمجت معها.
- * الأوراق الخاصة بالأفراد التي لها علاقة وثيقة بأعمال الكيان الأم.
- * الأشكال المختلفة للمعلومات المسجلة في الكيان، على سبيل المثال: هل الأرشيف يضم فقط وثائق ورقية، أفلام، أشرطة... الخ

أما الأرشيف المتخصص فهو يوثق تخصص أو مجال بعينه. وسياسة تزويد مثل هذا الأرشيف ينبغي أولاً أن تعرف وتحدد هذا التخصص ونطاقه التي ستغطي أنشطة التزويد، ينبغي أن يحدد مجاله بالنسبة لفترة من الزمن، وأنوع الوثائق، والفئات الأنشطة، فعلى سبيل المثال الأرشيف الرياضي قد يجمع مواد حول أشكال الألعاب الرياضية، وليس وثائق حول أنشطة الرياضات المحلية ومنظماتها.

ويمجرد تكوين وبناء سياسة التزويد ينبغي إعتادها حيث أنها تتطلب موافقة مسئولى الأرشيف.

وينبغي الإنتباه هنا إلى أن سياسة التزويد تعد أداة ضبط هامة، فضلاً عن أنها تعتبر وسيلة إدارة ناجحة لتنمية المقتنيات، ومن ثم فالتنقيح الدورى لتلك السياسة ينبغي أن يكون جزءاً أساسياً من السياسة الداخلية للكيان يشترك فيه كافة أفراد الهيئة المعنية بتطبيق السياسة، كما وأن الواهب والمستفيد أيضاً لهما وجهات نظر يفضل بقدر المستطاع تمثيلها في هذه السياسة.

تطوير استراتيجية التزويد:

بمجرد أن يتم إقرار سياسة التزويد واعتمادها والموافقة عليها ينبغي توضيح

إستراتيجية التوريد وأهميتها داخل البرنامج الأرشيفي، مثل هذا التوضيح يقوم على أساس عدة أسئلة مفتاحية مثل:

- * ماهي المتطلبات القائمة التي ينبغي أن يقابلها الأرشيف قبل قبول المواد الجديدة ؟
- * هل تعطى الأولوية للتزويد في مقابل الترتيب والوصف، الحفظ والخدمة المرجعية القائمة بالفعل في الأرشيف ؟
- * ما مقدار الوقت المحدد والموارد التي ترصد لتحقيق سياسة الجمع ؟
- * هل يبحث الأرشيف عن المواد التي تعد إمتدادا أو يكمل وينمى المقتنيات القائمة، أو يذهب إلى إقتناء مواد في فروع أخرى داخل حقول جديدة ؟
- * هل يسيطر الأرشيف بمهارة على المواد التي يرغب في جمعها قبل قبولها، أم أنه يقوم بقبول الوثائق فقط عندما تقدم إليه ؟

هذا وينبغي على الأرشيف أن يتبع سياسة مقننة لإقتناء المواد الجديدة إذ أنه من المشاكل الكبرى للأرشيفي والمستفيد إقتناء المواد بكميات ضخمة وتركها بدون معالجة أو خدمات.

عناصر سياسة التوريد:

من أبرز الملامح التي ينبغي أن تعتنى وتهتم بها سياسة التوريد مايلي:

- ١ - أهداف المؤسسة الأرشيفية و/أو البرنامج الأرشيفي.
- ٢ - السلطة والتشريعات المساندة لإقتناء المواد وجمعها.
- * طبيعة وأساس هذه السلطة.
- ٣ - تعريف المصطلحات الشائعة مثل المقصود بالوثائق/الوثائق الرسمية/الوثائق غير الجارية/الأرشيف/المودح/القيمة الأرشيفية... الخ
- ٤ - الإطار العام لمسؤوليات التوريد تجاه:
 - * المستندات رسمية.
 - * المستندات غير الرسمية.

* المواد المرجعية.

* المواد التي لا يتم اقتنائها.

٥ - الوصف العام للظروف والعوامل التي ينبغي مراعاتها عند إقتناء المواد مثل:

* الظروف الرسمية: ينبغي تغطيتها بجداول الإستبعاد.

* الظروف غير الرسمية: تقع تحت مستويات التزويد المذكورة أعلاه.

* المودع ينبغي أن يكون مسئولاً عن ترحيل عنوان المواد.

* المواد ينبغي أن تخضع للتقييم الأرضي. مع التوصية بضرورة إقتناء المواد الوحيدة التي توثق السلامة أو تحقق إكمال نقص، أو التي تعكس القيمة التاريخية أو الأرضية .

* المواد ينبغي أن تكون خالية من القيود القانونية التي تعوق الوصول إلى قيمها البحثية.

* المواد التي تؤول للأرشيف تكون ملكاً خالصاً له يمارس عليها نظمه وسياسته الخاصة والتي يراها مناسبة لإدارتها.

٦ - وصف عام لأعمال الفحص وعدم إضافة المواد غير المرغوبة:

* سياسة عدم الإضافة مع بيان أسباب ذلك.

* دليل إجراءات الاستهلاك.

* عوائق الإستبعاد بالنسبة لما لا يتم إضافته، مع بيان الفوائد التي يمكن الحصول عليها من وراء بيع هذه المواد.

أساليب التزويد:

الأرشيف الملقى أو الأرشيف الملحق بالكيانات قد يكون له دور إيجابي أو سلبي في سياسة التزويد. فيكون وضعه سلبياً عندما يتم إجراء التقييم فقط عند ورود الوثائق للأرشيف من أجل الحفظ. هذا التدخل في الإقتناء يقتضى أن تكون القرارات حول الوثائق ذات القيم الأرضية قد تم إتخاذها مسبقاً قبل أن ترد الوثائق إلى الأرشيف. كما وأن السلبية أيضاً تقوم في عدم مشاركة الأرشيفي لأفراد المكتب في الرأي بصدد ما يستبعد من المواد.

أما سياسة التزويد الإيجابية في الأرشيف المحلى فتقدم خدمة عريضة للكيان الأم، إذ يعمل الأرشيفيون بشكل فعلى مع موظفى المكاتب فى تحديد أوضاع كل الوثائق التى تنتجها المنظمة سواء إستبقاء دائم أو إستبعاد مؤقت، وذلك أثناء وجود الوثائق فى مكاتب أولئك الذين انتخبوها أو إستخدموها.

عادة ما تقع على عاتق مدير الوثائق المسئولية الكبرى عن حماية وضبط الوثائق أثناء حياتها الإدارية الجارية، بما يشمل ذلك من تطوير جداول الإستبعاد لها. وعمل مدير الوثائق يتم ويتكامل مع عمل الأرشيفى المسئول عن الحماية والعناية بالوثائق ذات القيم الدائمة للمنظمة. والحد الذى يقف عنده عمل مدير الوثائق هو النقطة التى عندها تتوقف الحياة الجارية والمؤقتة للوثائق. فعند هذه النقطة وفى هذا الوقت بالتحديد يتم ترحيل الوثائق الغير نشطة ذات القيم الدائمة إلى الوصاية الأرشيفية من أجل توفير العناية الدائمة وتحقيق الإسترجاع.

ويتقدم التكنولوجيا التى استخدمت فى المكاتب أصبح من الضرورى أن يشارك الأرشيفى فى أنشطة الوثائق الجارية، مبكراً منذ بداية دورة الحياة المطومانية للوثيقة، حيث أوجد الكمبيوتر وبعض أنواع الورق الحديث وبعض الأفلام التى تستخدم فى التصوير المصغر الكثير من المشاكل والأخطار للأرشيفيين المسئولين عن الوثائق المختارة.

إن الوثائق الأرشيفية ذات القيم الدائمة ينبغي أن يتم تعريفها منذ اللحظة التى تولد فيها، كما ينبغي أن يتم توفير الحماية اللازمة لها إلى أن تنقل بسلام إلى الوصاية والسيطرة الأرشيفية، ولكى يتحقق ذلك لابد من وجود أساليب ضبط دقيقة للعمل الجارى منها ما يلى:

١ - إدخال جميع الأوراق التى يتم إنشاؤها أو استلامها فى ترتيبها الملائم داخل الملف الملائم وتبويبها.

٢ - صحة ودقة عناوين الملفات، بحيث يعكس كل عنوان محتويات الملف في أوضح صورة.

٣ - إعطاء الملفات أرقام سلسلة، إذ أن ترقيم الملفات والأوراق هو أحد أركان تأمين الوثائق حيث يتم حصرها وإسترجاعها به، وعن طريقه أيضا تسهل عملية الإشارة إلى سوابق الملفات.

٤ - أن يكون النطاق الزمني للملف مناسباً (خمس سنوات على سبيل المثال) حتى لايتضخم ويتفكك ويصعب حمله.

٥ - إن بيان محتويات الملف وتسجيلها بوضوح على باطن الغلاف من الداخل أو على ظهره أو على صفحات خاصة تثبت في داخله، يعد من أركان التأمين على الوثائق خاصة في الملفات السرية الهامة، وأيضا بالنسبة للمقات الحالت.

٦ - بعد إغلاق الملف لايجوز بأى شكل من الأشكال وضع أوراق أخرى فيه بل ينبغي وضعها في ملفات جديدة مع الربط اللازم بين ملفات السلسلة.

٧ - ينبغي الإشارة على غلاف الملف ذاته إلى مصير الوثائق التي يحويها (استهلاك/استبقاء) والمدة المؤقتة التي يحتفظ به إليها، ولقد لجأت بعض الجهات الحكومية إلى تخصيص مساحة على غلاف الملفات يتم عليها توضيح مواقف الحفظ والاستهلاك. ولاشك في أهميته هذا الإجراء إذ يوضح من بداية إنشاء الوثيقة رأى الجهة أو المكتب الإدارى في هذه الوثائق ولا تدعو الحاجة فيما بعد للرجوع إلى جداول الاستهلاك.

٨ - تسلم الملفات التي إنتهى العمل بها وانقضت مدة الإحتفاظ الجارى لها في موعد محدد من كل عام إلى غرف الحفظ أو الأرشيف الوسيط إن وجد.

إن الأرشيفى ينبغي أن يعمل جنباً إلى جنب مع مدير الوثائق وغيره من أخصائى المعلومات، ومديرى المعلومات، ومحلى النظم، ومعالجى الكلمات، من أجل تصميم ووضع إطار نظم المعلومات بما يضمن أن المعلومات الأرشيفية قد تم تسجيلها على وسيط ملائم وأنه قم يتم تداولها وإستخدامها بالعناية اللازمة خلال حياتها الجارية ونصف الجارية. وفي حالة عدم وجود مدير وثائق، على الأرشيفى أن

يبحث عن النصيحة من أخصائى مؤهل لكى يعاونه فى تصميم نظم الوثائق الجارية وفى وضع برنامج ترحيل منتظم للوثائق.

وتقدير قيم الوثائق أثناء وجودها فى المكاتب التى أنتجتها تمكن الأرشيفى من أن يقرر طبيعة العلاقات القائمة بين الفئات المختلفة من سلاسل الوثائق، وبهذا يمكن أن يختار الأرشيفى الوثائق ذات القيم الأرشيفية، بينما يستبعد تلك التى تكون مكررة أو تشتمل على مقتطفات من نفس المعلومات. على سبيل المثال: هل المعلومات الموجودة فى وثيقة ملخصة فى أخرى، أو هل المعلومات ذاتها قد صدرت فى وثيقة فى شكل مختلف؟ أو هل نفس المعلومات مرت على قسم آخر إستبقاها بدوره؟ كم عدد الوثائق التى يتم إنتاجها سنويا؟ ماهى الوثائق المعينة التى تستخدم بشكل عام؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تساهم فى تقرير أين، وأى، وإلى متى يمكن إستبقاء أو حفظ سلسلة معينة من الوثائق. وجمع هذه المعلومات بطريقة منهجية يعرف بمسح الوثائق.

والقائمة التالية تلقى الضوء على فئات الوثائق التى يمكن أن نصادفها فى المنظمات، مع مراعاة أنها ليست مفصلة، بل هى وضعت خطوط عامة مبنية على إفتراض أن المنظمة تتوفر لديها مختلف الفئات.

فئات الوثائق Categories of Records

(أ) الوثائق التي من المتوقع أن تكون أرشيفية:

- ١ - المذكرات، أوراق العمل الخاصة بالقيادات، الهيئة العليا، اللجان الإدارية الكبرى.
- ٢ - الوثائق التي تحدد النظم والقواعد، القوانين واللوائح والتشريعات والتنظيمات التي تحكم سلوك المنظمة.
- ٣ - الفئات الرئيسية من التقارير وغيرها من المواد المنشورة التي تعدها المنظمة.
- ٤ - أدلة السياسات والإجراءات.
- ٥ - العقود، التعاقدات أو مستندات الملكية.
- ٦ - النسخ الرسمية المعتمدة من وثائق الإحصاءات.
- ٧ - الفهارس، السجلات، الملفات، برامج التصنيف، الكايز والكشافات الموضوعية، وقوائم الملفات.
- ٨ - وثائق المشاريع الخاصة أو تلك التي تتعلق بإنشاء الأقسام الخاصة وما في حكمها.

ب - الوثائق التي من المحتمل أن تكون أهميتها مؤقتة:

- ١ - الوثائق الروتينية التي تتعلق بشراء المواد والتجهيزات.
- ٢ - عقود الخدمات أو التجهيزات الروتينية.
- ٣ - وثائق استخدام تكاليف عربات النقل.
- ٤ - التوصيات.
- ٥ - الفواتير، قوائم الفواتير.

ثانياً: تقييم الوثائق

تقوم كل الإرشيفات بالإختيار عند اقتناء موادها، وذلك بهدف الحصول على مجموعات مختارة جديرة بما يبذل نحوها من جهد فيما بعد وما يتطلبه ذلك من موارد مالية.

وعملية تقرير أى الوثائق على وجه التحديد تعد مناسبة في إطار القيود التي تضعها سياسة التزويد تعرف بالتقييم.

ومن الواضح أنه ليس كل ما ينتج من الوثائق يمكن الاحتفاظ به بشكل يمكن التعرف عليه، فالكثير من منتجى الوثائق أو من المسيطرين عليها لهم أساليبهم سواء الرسمية أو غير الرسمية الذين يستعينون بها في تقليل حجم كتل وثائقهم أثناء العمل الجارى في المكاتب، إلا أنه حتى مع استخدام هذه الأساليب فإن الكتل الناتجة من الوثائق لا يمكن إعتبارها ثلقائياً أرشيفاً. وسواء كان المنبع مؤسسة أو فرد، فإن نسبة الوثائق التي تستبقى كارشيف لا ينبغي أن تزيد عن ٢٪ إلى ٧٪ من إجمالي حجم الوثائق المنتجة، وهذا يعنى أن نسبة قليلة جداً هي التي تصبح أرشيفاً.

إن القرار الذي يتخذ بصدد الوثائق التي يتم استهلاكها نهائياً قرار صعب، فهناك دائماً العديد من الوثائق التي تعد فريدة والمعلومات الموجودة بها لاتوجد مسجلة في أى مكان آخر، فإذا لم يتم توضيح مثل هذه الوثائق وإبرازها والإشارة إليها كارشيف، فحتما ستفقد إلى الأبد، ومن جهة أخرى يوجد العديد من الوثائق تعد في أشكال متعددة، كما توجد المعلومات المسجلة على مستويات متعددة أيضاً، ونصادف كميات أخرى من الوثائق التي تشتمل على معلومات موزعة قد يكون لها قيمة بحثية أكبر مما قد يكون لمئات من الأمتار من الوثائق التي تضم معلومات متنوعة.

إن إجراء التقييم هو الإجراء الذى يزن هذه النوعيات ذات الإهتمامات المختلفة ويوصل إلى قرارات بصدد إستبقاء أو إستهلاك الوثائق. والتقييم مثل التزويد مجال يسهل أن يخضع للأهواء والرغبات الخاصة التى تملى على ما ينبغى أن يكون أرشيفاً، فعلى سبيل المثال: الأرشيفى المحلى الذى يكون قد سبق له العمل فى قسم من أقسام المنظمة سوف يفضل أو يعلى من قدر الوثائق التى اعتاد عليها، أكثر من تلك الوثائق ذات الأهمية التى تم إنتاجها بواسطة إدارات أو أقسام أخرى غير مالوفة لديه، ولا شك أن قرارات التقييم التى تبنى على الإهتمامات أو الإتجاهات الفردية ستعكس الخصوصية أكثر من الموضوعية فى تمثيل المعلومات المختلفة.

إن الوقوف على هذا الخطر جعل من الضرورى إتخاذ الخطوات الضرورية لضمان موضوعية قرارات التقييم، وما هو الهام والضرورى، وما هو ليس كذلك فى كل سلسلة من سلاسل الوثائق. وإن تسجيل هذه القرارات والمعلومات سواء تلك الموضوعية من أجل تحديد الوثائق التى يتم قبولها كأرشيف أو من أجل تلك التى يتم رفضها تعمل على تقديم أداة تقييم موثقة تتيح لأجيال الأرشيفيين فى المستقبل فهم الأسس والدعائم التى استندت إليها القرارات التى سبق إتخاذها فى السابق.

مبادئ التقييم:

تتشكل مبادئ التقييم بشكل تقليدى عن ضوء الإحتياجات المحلية للأرشيفات خاصة الحكومية، إلا أنه رغم ذلك فهناك عدد من المبادئ العامة والأساسية المشروعة والقانونية فى تقييم كل الوثائق.

نحن نعلم أن الوثائق خاصيتين أساسيتين تقرران ما إذا كانت أو لم تكن الوثائق أرشيفية، تعرف الأولى: بالقيمة الأولية، أو البرهانية أو التوثيقية أو الإثباتية وتعرف الثانية بالقيمة القانونية (انظر الجدول التالى).

□ والقيمة الإيجابية للوثائق تقوم على أساس وظيفة الوثيقة التي كانت تؤديها بالنسبة للمكتب أو الشخص الذي أنتجها أو استخدمها. وهناك ثلاث فئات من الوثائق لها هذه القيمة الإيجابية هي:

* الوثائق التي لها استخدام إداري أو قانوني أو مالي دائم سواء بالنسبة للكيان الذي أنتجها أو لدى كيانات أخرى.

* الوثائق ذات التفاصيل والتي تخدم في حماية حقوق المواطن القانونية أو الملكية أو غيرها من حقوق الأفراد والمجتمعات بشكل عام.

* الوثائق التي ينعكس فيها التطور التاريخي للكيان، بنيته وتكوينه، وظائفه، سياساته، قراراته، أعماله المميزة، أو تلك التي تحفظ التدرج الوظيفي للأفراد وإهتماماتهم وأنشطتهم.

□ والوثائق التي لها قيمة ثانوية تعرف بأنها تلك الوثائق التي تشتمل على معلومات تم ليس فقط منتجها ولكنها تم أيضا الباحثين من مختلف التخصصات. مثل هذه الوثائق تشتمل على معلومات تجمع عضويا لسبب من الأسباب يختلف تماما عن السبب الذي أنتجت من أجله مثل ملفات الضرائب وعقود الملكية والإيجار التي تستخدم أساسا من أجل جمع الضرائب وفيما بعد تستخدم من أجل دراسة التغيرات في الهياكل الاقتصادية.

والأرشيفي في فحصه للمجالات المختلفة ينبغي أن يكون يقظا لقيم هذه المعلومات، فهدف القائم بالتقييم التعرف بدقة على القيمة، وهذا مما لاشك في أنه سيجعل الأرشيف يقتني أفضل المواد وأكثرها تمثيلا للشخص أو المنظمة.

أمثلة لغئات الوثائق وفقا للقيم الإثباتية والإعلامية

حلل التقييم	فئة الوثائق	أنواع معينة من الفئة
إثباتية	الوثائق ذات القيم الإدارية: بدون وجود قدر من الوثائق التي توثق التفاصيل الإدارية، فإن منتج الوثائق أو التابعين لن يستطيعوا أداء العمل وسوف لا يكون ممن الممكن القيام بالتخطيط أو التنظيم أو اتخاذ القرارات أو تأكيد الاستمرارية في العمل وتواصله.	وثائق السياسات خرائط الوظائف خرائط التنظيم الإجراءات والتعليمات مماخضر الجلسات تقارير عن المشروعات الكبرى الوثائق والتنظيمات.
إثباتية	وثائق ذات قيمة قانونية: هذه الوثائق تشكل براهين من حدث أو إتفاقية ، تمهيدات، حقوق، تفويضات السلطة، كلها تندرج تحت هذه الفئة ويمن هذه الوثائق لا يوجد توفير «تأمين» الأسس لصانعي القرار.	العقود حقوق الإيجار الوثائق الأصلية والتنظيمات الاتفاقيات الوصايا...
إثباتية	الوثائق ذات الطابع المالي: هذه الوثائق توثق الأمانة والسلوك المسئول للأعمال المالية، والمواقف المالية، التمهيدات، هذه الوثائق أساسية من أجل فهم وأداء الأعمال.	العائد المالى التقارير المالية الميزانية الختامية تقارير الإحصاء المالى تقدير زيادة المصاريف والدخل التقارير عن النسائر الكبرى

إعلامية (قيم ثانوية)	وثائق ذات قيم للعلاقات والإلتزامات العامة: الوثائق من هذا النوع تتبع فهم اتجاه منتج الوثائق، الأنشطة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية. التعليمية وغيرها وكلها موثقة داخل هذه الفئة.	كل ما سبق يوميات مراسلات مصورات بوستر بطاقات بريد كتالوجات
-------------------------	---	--

مراجعة التقييم (1)

بعد أن يكون قد تم تعريف مفاهيم المواد ذات القيمة الدائمة في الأرشيف ينبغي أن نعرف كيف يتم تنفيذ إجراءات التقييم لتقرر ما الذي يكون له قيمة بالتحديد.

ونظرا لإحتمالات عدم الموضوعية في قرارات التقييم، فينبغي إعداد مراجعة أو فحص يقابل عليها كل الوثائق، وقائمة مراجعة التقييم هي قائمة نطاق عام يمكن أن يقابل عليها كل سلسلة أو مجموعة وثائق بشكل عام، مثل القوائم تقدم تفسيراً موضوعياً من قبل الأرشيفي حول النطاق أو المجال الذي يذ على فئة من الوثائق.

إن هذه القائمة تقدم مستويات معينة يقاس عليها الوثائق وهي بذلك تقضي قرار غير موثوق.

والعناصر التي تتكون منها قائمة مراجعة التقييم تختلف من أرشيف لأرشيف ويمكن الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور منها ما يلي:

* هل الوثائق متماشية مع سياسة التزويد؟

إن كل الوثائق ينبغي أن يتم قياسها بالمقابلة على ضوء سياسة التزويد المقتضية والإرشيفي ينبغي أن يقاوم الميل نحو قبول مواد خارج نطاق سياسة التزويد توسعها المنطقي.

* هل الوثائق توثق حقوق المنظمات أو الأفراد؟

مثل هذه الوثائق تتضمن قرارات وشواهد قانونية، إثبات الملكية، وخدمات أو وثائق مكاسب الأفراد.

- * هل الوثائق توثق المسؤوليات المالية للكيان المنتج أو التخطيط المالى؟ الوثائق التى توثق المسؤوليات المالية، قد تكون غالبا ذات فائدة إدارية مستمرة للمنتج، مثل هذه الوثائق غالبا ما يتم تقييمها فى مقابل مجالات خارجية مثل مراجعات الحسابات ومتطلبات التشريعات.
- هل توجد نسخ مكررة من الوثائق فى أى مكان آخر ؟ أو هل توجد فى أى شكل آخر (ميكرو فيلم مثلا) فى داخل وثائق الفرد أو الجهة ؟
- من المعروف أنه توجد معلومات كثيرة فى عدة وثائق على مستويات مختلفة « مفصلة، موجزة، فقرات» ومن الضرورى توضيح أى الوثائق هى التى تشتمل على المعلومات الشاملة ويتم الإحتفاظ بها، وكقاعدة عامة، إذا كانت المعلومات قد تم ورودها عند أكثر من مستوى من مستويات السلطة فإن ما يتم حفظه هو الموجود عند المستوى الإدارى الأعلى.
- * هل تعتمد الوثائق على نظام ترتيب مقنن أو خطط ترتيب، وكشافات، أو سجلات ؟
- أن خطط الترتيب، ومشروعات التصنيف، الكشافات والسجلات كلها تعد أدوات حيوية من أجل الإستخدام الجارى والمستقبلى لسلاسل الوثائق.
- انها تقدم المفتاح الذى بواسطته تم ترتيب الوثائق وأضيفت ويونها يكون استخدام الوثائق وفهمها بالغ الصعوبة، إن لم يكن من غير الممكن فهمها إطلاقا، لهذا السبب فمعظم السجلات والكشافات لسجلات الوثائق يمكن اعتبارها وثائق دائمة.
- سلاسل الوثائق المصحوبة بمستند الضبط الأصيل (من الكشافات، السجلات، قوائم الملفات... الخ) أثبتت سهولة بالغة فى إستخدامها من قبل الباحثين والعاملين فى هيئة الأرشيف.
- * هل الملفات «ملفات حالات» ؟ هل الوثائق إجرائية توثق تطبيقات السياسات فى كثير من الأمثلة مثل هذه الوثائق تشتمل على مواد متماثلة، تختلف فى كل مجموعة من الحقائق التى تتعامل معها، ومن أمثلة ملفات الحالات، ملفات

الطبية، ملفات الضرائب، السجلات الطبية، والكثير من أمثلة هذه الوثائق لها قيمة إعلامية بالنسبة للبحث الإحصائي على المدى الطويل، ونظراً لأن مثل هذه الوثائق توجد في كميات كبيرة، فهي تتطلب إتخاذ قرارات إستبعاد أكثر تفصيلاً بهدف حفظ عينات من الوثائق بدلاً من أن تستبقى أو تستبعد كل السلاسل.

* ماهو ترتيب الوثائق؟

طريقة الترتيب إما أن تسهل إسترجاع المعلومات المطلوبة أو تجعل من ذلك الإسترجاع أمراً صعباً. على سبيل المثال: قد تكون الوثائق مرتبة تاريخياً من أجل تحقيق أهداف المنتج، ولكن الباحث قد يجد أن الترتيب الالفبائي قد يكون أسهل.

* هل الوثائق كاملة ؟

إن تقييم الوثائق الهشة يتطلب عناية خاصة في تقييمها، فمثل هذه الوثائق غالباً ماتكون مثبطة لعزم الباحث بسبب مايجد فيها من فجوات. وبشكل عام ينبغي تقديم أهمية المجموعة أو السلسلة الكاملة للأرشيف بالنسبة للمودع أو للعاملين بالأرشيف.

إن رؤية النطاق الكامل للتوثيق أمراً حيويًا عندما يكون على الأرشيفي إختيار المواد التي يحفظها.

* ماهو حجم المواد المتضمنة ؟

إن الأرشيف ينبغي أن يتشكل من أفضل الوثائق ذات المعلومات الثرية، والموجزة، والمحددة الكمية فلا الباحث ولا الأرشيفي يرغب في أن يفوق بين مئات الصناديق، إذا كانت نفس المعلومة من الممكن الحصول عليها في عبوات أقل، إن سلاسل الوثائق ذات الأحجام الضخمة تتطلب البقة في تقييمها.

* هل تشتمل الوثائق على معلومات خاصة أو سرية مما يتطلب شكلا من الحماية سواء تجارية أو شخصية ؟

إن الوثائق التي تشتمل على معلومات حساسة قد تتطلب قيودا على الإطلاع العام لفترة زمنية متفق عليها مع المصدر. والأرشيفي يحتاج إلى أن يقرر ما إذا كانت المعلومات المسجلة سوف تكون ذات أهمية كافية تبرر تقييمها.

* ماهي القيود الموضوعة من قبل المودع ؟ هل هي مطلقة ؟ هل المواد ذات قيمة كافية تتطلب تقييمها طويلا. وتبرر تكاليف إدارتها تحت القيود المفروضة؟

* ماهو الوسيط المادي للوثائق ؟ هل تتكون الوثائق من ملفات ورقية ؟ مخرجات كمبيوتر، صور، ميكروفيلم، مجلدات، مواد مقروءة آليا. إذا كانت المواد موجودة في أكثر من شكل مادي فأيهما سوف يكون أكثر إستخداما وبأى ما؟

* ماهي الحالة المادية للوثائق ؟ هل الورق لامع ؟ هل بهت الصبر، هل تدمرت وتشوهت أغلفتها التي جلدت بها ؟
إذا وقف الأرشيفي على الحالة المادية للوثائق عند الإضافة، فسوف يتمكن من توفير الصيانة المعينة التي تتطلبها الوثائق لضمان حفظها أبديا.

ويعمرد إتمام هذه الخطوات يكون من الضروري تقييم المجموعة على ضوء المجموعات الموجودة بالفعل في الأرشيف للوقوف عما إذا كانت الإضافة تسد فجوة في المجموعة أم هي زيادة أو إمتداد لمجموعة فرد أو كيان، هل المواد ذاتها تكرر لمواد موجودة بالفعل ؟ إذا كان الأمر كذلك، هل المواد الجديدة في شكل أو حالة أفضل من الموجودة من قبل.

إن ميول واهتمامات البحث عند جمهور المستفيدين ينبغي أيضا أخذها في الاعتبار عند التقييم لارتباطها بالوثائق. والمعلومات أو القيم الثانوية للوثائق غالبا ما تكون من الصعب إقرارها. ومبدأ أن كل شيء من الممكن حفظه على إعتبار أو على أمل أن شخص ما قد يود الإطلاع أو النظر فيه في وقت ما في المستقبل، مثل هذا المبدأ لايعان في أعمال التقييم التي تعتمد أساسا على مبدأ إختيار المواد من أجل الحفظ. وليس هناك شخص أيا كان قدر علمه يستطيع أن يحدد مقدماً كل الاهتمامات. إن اتجاهات البحث تتغير بشكل مستمر وسريع خاصة مع إستخدام الكمبيوتر والكميات الضخمة من البيانات التي تنتج.

إنه في الإمكان إختيار الوثائق بناء على أهميتها للمنظمة. أما الإختيار بهدف تصور المجتمع فيعد عملاً صعباً، ولكنه ممكن فهو الدور الذي يعمل الأرشيف على تحقيقه.

هناك أيضاً ميدان واسع ينبغي أخذه في الإعتبار وهو المتعلق بإمكانيات الأرشيف. ماهو الزمن الذي تستغرقه معالجة المواد ؟ ماهي موارد الهيئة العامة التي يتم رصدها للعمل ؟ ما مقدار المساحة التي ستشغلها المواد ؟ ماهي الأعباء التي تلقىها على وقت الهيئة ومصادرهما ؟ أين موقع هذه المواد من أولويات المعالجة القائمة في الأرشيف ؟

فور الوقوف على هذه المعلومات وجمعها وتقدير جدواها بالنسبة لأنشطة الأرشيف العامة وبالنسبة للمجموعات يكون الأرشيفي قد كون فكرة جيدة عن قيمة المواد الأرشيفية، إن قرار التقييم بذلك الشكل هو وزن كل المعلومات التي تم جمعها. وكقاعدة عامة إذا انتهت الإجراءات وكان القائم بالتقييم لايزال غير قادر على أن يجزم بقيمة المواد، تكون هذه المواد مما لاينبغي أن تدخل تحت ولايته. وكثيرا من المواد من الأفضل أن يتم استهلاكها عن حفظها في الأرشيف.

والجدول التالي يوضح أهم الاسئلة التى ينبغى أن تتضمنها قائمة مراجعة التقييم.

قائمة بأهم الاسئلة التى ينبغى أن يشتمل عليها فحص ومراجعة التقييم

أولاً: هل الوثائق:

- ١ - متمشية مع سياسة التزويد ؟
- ٢ - تلقى الضوء على تفاصيل عناصر الأصل، بنيته، تكوينه، سياسته، إهتماماته ؟
- ٣ - تؤثّق حقوق الفرد أو المنظمة ؟
- ٤ - تفصل المسئوليات المالية والتخطيط المالى للمصدر ؟
- ٥ - مكررة فى مكان آخر أو موجودة فى شكل مادى آخر ؟
- ٦ - متعلقة بمواد أو مجموعة أصلا تحت وصاية الأرشيف.
- ٧ - تتضمن خطط تصنيف، خطط ترتيب، فهرس، سجلات، كشافات ؟
- ٨ - تتكون من وثائق إجرائية أو وثائق حالات ؟
- ٩ - كاملة ؟
- ١٠ - تتطلب قيوداً من نوع معين للمحافظة على الخصوصية ؟
- ١١ - تفرض عليها قيود إسترجاع من قبل المودع ؟
- ١٢ - ماهو الشكل المادى لها ؟
- ١٣ - ماهى حالتها المادية ؟
- ١٤ - ماهو حجم المواد التى تتكون منها ؟

جداول الاستهلاك:

إن التسجيل المنهجي لقرار الاستهلاك المؤثر على النوعيات المعينة من الوثائق هو الذى يتم من خلال قائمة أساسية تعرف بجداول الاستهلاك، هذه الجداول لاتعرف فقط بالوثائق التى يتم إستهلاكها والوقت المناسب لذلك، ولكنها أيضا توثق أيا من الوثائق ينبغى حفظها بشكل دائم وعند أى مرحلة يتم ترحيلها إلى الأرشيف.

وتعد جداول الإستهلاك الأداة الرئيسية التى تستخدم للتعريف بالوثائق التى من المتوقع أن تكون أرشيفية أثناء حياتها الإدارية. أنها أيضا تؤكد أن قرارات التقسيم التى تتخذ حيال نوعيات معينة من الوثائق تكون دائما متناسقة، وأن مثل هذه القرارات لا تدعو الحاجة إلى إعادة اتخاذها أكثر من مرة، وأن هذه الجداول يتطلب اعدادها مهارة بالغة (١).

ويطلب إعداد جداول الاستهلاك تحليل ودراسة للكيان المنتج من أجل الحصول على خلفية كافية يمكن عن طريقها تقرير الوثائق التى لها قيم إدارية مستمرة أو تلك التى ستوشق وجود وسياسات الكيان، وكل ذلك يستدعى أن تعلم مامى وظائف المنظمة والخلفية الإدارية لها.

إن بحث الخلفية الإدارية للكيان ينبغى أن يسفر عنه توفير المعلومات الآتية:

- * متى تم إنشاء الكيان ؟ * ماهو السند القانونى للإنشاء ؟
- * مامى الأهداف التى تم تحديدها للكيان عند إنشائه ومعنى وكيف تم التغيير فيها ؟
- * كيف تتصل الأجزاء المختلفة للكيان مع بعضها البعض ؟
- * مامى الوظائف التى تعتبر متفردة (ذات طبيعة خاصة) فى الكيان ؟
- * مامى التزامات الكيان التى يتم وضع التقارير حولها ؟
- * إلى أين توجه هذه التقارير ؟ هل تحفظ فى مكان آخر ؟
- * مامى الوثائق التى يتم حفظها بناء على القانون ؟
- * مامى الوثائق التى أنتجها الكيان ولاتوجد صور أخرى لها فى أى مكان آخر ؟
- * مامى أقسام الكيان التى من المتوقع إنتاجها لوثائق من نوعيات معينة أو غير تقليدية ؟ ومتى ؟

(١) انظر خطوات اعداد الجداول ص ٥٦

من خلال الوصول إلى تلك المعلومات وعلى ضوء إستراتيجية التزويد للأرشيف، يمكن تقرير أهمية الكيان أو الشخص المنتج للوثائق، وكذلك الأهمية التي تشكلها أنواع الوثائق المنتجة بالنسبة للمجموعات الأرشيفية، وإلى أى مدى تعكس الوثائق أنشطة الكيان المنتج.

ومن الأمور الأساسية أيضا المعرفة بالسياق الوظيفي الذي أنتجت الوثائق المعنية فيه، كما وأن أية مسوحات سابقة قام بها المصدر الأساسي لوثائقه من شأنها أن تلقى الضوء على الوثائق الأخرى التي لها علاقة بالوثائق موضع الفحص، ومن الضروري في حالة عدم وجود مثل هذه المسوحات إجراء مسح جديد.

ومن المعلومات الأساسية التي ينبغي توفرها في جداول المسح ما يلي:

- 1 - اسم وعنوان الإدارة الحائزة للسلسلة.
- ب - المصدر المباشر في الإدارة الذي أنتج الوثائق.
- ج - عنوان وأصيف موجز للسلسلة يعكس محتوياتها بصورة تامة.
- د - أنواع وأشكال مكونات السلسلة الأساسية (مراسلات، تقارير، مذكرات، محاضرات، جلسات، الخ).
- هـ - الموضوع الرئيسى أو المجال الذي تتعلق به السلسلة.
- و - التاريخ الحاصرة للفترة الزمنية التي تغطيها مفردات السلسلة.
- ز - حجم السلسلة أو أبعادها.
- ح - معدل التراكم السنوى للسلسلة المفتوحة.
- ط - هيكل ترتيب السلسلة.
- ك - بيانات المستقبل المتوقع لمحتويات السلسلة مع تقدير المدة الزمنية التي تصبح بعدها السلسلة غير جارية.

هذا وإذا وجدت الرغبة فيمكن لمسح الوثائق أن يساعد المنظمة الأم في تحديد عمر الوثائق غير الأرشيفية أيضا، مثل هذا العمر أو الفترة الزمنية تكون أحيانا

محددة بالقانون أو بالتنظيمات المالية، إلا أنها غالباً ما تفرضها الحاجة الأدائية للوثائق في تنفيذ العمل.

المكتب (المستول من الوثائق)	العنوان	الشخص الذي يمكن الاتصال به
مكان وجودها	المنتج الأصلي	عنوان المسجلة لدى الفريق
مكتبات المحظ	قسم السكرتارية	اجتماعات الهيئة ١٩٦٠ -
كبارين المحظ	إدارة المخابرات العامة	تقرير مشورة ١٩٦٠ -
رأف ملتزمة	سكرتارية الفرقة	مراسلات ١٩٧٦ - ١٩٨٠
كبارين المحظ	شؤون المخابرات	رسائل لغيرية ١٩٧٦ - ١٩٧٥

نموذج قائمة مسيح الوثائق

ومن المعلومات الأساسية الأخرى اللازم جمعها من أجل إعداد جداول إستهلاك فعالة ودقيقة ما يلي:

* **وصف الوثائق:** بيانات مثل عنوان سلسلة الوثائق - النطاق الزمني لمكوناتها، أنواع الوثائق التي تشتمل عليها السلسلة، الترتيب، وغير ذلك من المعلومات التي لها أثرها في الحفظ والتخزين.

* **الحجم الكلي:** ويقصد به الحجم في كلا من المكتب وفي أى مساحة تخزين أخرى.

* **المستوى التراكمي:** وهو من المعلومات اللازمة لتحديد كيفية نمو السلسلة وبسرعة ذلك النحو من أجل التخطيط لمتطلبات التخزين.

* **نوعيات الرجوع إلى السلسلة:** التي قام بها المنتج المباشر لوحدات السلسلة وفقا لعمرها، وعلى سبيل المثال خلال الستة أشهر الأولى من إنتاجها فى مقابل الثلاث سنوات التالية لإنتاجها. وهذه المعلومات هامة ولازمة من أجل تحديد العمر المناسب لاستبقاء هذه الوحدات من السلسلة فى المكتب الإدارى قبل نقلها.

* **ملخصات أو بدائل منشورة فى شكل آخر:** هل المعلومات الموجودة بالسلسلة منشورة أو موجودة فى شكل ملخصات ؟ على سبيل المثال: نجد أن العديد من الوثائق المالية يتم تلخيصها ونشرها فى التقارير السنوية - هل الوثائق تحولت إلى ميكروفيلم أو أى شكل آلى ؟ - بعض المعلومات يتم تحويلها إلى شكل آخر لسهولة التخزين أو لسهولة التداول - ومن الضرورى جمع المعلومات حول كل البدائل لهذه الوثائق، وتضمين الجداول التوصيات اللازمة لإستبعاد كل منها.

* **متطلبات الاستبقاء:** الإشارة إلى أية معلومات حول المتطلبات المعروفة، مثل القواعد القانونية، التى تضع الحد الأدنى لزمن استبقاء نوعية معينة من

الوثائق. مثل هذه المتطلبات غالبا ما يمكن التعرف عليها عن طريق المكتب المنتج، وعلى الأرشيفي أن يستشير المكاتب المالية، والقانونية، والأقسام المعنية لكي يستطيع أن يقرر الحد الأدنى المناسب.

«متطلبات الأمن: أية معلومات تلقى الضوء على متطلبات حماية وتداول السلاسل وترتيبات الوصول الخاص إليها.

كل ذلك يوضح بشكل حاسم أن قرارات الإستهلاك تحتاج إلى المناقشة والتماور بين الأرشيفي والمصدر المنتج للوثائق ولا ينبغي أن تكون عشوائية من طرف واحد.

إن المنتج أو الشخص من القسم المناسب في المصدر غالبا ما يكون في مكانه تقديم قدرا وافرا من المعلومات حول الوثائق، هو أيضا يستطيع أن يوضح بسرعة وإيجاز الأسباب التي من أجلها أنتجت الوثائق وكم من الوقت إستمر إستخدامها في القسم، وما إذا كانت توجد وثائق أخرى مشابهة لازالت مستخدمة، وما إذا كان النشاط الذي توثقه الوثائق مازال جاريا (قائما) وما مستوى المرجعية للوثائق، هو أيضا يعطى النظرة الداخلية المنظمة تجاه أهمية الوثائق في السياق الإداري.

بعض الكيانات المنتجة للوثائق قد لايتوفر لديها الفهم بأن الوثائق يمكن أن تستخدم من أجل تحقيق أهداف أخرى غير تلك التي أملت وجودها في الأصل، كيانات منتجة أخرى قد تشعر بأن كل شيء له قيمة كبيرة وأن كل ما ينتج ينبغي حفظه. وجهات النظر هذه ليست خاطئة بالضرورة، ولكن مثل هذه الآراء ينبغي أن تشكل واحداً فقط من العناصر التي يستند إليها تقييم الوثائق.

خطوات عملية لإعداد جداول الاستهلاك ونحويرها:

* قم بإعداد خطة دقيقة، وضع إطار زمني لبرنامج جدولة الإستهلاك واحصل على الموافقة الإدارية.

قم بما يلي:

* الإشراف على إجراء بحث واف عن خلفية الكيان المنتج من حيث الأنشطة والهيكل، التكوين والوظائف والأنشطة، لكي تحصل على نظرة حقيقية لداخل السياق الذي أنتجت واستخدمت فيه الوثائق. وهذا الجانب يتطلب تجميعا لمصادر الدراسة، مثل قوانين الإنشاء، خرائط التنظيم، التقارير السنوية، القيادات الإدارية والتفويضات، الرصاية على الوثائق.

* مسح للوثائق الموجودة بدءا من تلك الغير نشطة والموجودة في مناطق الحفظ متحركا إلى تلك الجارية في المكاتب. والهدف من هذا المسح هو التعريف والتعرف على مختلف الوثائق التي تم ويتم إنتاجها في الكيان أو تلك التي اقتناها مكتب بعينه. فالأصل في التقييم أن تقوم الكيانات الحكومية بجمع المعلومات الوصفية حول كل الوثائق الإدارية التي بحوزتها والتي ستصبح في نهاية الأمر مادة للتقييم، كما تعمل على تاصيل الوجود الحقيقي لهذه الوثائق عن طريق المسح الوافي وإعداد قوائم بهذا المسح يقوم بعملها المسئول الرسمي من الوثائق الإدارية في كل مكتب أو وحدة إدارية عند كل مستوى من مستويات التنظيم الرسمي، مع مسح أيضا لسلاسل الوثائق غير الجارية المحفوظة سواء في مخازن قريبة التداول أو بعيدة. وينبغي أن يتم جمع المعلومات الآتية حول كل سلسلة في كل مكتب.

- * المصدر الأصلي المباشر أو المكتب الذى أصدر السلسلة:
- * عنوان واصف موجز للسلسلة يعكس محتوياتها بشكل دقيق.
- * التاريخ الحاصرة الفترة الزمنية التى تغطيها محتويات السلسلة.
- * الموضوع الرئيسى أو المجال الذى تتعلق به السلسلة.
- * أنواع وأشكال مكونات السلسلة الرئيسية (تقارير مراسلات - منكرات...الخ)
- * مكان وجود السلسلة.
- * تفاصيل عن طبيعتها، تنظيمها، مضمونها، حالة الوثائق.
- * تفاصيل عن عدد النسخ والأشكال المختلفة - من الوثائق التى تضمها السلسلة (ميكرو فيلم - أقراص ممغنطة - كمبيوتر).
- * ما إذا كانت المعلومات الموجودة فى السلسلة قد تم استنساخها أو تكرارها فى أى سلاسل أخرى أو تم تلخيصها بشكل منتظم فى التقارير.
- * وضع مستويات التراكم السنوى للسلاسل المفتوحة، إنكر حجمها فى شكل أمتار.
- * كيف يتم إسترجاعها والكود المستخدم فى ذلك.
- * من الذى له الحق فى إسترجاعها.

* تفاصيل العقود الموجودة أيا كانت قانونية، مالية، إدارية، أمنية وغير ذلك مما يستدعى حجب الوثائق عن المستفيدين لفترات معينة.

* إستخدام المعلومات التي تم جمعها عن طريق المسوحات لأن ذلك من شأنه أن يحدد المدى الزمني للإحتفاظ بكل سلسلة في العمل الجارى، كما يبين متى ينبغي تحريكها إلى مخزن وسيط أقل تكلفة. وينطبق ذلك على البدائل والأصول والنسخ فى أى شكل كانت.

* إن تقييم كل سلسلة للإستبقاء الأرشيفي أمر محكوم بجداول التقييم والتي توضح أن نسبة ٣٪ إلى ٧٪ من إجمالى الوثائق فقط هو الذى ستكون له قيمة أرشيفية ومن ثم فينبغى وجود البيانات عن المستقبل المتوقع للسلاسل مع توضيح الزمن المقترح الذى ستصبح بعده السلسلة غير جارية وذلك وفقا للوائح والجداول.

* قم بإعداد مسودة للعبارات التي ستستخدمها بالنسبة لكل سلسلة على سبيل المثال:

- [تستبقى فى الملفات الجارية.
- [ترحل إلى غرف الحفظ / مركز الوثائق الوسيط.
- [تستهلك.
- [ترحل إلى الأرشيف القومى للإستبقاء الدائم.
- [تستهلك فوراً بعد ...
- [غير ذلك (يحدد)

وتهدف كلها إلى تحديد ووصف متى وأين تعتبر مغلقة، إلى متى ينبغي استبقائها فى مخازن الحفظ الجارى، إلى أين ومتى يمكن ترحيلها، مصيرها النهائى إما أن تصبح أرشيفية أو يتم إستهلاكها.

* قم بمراجعة وفحص المسودة النهائية، مع الإداريين والمسؤولين عن العناية بالوثائق والمستخدمين لها ومع المتخصصين المناسبين والخبراء، قانونيين وماليين ثم طور العبارات التي تستخدم للإستهلاك بناء على نصائحهم، وأحصل على موافقتهم بشأن التوصيات النهائية.

* جهز الجداول في شكلها النهائي وقم بإصدارها حاملة لتوقيع السلطة الإدارية والقانونية والمالية وبمجرد تحقيق ذلك ينبغي أن يعتبر الجدول مستند رسمي.

* قم بشرح جداول الإستهلاك من خلال لقاءات مع أفراد المكتب المعنى، وينبغي أيضا توضيح الخطوط الخارجية للتطبيق، بمجرد أن تصدر رسميا يمكن أن تستخدم الجداول في إستهلاك المواد غير الأرشيفية من مساحات المكاتب مباشرة.

* طالما أن الكيانات تنمو وتتغير، فينبغي أن تنقح جداول الإستهلاك وتطور بانتظام للتأكد من أنها لازالت ملائمة لنوع الوثائق التي تنتج في كل مكتب. ومن أجل تأكيد هذا الإجراء من المراجعة قم بتحرير الجدول في نطاق زمني محدد عادة ما يصل إلى خمس سنوات وأذكر تاريخ الإعداد وتاريخ إنتهاء الصلاحية.

* قبل إعداد جدولك للإستبعاد من المهم أن تستشير جداول أخرى تم تطويرها بواسطة مديري إدارات، ووثائق أخرى وأرشيفية مما لديهم ووثائق مشابهة لما لديك في الكيان الذي تتبعه. مع مراعاة أنه رغم منافع الجداول التي أعدها غيرك كنماذج، فإنه لا يوجد جدول الإستبعاد أعد من أجل كيان ما يمكن تطبيقه بأكمله على وثائق كيان آخر. فكل كيان حتى ولو كان يمارس نفس الوظائف، فلا شك في أنه سوف توجد بعض الاختلافات وبالتالي فينبغي إعداد جدول إستهلاك لكل كيان على حده.

توثيق الجدول وإخراجه:

إن التسجيل والإخراج الجيد للجدول ينبغي أن يحدد التفاصيل الآتية:

- * المكتب المصدر للوثائق: وهو ذلك المكتب المسئول عن الوثائق أثناء إستخدامها في أداء العمل، وبيان وتميز الوثائق الغير رسمية التي يمكن إستهلاكها فور أن يتم الإستغناء عنها، مثل هذا التمييز للوثائق من شأنه أن يعرف بالوثائق التي يستطيع أن يستهلكها روتينيا.

- * التوجيهات المفصلة والواقية عن مكان وجود كل نسخة أو نموذج من سلاسل الوثائق فغالبا ما تنتج الوثائق في نسخ متعددة أو تنقل إلى شكل ميكروفيلى أو غيره وأنه من الأساسى لجداول الإستهلاك أن تحدد بدقة شكل الوثيقة وأن يوضح قرار الاستهلاك بالنسبة لكل من الأصل والنسخة على حدة.

- * متى تعد وحدات السلسلة مغلقة: يتم ذلك غالبا على مستوى الملف حيث توجد الكثير من الوسائل لتقرير متى يتوقف إدخال أوراق وإرفاقها الملف، وعلى سبيل المثال عندما يصل الملف إلى قدر محدد من الوثائق، أو عند انتهاء السنة المالية، أو السنة التقويمية، أو عند انتهاء عمل المكتب الفصلى.

- * إلى متى يمكن الإحتفاظ بالسلاسل المغلقة (تحديد نهايتها) وفى أى مكان. إن سلسلة الوثائق ينبغي أن تكون قد أغلقت قبل أن ترحل نهائيا إلى الأرشيف أو قبل أن تستهلك. وجداول الإستهلاك ينبغي أن توضح أين تحفظ هذه السلاسل وكم من الزمن يتم حفظها وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تحدد عبارات الإستهلاك [تحفظ أو تظل فى حوزة المكتب الجارى لمدة عامين، ثم ترحل إلى غرف الحفظ المحلية وتستبقى لمدة خمس سنوات تستهلك بعدها]. وينبغي الانتباه هنا إلى عدم إستخدام التعبير [تعدم عندما يتوقف الرجوع إليها]. ذلك لأنه تعبير مموه واسع

بالنسبة للإستخدام، فضلا عن أن مثل هذه العبارات تشجع على الإبقاء على كل ما ينتج لجرد أنه من المحتمل أن يستخدم. لذلك فإن تحديد العبارة الدقيقة الدالة أمر يجب مراعاته ووضعه لكل الوثائق، وإذا ما أراد مكتب ما في زيادة مدد الحفظ أو تحديد مدد إضافية عن تلك التي تم تحديدها فيجب أن يتم ذلك بتحفظ.

إن التزويد والتقييم هما مفاتيح التنمية المنظمة للمجموعات الأرشيفية، وكل منهما إجراء ينبغي القيام به بمنتهى الدقة، ولابد أن يكون موثقا ليس فقط من أجل تقديم خطوط عمل توجه الأداء الحالي، بل أيضا من أجل تقديم الإرشاد لأجيال الأرشيفيين القادمة بحيث يمكنهم أن يخضعوا له تنمية مقتنياتهم.

ويجب الانتباه إلى أن المستندات التي توثق التزويد والتقييم تعد من بين أهم مستنداتك الأرشيفية.

إن أعمال التزويد والتقييم ليست أعمال ثابتة ولكنها أعمال مستمرة، فتنقيح إجراءات تزويد وتقييم المجموعات التي تم قبولها في الماضي أصبح أمراً تزداد أهميته في العمل الأرشيفي. إذ أصبح على الأرشيفي أن يبرر التكاليف والدراعى إلى تنمية مقتنياته وتوسعتها. ولم يعد خافيا أن التزويد ينبغي أن تتم الدعاية والإعلان عنه على نطاق واسع بقدر الإمكان في المجالات المتخصصة، في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، هذا ومن الممكن أيضا أن تعد قوائم تزويد على غرار قوائم أو نشرات الإيداع الموجودة حاليا بدار الكتب المصرية، تجعل المهتمين بالأرشيف والباحثين على دراية بشكل دائم بنطاق المجموعات من جهة ومن جهة أخرى تستطيع هيئة الخدمة المرجعية توجيه الباحثين إلى أنسب الوثائق التي توجد في الأرشيف. إن التطبيق الجيد لسياسة التزويد والتقييم يشكل الأساس الحيوى لاستمرارية إدارة فعالة وجيدة للمجموعات الأرشيفية.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن التزويد والتقييم الأرضي عملية مشتركة من أهم مخرجاتها ما يلي:

١ - جداول أو قوائم مسح لكل الوثائق الإدارية الموجودة بكل إدارة حكومية وبالتالي المصلحة كلها.

٢ - قائمة تحليلية أو مسح لوثائق كل إدارة من وجهة نظر المستهلك.

٣ - جداول استهلاك بمختلف أنواعها محدد فيها بدقة مواقف وأساليب الاستهلاك (لوائح الحفظ).

٤ - تقييم ومراجعة إقتراحات العزل من قبل الأطراف المختصة والموافقة عليها أو رفضها على ضوء معايير تقييم الوثائق الموضوعية.

٥ - تنفيذ تدابير وإجراءات أدوات العزل وفقا للأحكام التقييمية الموضوعية.

الفصل الثالث تكوين المجموعات الأرشيفية وتنميتها في مصر

اللوائح التي تنظم جميع الوثائق:

إن الحديث عن تكوين وتنمية المقتنيات الأرشيفية في مصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الدفترخانة «دار المحفوظات العمومية» فمنذ قيامها بدأت تصدر اللوائح التي تنظم ورود المواد إليها وحفظها وكذلك إستهلاكها ويمكن أن تنقسم هذه اللوائح في مجملها على أساس تأثيرها في بناء المجموعات الأرشيفية المصرية إلى ثلاث مراحل هي كما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى:

هذه المرحلة بالطبع هي مرحلة الإنشاء الذي صاحبه صدور عدة لوائح من أهمها لائحة وردت الإشارة إليها موجزة في جريدة الوقائع المصرية (١) جاء بها:

«لما لزم إنشاء دفترخانة لأجل حفظ دفاتر الأقاليم وبواوين المحروسة، تعلقّت الإرادة السنية بأن تنشأ في محازات (٢) باب قلعة مصر الجديد فتم إنشاؤها على موجب الإرادة في أواخر سنة أربع وأربعين - ولأن وقد نظم الخواجا يوحنا - كاتب المصروف لائحة وقدمها إلى المجلس العالي مضمونها، أن الدفاتر التي توضع فيها نظمت بأبأ وجعل لكل باب منها فهرست حتى إذا لزم كشف مصلحة استخرج كشفها منها بدون تأخير ولدى المذاكرة قالوا يلزم أن تقسم خدمة تلك الدفترخانة على أربع أصناف ولكل صنف يخصص كاتب ماهر ومساعد له مستعد وينصب عليهم واحد ناظر ممن يعتمد عليهم ويجعل كيسه دار ممن تقتدر على حل أصولها وفروعها فلذا رسماً أن ينصب راغب افندي ناظر الضريخانة ناظراً على الدفترخانة المذكورة ويحال انتخاب الكتبة على عهدة الخواجا يوحنا وتفوض نظارة الضريخانة على عهدة يحيى افندي معاون الخزينة العامة».

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٤ (قديم) ملف رقم ١٠.

(٢) وردت هكذا.

فى هذه الفترة كانت الدفترخانة تابعة لقلم يسمى قلم الخزينة الذى كان يتبع بدوره ديوان الخديوى الذى أصدر فى ١٧ ديسمبر عام ١٨٢٩م إفادة إلى المجلس الملكى يعمل لائحة تنظم جلب الوثائق إلى الدار وتحديد أنواع المحفوظات اللازم حفظها فى المستقبل وإرسال صورة من هذه اللائحة إلى كل من يهمه الأمر.

وفى ١٤ نوفمبر عام ١٨٣٠م قرر المجلس الخاص عدة مبادئ هامة كان لها أثرها البالغ فى تكوين المجموعات الأرشيفية منها:

- ١ - تحريم بقاء الأوراق والدفاتر فى أيدي الموظفين، بعد تركهم لوظائفهم لأى سبب (اعتزال - نقل.. الخ).
- ٢ - أثناء العمل الجارى تكون الوثائق الجارية فى عهدة موظف مسئول هو كاتب المخلة (كاتب الحسابات) أو المباشر (الباشكاتب) على أن يسلم إيصال بخطه إلى الموظف القائم بالعمل باستلام الدفاتر والمستندات منه.
- ٣ - تستبقى هذه المحفوظات لدى كاتب المخلة لمدة سنتين اثنتين فقط، سنة ماضية وسنة حاضرة.
- ٤ - ترسل المحفوظات بعد مضى هذه المدة المقررة إلى الدفترخانة وتسلم لأمينها أو الباشكاتب بموجب إيصال استلام.
- ٥ - يستثنى من ذلك دفاتر الحسابات والمستندات التى ترسل إلى الخزينة فى دورات شهرية لمراجعتها وحفظها فيها مدة معينة ثم ترسل إلى الدفترخانة لحفظها حفظاً مؤقتاً أو دائماً.

وفى ١٤ يناير ١٨٣٢م أصدر المجلس العالى قراراً ورد فيه حصر لأسماء المباشرين (رؤساء الكتاب) الواجب عليهم تسليم مابعدتهم من وثائق للدفترخانة مع بيان بأنواع الوثائق التى لديهم وتاريخها.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة عام ١٨٤٤م فبعد تطبيق اللائحة الأولى التي تضمنت جلب الوثائق من الأقاليم والنواوين إلى الدار، تكسدت الأوراق في الدفترخانة وضاعت بها الأماكن واتجه الرأى إلى إيجاد تنظيم لما يجب حفظه وما يجب إعدامه من هذه الأوراق، وطلب إلى أحد المدرسين الفرنسيين فى ذلك الوقت وهو Rousse (روزيه) أن يضع تقريراً عن النظام المتبع فى فرنسا، فوضع تقريره على أساس هذا التقرير وفى ٩ أغسطس عام ١٨٤٦م وضعت الجمعية العمومية لائحة تنظيم الحفظ والاستغناء لوثائق الدولة، وصدر الأمر للعمل بهذه اللائحة فى ١٦ ديسمبر عام ١٨٤٦م وتكونت هذه اللائحة من ثلاثة أبواب تضمنت العديد من الأحكام الهامة التى من بينها (١):

- ١ - تظل الدفاتر الجارية لعموم المديریات تحت يد كتابها لمدة سنتين تسلم بعدها إلى دفترخانة المديرية.
- ٢ - دفاتر فروع النواوين العامة بيد كتابها لمدة ثلاث سنوات سنتين ماضيتين وسنة حاضرة بعد انتهاء السنة الثالثة تسلم إلى دفترخانات النواوين العامة. أما دفاتر الديوان العام ذاته فتبقى بيد كتابها لمدة عامين فقط، ثم تسلم لدفترخانة الديوان العام.
- ٣ - إن الدفاتر التى يتم الإستغناء عنها تحفظ فى دفترخانة المديرية لمدة عشر سنوات وتجرد الدفترخانة كل عام للتعرف على ما انقضت مدة حفظه.
- ٤ - تسلم الدفاتر إلى دفترخانة المديرية أو الديوان العام بموجب حوافظ تعمل كقوائم ترحيل توضح فيها نوع الدفاتر، أرقامها، عدد أوراقها المكتوبة والبيضاء. ويتم تنظيم الدفاتر وفقاً لتسلسل أرقامها فى الحافظة وتختتم بمعرفة

(١) محمد أمين التميمي: دار المحفوظات العمومية، ناحية من تاريخ دار المحفوظات العمومية، مراجعة محمد صدقى. القاهرة ١٩٤٤ (مخطوطة) ص ١٨-٢٠

الكاتب وترحل إلى دفترخانة الديوان أو دفترخانة المديرية مع خطاب رسمي للمدير العام أو من ينوب عنه الذي يقر على الحافظة بالتسليم إلى الدفترخانة ويتم تسليمها ويحتفظ أمين المخزن بالحافظة ويقدم ايصالا بالاستلام للكاتب موقع عليه من رئيس الكتاب ومختوما بخاتم المدير أو الوكيل.

٥ - يتم استهلاك الدفاتر والأوراق المستغنى عنها من محفوظات ودفترخانات النواوين العامة بعد إعداد حوافظ (قوائم) بها ثم تنزع الجلود والأوراق الصالحة للإستفادة بها. أما باقى الأوراق المتخلفة ترسل إلى الكاغذخانة لإعادة تصنيعها ورقا بعد تقديم إيصالات بالاستلام لخصمها من عهدة الكتاب وكذلك من الدفترخانات.

أما محفوظات دفترخانات الأقاليم تعد بها حوافظ وترسل إلى ديوان المالية وتفرز ثم ترسل للطبعة والكاغذخانة وتعامل كما تعامل وثائق دفترخانات النواوين العامة.

٦ - تستثنى مديريات السودان من إحضار وتسليم المحفوظات إلى المطبعة أو الكاغذخانة لبعدها ويفوض المدير فى إستهلاكها.

٧ - تعد كل دفترخانة من دفترخانات المديريات والنواوين العامة دفتر سنوى تسجل فيه ما تتسلمه من دفاتر وأوراق (١).

وفى ديسمبر عام ١٨٤٦م صدر قرار من المجلس العمومى لتنظيم محفوظات دفترخانات المديريات والنواوين عن المدة من بين فبراير ١٨٤٢م وتاريخ اللائحة المذكورة.

(١) محمد أمين التميمي: المرجع السابق ص ٢٠.

وفى ٢٤ فبراير ١٨٤٧م صدر منشور يقضى بحفظ دفاتر صيارف النواحي الكائنة فى عهدة انجال الخديوى والنوات عن المدة السابقة لإحالتها إلى دفترخانات المديرية. أما مايلى ذلك من دفاتر فتحفظ فى ديوان عام العهدة للحاجة الدائمة إليها. وفى ٩ أغسطس سنة ١٨٤٧م صدر منشور ذكر فيه بيان ببعض أنواع الوثائق التى لم يرد ذكرها باللائحة السابقة ومدة حفظها، وكذلك تم فيه تعديل مدة حفظ بعض المواد مثل تعديل مدة حفظ جرائد شطب المهمات وجعلها أبدية بعد أن كان من المقرر حفظها لمدة عشر سنوات فقط.

منذ ذلك التاريخ أزيلت دار المحفوظات واستخدمت مخازن الكيلار القديم بالقلة ومخازن الخام بالصليبة لحفظ الوثائق المستغنى عنها واستخدم فيما بعد مبنى الضريخانة.

فى ١١ نوفمبر عام ١٨٦٥م ألغيت دفترخانات المديرية بناء على أمر من الخديوى اسماعيل إلى ناظر المالية على أن ترسل المحفوظات التى ينبغي حفظها مستقبلا إلى الدفترخانة العمومية على أنه قد أعيد إنشاء دفترخانات المديرية مرة أخرى بناء على لائحة صدرت عام ١٨٩٥م هذه اللائحة وزعت المحفوظات الدائمة إلى جهتين هما دفترخانة المصلحة أو المديرية والدفترخانة العمومية.

تبع ذلك صدور لائحة محفوظات المديرية والمحافظات فى عام ١٩٠٢م من ٢٥ مادة كان من أبرز ما جاء فيها:

- عدم قبول المحفوظات التى لم يرد ذكر أنواعها فى جداول لائحة ١٨٩٥م.
- حددت فى المادة ٢٠ منها الجهة التى ترسل إليها المحفوظات المستغنى عنها. فيبعد أن كانت وفقا للائحة ١٨٩٥م تحفظ فى مخزن خاص تحت طلب نظارة

المالية، وأصبحت ترسل إلى إدارة عموم الجمارك بالإسكندرية قبل أول ديسمبر من كل عام.

- نظمت المادة ٢٢ نظام إرسال المحفوظات الدائمة اللازم حفظها بالدفترخانة العمومية.

- التوسع في أنواع المحفوظات الدائمة والمؤقتة والمستغنى عنها.

المرحلة الثالثة:

تميزت بأشياء كثيرة أهمها:

تحديد العلاقة بين دار المحفوظات وبين المصالح الحكومية عامة والمديريات خاصة فصدرت لوائح متعددة تسمى بلوائح الحفظ الخاصة بالمديريات والوزارات المختلفة.

هذه اللوائح تعد أهم ما ارتكز عليه تنظيم دار الوثائق فيما بعد حيث صدرت لائحة في عام ١٩٠٦م ثم لائحة ١٩٢١م وتتميز هذه اللائحة بأنها قسمت الوثائق إلى ثلاثة أنواع.

١ - وثائق تحفظ بصفة مستديمة.

٢ - وثائق تحفظ بصفة مؤقتة.

٣ - وثائق يستغنى عنها.

هذه اللوائح حددت أنواع الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها، كذلك نجد أنه من ١٩١٠م وبين ١٩٥٣م صدرت لوائح الحفظ خاصة بكل وزارة من الوزارات أو بكل إدارة من الإدارات الكبرى، فصدرت لائحة حفظ أرشيف وزارة المعارف، ووزارة

العدل، ووزارة الداخلية، ومصلحة الأملاك الأميرية، والإحصاء، وخفر السواحل، والمجالس البلدية، والأموال المقررة، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال، والمحاكم الأهلية، والمجالس الحسبية، والتجارة، ووزارة الدفاع، ووزارة الصحة، ومراقبة عموم الحسابات، وأخيرا في عام ١٩٥٣ صدرت لائحة عامة لمحفوظات الحكومة.

ومنذ هذا التاريخ صدرت لها عدة طبعات عن المطبعة الأميرية بالقاهرة تشتمل على تعديلات شملت مدد حفظ بعض الأنواع وأيضا بعض مجالات التضييق.

وهكذا كانت لائحة ١٩٥٣ هي آخر اللوائح المصرية التي نظمت الأرشفة المصري ومن أهم ما جاء فيها.

أن (المادة ٢٥) من هذه اللائحة نصت على أنها تسرى على جميع الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية وتلغى نصوصها كل ما يخالفها من لوائح الحفظ الخاصة ببعض تلك الجهات.

كما وأنها جعلت لدار المحفوظات رأى يؤخذ في تعديل اللوائح القديمة الخاصة بالحفظ وفي إعداد اللوائح الجديدة وذلك حتى تسير الدار على نظام حفظ موحد للوثائق سواء أكانت مؤقتة أو دائمة. إلا أن الملاحظ أنه حتى بعد صدور لائحة ١٩٥٣م وجدت العديد من المصالح ليس لها لوائح لحفظ أرشيفها ولم تهتم وقتها دار المحفوظات بهذه المصالح لأنها بالطبع لم تتشأن أن تزيد من أعبائها مع قلة إمكاناتها.

أولا: لائحة محفوظات الحكومة:

صدرت لائحة محفوظات الحكومة عام ١٩٥٣م وعرفت باسم «لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات ونظام غزن الحفظ» واشتملت

على أحد عشر باباً وثلاثة جداول متتالية كما يلي:

الباب الأول:

- ١ - تعريف المحفوظات.
- ٢ - الفرض من وضع اللائحة.
- ٣ - أنواع المحفوظات.
- ٤ - سنة الحفظ وده مدته.
- ٥ - مدة حفظ المستندات بالأقلام.

الباب الثاني: أماكن الحفظ.

الباب الثالث: إعداد الوثائق للتسليم.

الباب الرابع:

- ١ - نظام تسليم المحفوظات.
- ٢ - التسليم لديوان المحاسبة.
- ٣ - التسليم لدار المحفوظات العمومية.

الباب الخامس: نظام حفظ وترتيب مستندات المصروفات والإيرادات بدار المحفوظات العمومية.

الباب السادس: واجبات موظفي الحفظ.

الباب السابع: موعده وطريقة إرسال المحفوظات، لدار المحفوظات العمومية.

الباب الثامن: كيفية طلب المستندات والمحفوظات وإعادةتها.

الباب التاسع: الإطلاع على المحفوظات وطلب مستخرجاتها منها.

الباب العاشر: المحفوظات المستغنى عنها وطريقة التصرف فيها.

الباب الحادى عشر: قواعد عامة.

أما الجداول ففى ثلاث وبيانها كالآتى:

أ - المحفوظات التى تحفظ بصفة مستديمة.

ب - المحفوظات التى تحفظ لمدة مؤقتة.

ج - المحفوظات التى لاتسلم لدار المحفوظات.

نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثانية على سريان هذه اللائحة على جميع الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، وتلقى نبوصها ومدد الحفظ المحددة للمحفوظات المبينة بجداؤها كل ما يخالفها من لوائح الحفظ الخاصة ببعض تلك الجهات.

كما تنص اللائحة فى المادة السابعة منها على أن تحفظ مطبعا محفوظات كل جهة بغرف الحفظ الخاصة بها طيلة المدد المحددة لها، ثم تطبق عليها مواد اللائحة من حيث الاستثناء أو الحفظ الدائم.

لوائح الحفظ الخاصة:

الوثائق نتاج الأنشطة المختلفة، تلك الأنشطة التي تختلف ظروفها من جهة عمل إلى أخرى، وأنه من الصعب على جهة محددة أو لائحة واحدة أن تقوم بحصر كافة مانتنتج الأنشطة المختلفة في المصالح والوزارات ومن ثم فقد أبيع لكل مصلحة أو وزارة أن تعد لائحة داخلية خاصة بها تضمنها كل نوعيات الوثائق التي تتعامل فيها والتي لم تتعرض لائحة المحفوظات العامة للدولة بتحديد مدد لها. وعادة كانت المصالح المختلفة تحدد تاريخا سنويا ثابتا يتم فيه فحص الوثائق وفقا لنصوص اللائحة فإذا أن تستهلك البعض أو يتم عزل البعض الآخر عزلا مؤقتا حتى تستنفذ مدد الحفظ المحددة، ويتم ترحيلها بعد ذلك إلى غرف الحفظ.

وفي بعض الأحيان كانت تظهر الحاجة إلى تعديل مدد حفظ بعض أنواع الوثائق فكانت المصلحة تشكل لجنة تمثل فيها أعضاء من الأقسام أو المكاتب أو الإدارات التي تستخدم هذه الوثائق لفحصها والنظر في استهلاكها أو ترحيلها إلى غرف الحفظ بعد تحديد عمرها طبقا لإحتمالات إستخدامها والرجوع إليها ويتم إدراجها في جداول لتطبيقها والإستعانة بها فيما بعد وتستخدم هذه اللجان عادة (نموذج رقم ١٦) في هذا الصدد.

مستند	النوع	الرقم	الكمية	المدة	الموضوع	رأى اللجنة
				من إلى		
	دفتر ملف حافطة		عدد الوحدات			قرار الترحيل أو الاستهلاك

(نموذج ١٦)

وتتضمن اللوائح الخاصة التعليمات المتعلقة بوثائق الجهة والتي غالباً ما تترك فيها كل اللوائح مثل:

- ١ - قواعد عامة.
- ٢ - إعداد الوثائق للتسليم.
- ٣ - ترتيب الوثائق قبل تسليمها إلى غرف الحفظ.
- ٤ - مهام وواجبات غرف الحفظ.
- ٥ - كيفية طلب الوثائق من غرف الحفظ وإعادةها.
- ٦ - الإطلاع على الوثائق.
- ٧ - سحب المستندات وطريقة التصرف فيها.

أما الجزء الذى يتعلق بالقسام المحفوظات وأنواعها ومدد حفظها فهو جزء يختلف من لائحة لأخرى، لأن كل منها يراعى طبيعة العمل فى الإدارة المختصة، وهذا الجزء الذى يختلف من لائحة لأخرى هو فى الواقع الجزء الذى يؤثر فى إقتناء الوثائق التى يمكن أن تكون أرشيفية فيما بعد، ومن ثم فمن الضرورى أن يشترك فى وضع قواعد هذا الجزء الهيئات العلمية مع المسؤولين فى أجهزة الوثائق فى الدولة.

الفصل الرابع

وحدات الحفظ المؤقت

بعد أن تتوقف حاجة العمل الجارى إلى الوثائق وتستبقى في إدارتها التي أنتجتها المدة التي حددتها اللوائح نكون أمام شكلين من أشكال وحدات الحفظ المؤقتة التي تستبقى بها الوثائق إلى أن تنتهى مدد الحفظ المقررة لها وهما:

- ١ - غرف الحفظ أو المخازن المحلية أو ماكان يطلق عليها أحيانا قلم الحفظ.
- ٢ - مركز الوثائق الوسيط أو الأرشيف الوسيط.

أولاً : غرف الحفظ

من المعروف أن الوثائق والملفات التي تنشأ عن أداء الإدارات لأعمالها تتضخم بما يتم إضافته من وارد أو صور الصائر، فضلاً عن التقارير وغيرها من الوثائق الإدارية الناتجة داخليا. كل هذه الأوراق تحفظ في الملفات، ويظل التضخم في ازدياد مسببا لمشكلة المكان ومعدات الحفظ، وعدم إمكانية الوصول المناسب للمطلوب من الوثائق في الوقت المناسب. من هنا نشأت فكرة غرف الحفظ المحلية في كل كيان حكومي، ترحل إليها الإدارات المختلفة ما تنتهى حاجة العمل إليه بمجرد مرور الفترة الزمنية المحددة لذلك بالوائح الخاصة.

وفي الواقع إن نقل الأوراق إلى غرف الحفظ المحلية، يعد أهم مراحل حفظها، وفي بعض البلدان تتبعها مرحلة أخرى ترحل فيها الوثائق إلى مخازن تالية عرفت بالأرشيف الوسيط أو مركز الوثائق الوسيط، ونحن في مصر ليس لدينا مثل هذا الأرشيف الوسيط.

ويسبق تسليم الوثائق إلى غرف الحفظ عدد من التدابير الهامة مثل:

١ - يتم اقفال السجلات والدفاتر بكافة أنواعها متى انتهى العمل ويتم التوقيع من القسم المختص عليها بما يفيد ذلك مع بيان ماتصمته من كشط أو الحاق أو تعديل وكل مايوجب الشبهة أو الشك فيها .

٢ - أن يتم لصق بطاقات تعريف في مكان ثابت على كل دفتر، تتضمن إسم الجهة أو القسم أو المكتب المختص ونوع العمل المعد له الدفتر والتاريخ ومدة الحفظ ورقمه.

٣ - كل ملف يتم فيه تجميع أوراق الموضوع الواحد في تسلسلها التاريخي وترقم مع توضيح بيانات الجهة التابع لها والإدارة المختصة ومجموع أوراق الملف.

٤ - تجمع الملفات في صناديق من الكرتون وتلصق عليها بطاقات يوضح عليها اسم الجهة أو المكتب وعدد الملفات وأرقامها ونوعها ومدة حفظها .

٥ - تسلم الإدارات والأقسام المختلفة إلى غرف الحفظ المحلية جميع الوثائق التي يكون قد انتهت مدة حفظها في الإدارات وذلك في شهر معين من كل عام.

تتابع الإجراءات التي تقوم بها غرف الحفظ على الوجه التالي:

١ - تعد الأقسام المختلفة قوائم بالوثائق التي تسلمها إلى الغرفة. وتتبع مكاتب الوزراء والرئاسات العامة نظم وسياسات معينة نحو فصل الأوراق الخاصة عن الوثائق الرسمية.

٢ - تتلقى الوثائق التي إنتهى العمل فيها.

٣ - تقوم بمراجعة الإرسالية على قوائم التسليم ويتم التوقيع من قبل المسئول
بالغرفة بالإستلام.

٤ - تقيّد الوثائق في سجلات القيد الخاصة بالغرفة مع البيانات الأولية اللازمة
لتحديد هوية الوثائق وتعتبر هذه المعلومات معينا أساسيا في تزويد برنامج
الوصف الأرضي في دار الوثائق فيما بعد بأساسيات الوصف.

٥ - تفرز الوثائق من وجهة نظر الحفظ.

٦ - توضع بطاقة تعريف على كل دولا ب أو صندوق أو رف تعرف بمحتوياته.

٧ - تسكن الوثائق في أماكنها المخصصة التي تم تحديدها لكل إدارة أولا بأول ولا
يجوز أن يبقى أي ملف غير محفوظ في مكانه المخصص له، وفي حالة وجود
ملف خارج الغرفة يوضع مكان هذا الملف بطاقة بديل «نموذج رقم ١٢»

٨ - إجراء الفرز السنوي بهدف الوقوف على ما يأتي:

أ - الوثائق التي انتهى أجلها واقتضى الأمر ترحيلها إلى الأرشيف القومي
(دار المحفوظات العمومية من قبل).

ب - الوثائق التي انتهى أجل حفظها واقتضى الأمر استهلاكها طبقا لنصوص
لائحة محفوظات الحكومة.

٩ - تنفيذ الإجراء القانوني المناسب طبقا لنتائج الفرز إما بالاستهلاك المباشر (تحت
إشراف الأرشيف القومي) أو بالترحيل إلى دار الوثائق القومية مراعية في ذلك
ما يلي:

١ - الكتابة إلى الأرشيف القومي لإتفاق معه على موعد تسليم المحفوظات إليه مع مراعاة الحد الأقصى للفترة الزمنية المحددة للتسليم.

ب - إذا احتاجت الجهة الإدارية إلى الاحتفاظ ببعض وثائق من تلك التي ينبغي ترحيلها فعليها أن تتقدم إلى المسؤولين عن طريق غرفة الحفظ لأخذ الموافقة على ذلك.

نموذج رقم (١٢)

رقم الملف	أرسل إلى بتاريخ	رقم الملف	تاريخ العودة	أرسل إلى بتاريخ	رقم الملف
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ج - يتم تسليم الوثائق إلى الأرشيف القومي بواسطة مندوب أو أية وسيلة مناسبة خاصة باستخدام النموذج ٢٠٧.

استمارة رقم ٢٠٧ وشرائط مقابلة

سلاطین فار التعلین ۹۰/۲۰۲ - ۲۰۱

2010 E. J. 30

مصلحة الشؤون العسكرية

2.16

اسم الجهة:

— **القول**

حالات تسليم الكروا

تاریخ و زمان ارسال -

49 :

مدة الاحتجاز بدور المحاكمات العمومية

قسم الثاني

بالتاريخ: _____ من: _____

Index

[illegible]

وهناك بعض الجهات التي تستخدم قوائم كل حسب ما يناسبه تتضمن رقم مسلسل - رقم الملف - وبيانات عن الموضوع - وتواريخ بداية ونهاية كل ملف أو سلسلة.
مثال:

الرقم	الموضوع
١	القضايا المدنية التي مضت عليها المدة القانونية عام ١٩٦٤ من رقم (١) إلى رقم (١٥١٢).
٢	أوامر الأداء ومحاضر الجوزات الساقطة. عامي ١٩٦٣-١٩٦٤.

د - تقدم غرف الحفظ تقرير سنوي يتضمن كمية وطبيعة الوثائق التي تم تحويلها إلى الأرشيف القومي وكذلك كمية الوثائق التي تم استهلاكها وذلك في قوائم غير مقننة.

مثال:

عنوان الجهة:				
كشف عن محتويات قلم الحفظ حتى عام ١٩١٠				
الرقم المسلسل	نوع الدفاتر	بداية الحفظ	نهاية الحفظ	العدد نوع الحفظ
١	سجلات إرشادات مقنونة	١٨٧٤	١٩١٠	٢٤٠ مستقيم
٢	سجلات أحكام جزئية	١٨٥٣	١٩١٠	٢٣٦ مستقيم
٣	دفاتر زواج	١٨٢٥	١٩١٠	١٣٧٢ مستقيم
٤	فهرس زواج	١٨٢٥	١٩١٠	٢٣ مستقيم

واهتمت لائحة محفوظات الحكومة المصرية بضرورة الإهتمام بما يتم إرساله للحفظ الدائم، فنصت في المادة ٢٢ منها على ضرورة وجوب الترميم الملائم، ووضع الملفات في محافظ متينة ثم تعبئتها في صناديق سليمة تقفل بإحكام وترتبط جيدا وتختم بالرصاص وترقم بأرقام مسلسلة ويلصق على كل منها ورقة بيان مشتملات الصندوق، وهذه البيانات كما نرى تعد أساسية في تقييم ضبط مادی للوثائق على مستوى الحاوية بما يعنى تحديد أى الوثائق من المجموعة توجد فى أى صندوق.

هذا بالنسبة للوثائق التى ترحل للأرشيف القومى أما بالنسبة للوثائق التى تقرر الإستغناء عنها فلا يسمح أيضا باستهلاكها إلا تحت إشراف الدار وعن طريق لجنة فرعية دائمة فى الوزارة أو المصلحة تمثل فيها الدار ومهمة هذه اللجنة أصلا (١). الإشراف على قطاع الوثائق فى المصلحة وتنظيمه وبحث الموضوعات المتعلقة بالإضافة إلى الدار أو الاستغناء عن الوثائق التى تستوفى مدة حفظها قانونا حسب لائحة المحفوظات، وذلك بأن تعد المصلحة كشوف بما تود الاستغناء عنه بشكل عام وليس على مستوى المفردات فإذا تقررت الموافقة على الاستهلاك فتنص لائحة المحفوظات فى المواد ٢٢، ٣٣، ٣٤ على الدقة والحذر فى التعامل مع هذه الوثائق بتعبئتها فى حاويات سليمة مناسبة بعضها للدفاتر المجلدة والبعض الآخر للأوراق، وتدون على كل حاوية بطاقات التعريف بما فيها وترتبط وتختم بالرصاص وتوجه إلى الجهة التى تم تحديدها لاستهلاك الأوراق (٢). وكان النقل يتم فى وقت محدد متفق عليه.

ومما يؤكد تلك الدقة ورغم أن هذه الوثائق كانت مما سيتم إستهلاكه، إلا أن نصوص اللائحة أكدت كذلك على منع فتح الحاويات بعد إغلاقها إلا للضرورة

-
- (١) بناء على قانون إنشاء الدار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤.
(٢) كانت من قبل وزارة المالية والاقتصاد - «مراقبة التوريدات العمومية».

القصوى ويتصريح من الرئيس المختص، وشملت الدقة أيضا أوراق الدشت الناتجة عن أداء العمل الجارى فى المصالح والتي يتم التخلص منها بإلقائها فى سلال المهملات فنصت اللائحة على أن يتم جمعها يوميا وحفظها فى أكياس وتسليمها فى شهر ديسمبر من كل عام لأمين غرفة الحفظ ليضمها إلى المجموعات المستغنى عنها وتعامل نفس المعاملة السابقة.

٢ - الوثائق التي تعود إلى غرف الحفظ تعاد مباشرة إلى أماكنها في ملفاتها أو يمكن جمعها مرتبة لحين ضمها للملفات.

بالنسبة لآخواجه الملفات:

من أجل ضبط واحكام الرقابة على حركة الملفات يتم إعداد نموذج يستخدم بشكل مستقل لكل ملف (نموذج رقم ١١) هذا النموذج في حجم ١٠×١٥ سم يوزن به رقم الملف وموضوعه وعدد أوراقه والجهة التي تسلمته، وتاريخ التسليم والإعادة.

ومن أهم مميزات هذا النموذج: إمكانية تحديد مكان الملف الموجود بخارج الغرفة. ويحفظ النموذج عادة داخل الملف فإذا أعير الملف تملا البيانات ويحفظ في ترتيبه وفق رقمه في داخل أدراج مخصصة لذلك.

(نموذج رقم ١١)

بطاقة حركة الملف

رقم الملف موضوعه.....

عدد أوراقه	رقم الخطاب الوارد وتاريخه	وارد من	الإدارة المختصة	التاريخ	استعجال فى	أعيد فى	التوقيع
.....
.....

ويتم طلب الملفات من غرف الحفظ أيضا بناء على طلب موقع من الجهة الطالبة يعرف (بالنموذج رقم ١٣) وهو كما يلي:

استمارة طلب ملف

رقم مسلسل	رقم الملف	الإدارة أو القسم الموجود بها الملف	تاريخ التسليم
			توقيع المستلم تاريخ التسليم

(نموذج رقم ١٣)

وينبغي أن يكون واضحاً أن الإطلاع واسترجاع الملفات (١) من حق كل موظف مختص بإذن كتابي من الرئيس وذلك لأسباب مصلحية.

كما وأن إطلاع القضاة وأعضاء النيابة العمومية على الوثائق مسموح به متى كان ذلك بشكل رسمي مع إثبات ذلك في سجل يوضح فيه المطلعون ماتم لهم الإطلاع عليه وبياناته وتاريخه. وللافراد فقط الحق في الحصول على مستخرجات رسمية بناء على إذن رسمي ولا يصرح لهم بالإطلاع أو دخول غرف الحفظ.

(١) لائحة محفوظات الحكومة (الياب السابع).

ثانياً: مركز الوثائق الوسيط:

لجأت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية (١) خلال الحرب العالمية الثانية إلى توفير مركز للوثائق يعمل كوسيط بين المصالح الحكومية والأرشيف القومي عرف بمركز الوثائق الوسيط، هذا المركز وإن كان بطبيعته ليس طرفاً في عملية العزل، إلا أنه يعد من أهم العوامل المساعدة على تنظيم تلك العملية وتقديم كل ما يلزم لتنفيذها من وقت ومكان وبتكاليف تقل كثيراً عن تكاليف حفظها في الإدارة الأصلية أو في الأرشيف القومي، وبالتالي يمكن تعريفه بأنه (٢) مكان يعمل تحت إشراف الأرشيف القومي يستضيف بين وقت وآخر الوثائق الإدارية من مختلف المصالح الحكومية إلى أن يتم تنفيذ قرارات الترحيل إلى المؤسسة الأرشيفية أو الإستهلاك، ومن ثم فهو يحقق الفوائد الآتية:

١ - يجنبنا خطوة قيام الإدارات الحكومية بالتلخيص من الوثائق الإدارية دون النظر إلى قيمتها لمجرد توفير أو إخلاء مكاناً في أحد مكاتبها أو مبانيها.

٢ - يجنب الأرشيف القومي التحويل لكل ما تنتجه الإدارات الحكومية من وثائق بصرف النظر عما تضمه من بيانات تشكل ضرراً بالغاً على المعلومات الهامة وخدمتها فيما بعد.

٣ - يجعل عملية العزل تسير بطريقة متأنية منطقية جيدة التخطيط ويعمل مركز الوثائق الوسيط على تسهيل عملية العزل بالعديد من الطرق.

(١) D.K McCoy: The National Archives: America's Ministry of Documents. Chicago, S.A.A. 1978.

(٢) Cook, M.: Archives Administration; A Manual for Inter Mediate and Smalles Organization and for Local Government. London, Bulterwathes, 1986. p.49.

فهو أولاً يقبل ويسهل دون قيد تحويلات الوثائق الإدارية من مختلف المصالح الحكومية المنبع دون أى تغيير فى أوضاعها القانونية، كما أن ملكية الوثائق تظل خالصة للإدارة الحكومية الأصل التى تستطيع وفق ضوابط معينة، إسترجاع بعض الوثائق وتقديم المعونة إما بالمشورة أو بالمعونة المادية للجهات الحكومية التى تحول وثائقها إذا ما طلبت ذلك وهى بهذا الشكل توفر ثلاث عوامل هامة هى:

١ - المحافظة على الوضع والولاية القانونية الأصلية.

٢ - سهولة النقل وسرعة الخدمة.

٣ - المعونة وتقديم الخدمات عند الحاجة.

ولاشك أن هذه العوامل تعد دعائم هامة فى تشريع الإدارات الحكومية لإستخدام هذه المراكز فى تخزين وثائقها غير النشطة.

دليل إجراءات المراكز:

يشرح مركز إدارة الوثائق الوسيط من وجهة نظر عملية أهدافه، ويبين كيف يتم العمل به فى دليل يعرف «بـ دليل الإجراءات» يقدم هذا الدليل إلى الجهات الإدارية التى يتعامل معها والتى تحول إليه الوثائق. فإذا ما قامت الجهة الإدارية باستخدام هذا الدليل استطاعت أن تعرف كل ما ينبغى عليها عمله من تحويل وثائقها إليه وماهى الإجراءات التفصيلية لتنفيذ ذلك فينبغى أن يتضمن الدليل كافة المعلومات اللازمة لتوضيح ذلك.

نظام العمل فى المركز:

يؤدى مركز الوثائق الوسيط عمله من خلال برنامج مكون من عدة إجراءات وأنشطة عامة مخططة ومقننة تطبقها على جميع الإدارات الحكومية سواء من إعداد ما يتم ترحيله إليها أو فى تسليم وتسلم الوثائق بل وحتى فى أسلوب وشكل إسترجاع الجهة لأيا من وثائقها المودعة بالمركز أو الحصول على معلومات منها هذه الإجراءات يمكن حصرها فيما يلى:

أولاً: الإجراءات التمهيدية:

١ - عند الاستلام:

- إستلام الوثائق.
- فحصها والتأكد من دقة المعلومات.
- إستكمال النماذج.
- إعداد ملف لكل جهة إدارية.
- التأكد من وجود تاريخ الاستهلاك أو معلومات الترحيل.

٢ - الحفظ والاستهلاك:

- تخصيص مكان على الرفوف.
- إثبات رمز المكان على قوائم الترحيل.
- وجود خريطة تنظيمية تبين أماكن كل نوع من الوثائق.
- إثبات رمز المكان أو الرقم على بطاقات تعريف الصناديق.
- الإلتزام بالمعلومات المسجلة على بطاقات تعريف محتويات كل صندوق والمتعلقة بما ينبغى إتخاذه حيال المجموعة المتضمنة عند وصولها.

٣ - إسترجاع معلومة أو طلب وثيقة:

- إعداد نموذج طلب الحصول على وثيقة - رقمها، عنوانها، تاريخها، مكانها - أو معلومة، يضم البيانات الكاملة حولها وحول الطالب ومتسلم المطلوب.

١- إرسال الوثائق:

يتم إرسال الوثائق إلى المركز خلال إجراءات ترحيل مسجلة في نماذج/عامة مقننة تستخدم من قبل كافة المصالح التي ترحل وثائقها إلى المركز. هذه النماذج تشمل على كل البيانات التوضيحية المطلوبة والتي لاتخرج عما جاء في الشكل التالي:

<p>نموذج ترحيل وثائق إلى الأرشيف الوسيط</p>	
<p>تعليمات الحفظ</p> <p>استهلاك/حفظ أرشيفي</p> <p>تاريخ الاستهلاك:</p>	<p>جهة الترحيل وتاريخه:</p> <p>المصدر المباشر للترحيل: فرع/قسم/مكتب</p> <p>رقم المجموعة المرحلة:</p> <p>وصف الوثائق:</p>
<p>الحجم: نصية () ، صور () ميكروفيلم ()</p> <p>موايد أخرى ()</p> <p>الحفظ وأنواته: وصف لكل أشكال الحاويات (مثلا صناديق)</p> <p>يذكر العدد بدقة</p> <p>التصنيف الأمني:</p> <p>مكان تسكينها في المركز: هذا يتم بعد إنتهاء الإجراءات ووضعها على الرفوف</p> <p>المكان الذي تم نقل الوثائق منه: العنوان/ التليفون/</p> <p>إسم الشخص القائم بالتسليم:</p> <p>المستلم:</p> <p>إسمه توقيعه عنوانه</p> <p>تاريخ الاستلام:</p>	

عند وصول الوثائق المرحلة من المصدر الإداري إلى المركز الوسيط تخضع للفحص والمقابلة كما يتم إكمال بيانات نموذج الترحيل في حالة نقصها ومراجعة ماديون للتأكد من دقته وتحديثه لهوية الوثائق.

من المهم أيضاً أن يقوم موظفو المركز بالتأكد من وجود بطاقة التعريف على حاويات الوثائق وكذلك التأكد من أن ما ورد عليها من معلومات يكشف عن المحتويات كما يبين أية توجيهات من الجهة الإدارية إلى المركز فيما يخص التعامل مع الوثائق عند وصولها. وفي هذا الصدد فإن المركز تسهيلات للإجراءات وسرعتها ودقة التعبير عن المصطلحات يعمل على توفير نموذج مقنن لبطاقة التعريف.

تكتب بالحر الذي لا يمحى.

تتضمن البيانات المتمثلة في الشكل التالي:

رقم التحويل	جهة التحويل (اسم المنشأة)
	الوحدة الفرعية الذي انشأت محتويات الصندوق
	الرقم أو الرمز الذي تمثل المجموعة التي تتبع لها محتويات الصندوق: بدايتها-نهايتها- أين توجد باقي أوراقها- رقم الصندوق بالإضافة إلى مجموع الصناديق الكلي مثل صندوق ٨ من ١٢.
مكان الحفظ	تعليمات الحفظ

بعد إكمال بيانات النموذج والتأكد منها ترسل نسخة موقعة إلى الجهة المحولة للوثائق، ويحتفظ بنسخة أخرى في الملف الذي أعده المركز للمصدر الإداري.

ثانياً: الحفظ والاستهلاك فى المركز:

بعد إنتهاء إجراءات الإستلام يقوم المركز بتدبير المكان المناسب للوثائق التى وردت إليه ويتم له ذلك بسهولة من خلال مخطط لديه يحدد أماكن كافة مقتنيات، والذي يتعرف عن طريق إستخدامه له على أماكن وأرقام ورموز مواضع الموجودات ومتى تم ذلك المسئول يقوم بوضع رقم ورموز هذا المكان على الحاويات من جهة وعلى نموذج الترحيل من جهة أخرى.

هذا ويقوم المركز بشكل منتظم بتطبيق لوائح الحفظ السارية المعمول على الوثائق الإدارية الموجودة لديه بنفس الشكل الذى تقوم به الإدارة الحكومية لو أن الوثائق الإدارية كانت قد بقيت لديها، الأمر الذى يعنى أن المركز يقوم بنفس ماتقوم به غرف الحفظ فتستبعد الوثائق التى ينص الجدول على إستبعادها طبقا لقرارات التقييم التى أصدرتها السلطات الأرشيفية ويعمل من جهة أخرى على المحافظة والتخزين المؤقت للوثائق الإدارية التى تم تقييمها على أنها ذات قيم أرشيفية حتى يتم ترحيلها إلى الأرشيف القومى بعد أن يكون الأخير قد أستعد لاستقبالها.

وهو يقوم فى هذا الصدد بإعداد أدوات الإستهلاك من قوائم وجداول وطلبات ترحيل بالنسبة للوثائق الإدارية التى لم يكن قد تم ضبطها بعد عند وصولها للمركز، ويقدمها للأرشيف القومى الذى يستند إليها فى مراجعته لمقتنيات المركز وفرزها، ليتبين ما اذا كانت هناك وثائق ذات قيم أرشيفية لم تدرج بالجداول، ومن ثم يتم إضافتها للجداول بعد تقييمها.

وعادة مايستخدم المركز فى إستهلاكه للوثائق نموذج مقنن يلحق بنموذج الترحيل، ويرسل نسخة منه إلى الجهة الإدارية الأصلية ويحتفظ بنسخة فى ملف المصدر كمستند استهلاك وعادة ماتكون بيانات هذا النموذج موجزة إستنادا إلى وجود البيانات الأكثر تفصيلا من نموذج الترحيل ولاتخرج عادة عن البيانات التالية:

.....	* الجهة الوارد منها الوثائق.....
.....	* المصدر المباشر.....
.....	* رقم الترحيل.....
.....	
بيانات عن المجموعة:.....	
.....	عدد الصناديق وأرقامها.....
.....	عنوان الوثائق.....
.....	الفترة الزمنية التي تغطيها: من - إلى.....
.....	مكان وجودها والرموز الدالة على ذلك.....
.....	تاريخ الإستهلاك.....
.....	القائم على الإستهلاك.....
عمله	توقيعه

إسترجاع الوثائق أو المعلومات منها:

سبق القول أن من أهداف المركز تسهيل أعمال إدارات الوثائق الجارية وأنه يقوم بالحفظ المؤقت للوثائق، ومن ثم فقد تحتاج بعض الجهات إلى الرجوع إلى وثائقها المودعة على سبيل الأمانة لدى المركز، وبالتالي كان على المركز أن يحقق الإسترجاع من هذه الوثائق وفق نظم وتعليمات خاصة وباستخدام أيضا النماذج المقتنة التي يستخدم نسخة واحدة منها عند كل إسترجاع والتي يمكن أن تكون في الشكل التالي:

نموذج إسترجاع وثائق	
إسم الطالب: تاريخ الاستحقاق
عنوانه:
تاريخ الطلب الحالي: السابق.
رقم الوثيقة المطلوبة وتاريخها:
مكان وجودها:
بيانات إرسالها: تاريخ الإرسال
المستول عن الإرسال:
المستلم : اسمه:
عنوانه: تاريخ الاستلام
توقيعه:

وقد يستخدم المركز نماذج أخرى مستقلة للمطالبة بإعادة الوثائق، وهو يهدف في كل ذلك إلى توحيد الإجراءات وسهولتها ومنع وقوع أية أخطاء تؤدي إلى فقدان الوثائق.

الفصل الخامس الإضافة وتنمية مجموعات الأرشيف القوي

الضبط الأرشيفي

فور الانتهاء من نشاط تقييم الوثائق وإتخاذ القرار المناسب بصدد تلك التي توقف استخدامها الجارى والمؤقت، يتم ترحيلها ماديا من المنظمات إلى الأرشيف بما يتبع ذلك من ترحيل الوصاية بكافة أشكالها لتدخل تحت الوصاية الأرشيفية. هذا الإجراء يعرف لدى الأرشيفيين بالإضافة، الذى يعنى بدوره مجموعة من الإجراءات والضوابط التى يقوم بها الأرشيف ليتمكن من وضع الضوابط التى تكفل السيطرة المادية والذهنية على كل ما يصل إليه حديثا من وثائق، فعلى الصعيد الذهني يضمن عدم تشتت المجموعات وذلك بضم مايرد من أجزاء المجموعات وإضافته إلى باقى مجموعات الموجودة لديه بالفعل، ثم أيضا ترحيل الملكية القانونية للوثائق ليس كائنات مادية ولكن أيضا ترحيلا قانونيا لضمونها. أما على الصعيد المادى فإن إجراء الإضافة يتضمن اعتبارات تتعلق بالترحيل المادى والنقل الفعلى للوثائق الذى يحقق سلامة الوثائق وتأمينها أثناء النقل المادى لها من مصدرها الاصلى إلى الأرشيف.

وتتضمن أنشطة الإقتناء بالإضافة لذلك العديد من الأنشطة الدقيقة الأخرى مثل التعريف بطبيعة الوثائق ومصدرها، وتحليل موجز لمآلاتها المادية ومحتواها الذهني.

وأداء هذه الأعمال مجتمعة يجعل من نشاط الإضافة مظهرا من أدق وأصعب أنشطة العمل الأرشيفي ومن ثم ينبغي أن يتم التخطيط له بدقة، فترحيل الوثائق واستقباله لها لا يمكن أن يتم كما سبق ذكره قبل وجود العديد من القرارات الأساسية التى سبق إتخاذها حول الكيفية التى سيتم بها التعامل معها من مختلف

الجوانب، كل ذلك فى إطار السلطة أو قانون التأسيس الذى يساند الأرشيفى فى تجميعه للوثائق. إن هذا القانون بالطبع يحدد له أنواع الوثائق التى يكتتبها، وأى نوع من الأشخاص والأنشطة الموثقة التى سيعمل على تجميع وثائقها، ومن المهم أيضا أن يوضح القانون هل سيقتنى من الأرشيف الخاص ما يقدمه له الأفراد بناء على رغبة خالصة منهم أم هو فى بعض الأحيان سيقدم على الشراء من البعض. ويرتبط ذلك بالتخطيط الجيد لمساحات الإستقبال ومساحات التخزين واحتمالات التوسع فى المستقبل.

ومن أبرز الأهداف التى تحققها دقة التخطيط لإجراءات الإضافة الأرشيفية مايلى:

- ١ - إمكانية التعرف على محتويات ومكان كل حاوية.
- ٢ - جمع وفحص المقتنيات بدون أى تحريك مادى لها.
- ٣ - أن يتم بالسرعة الملائمة إجراء أى تعديل عندما تصل إضافات متعلقة بالمجموعة أو السلسلة.
- ٤ - إتاحة المراجعة الإدارية لانسباب العمل ووقت أدائه.
- ٥ - إتاحة التعرف على أى المجموعات تمت إضافتها ولم تتم معالجتها ومنذ متى تنتظر المعالجة.
- ٦ - التعرف على المجموعات التى تم فحصها من قبل أخصائى الصيانة.
- ٧ - التعرف على المصادر المختلفة.
- ٨ - الوقوف على بدائل الترتيب المادى للوثائق.
- ٩ - إتاحة المصطلحات الكشفية «أسماء - أماكن مجموعات - مجموعات فرعية - سلسلة.
- ١٠ - إتاحة أشكال مختلفة من القوائم إستنادا إلى القائمة الرئيسية- عنوان- رقم - تاريخ - مكان - أسماء.
- ١١ - تسهيل عمليات ضبط الإضافات آليا.

ويشكل عام يمكن القول بأن أهم المستندات التي ينبغي أن تصاحب الإضافة مايلي:

١- مستندات على مستوى الصندوق.

- * الوثائق التي توثق الإتصالات التي تمت مع الواهب أو المودع.
- * المراسلات، مذكرات بالاتصالات التليفونية. أوراق الزيارات أو المقابلات.

٢- مستندات توثيق تقييم المواد:

- * جداول الاستبعاد، لوائح الحفظ
- * مستندات تقييم الوثائق ومراجعتها

٣- مستندات توثيق إجراءات الترحيل القانوني والمادي للوثائق.

- * أوراق تسلم المواد المرحلة.
- * قوائم الصناديق.
- * مستندات الإهداء، الوصية، الشراء.
- * هناك وثائق أخرى يمكن إضافتها للملف لتعكس معالجتها في الأرشيف بعد اتمام الترحيل وإجراءات الإضافة.

٤- مستندات توثيق الإدارة الأرشيفية للمواد.

- * أوراق العمل الخاصة بالترتيب والوصف والحفظ.
- * طلبات الاسترجاع، الاستساح، النشر.

إن الوثائق طبقا لبرنامج الإضافة تنضم معا في مجموعات تحت المصدر الأصلي لكل منها وبشكلها المادي وحالتها، يتم إضافتها ثم وصفها كمجموعات باستخدام المداخل التي وضعها ذلك المصدر ويعنونها الرسمي مع تحديد نوعها وحجمها وغير ذلك من المعلومات الهامة، والضرورية.

ونتيجة لذلك يعد الأرشيف لمختلف مراحل وإجراءات الإضافة وكذلك التزويد «نموذج ضبط» مقننة في أشكال مختلفة تحقق لها الوصاية والشرعية، والإضافة الفعلية، والمادية والذهنية للمجموعات التي ترد إليها وما تتطلبه تحقيق هوية تلك الإضافات المختلفة من معلومات. ومن الجدير بالذكر أن تلك المعلومات التي تصاحب الإضافة تعد أساسية في أنشطة أخرى تجرى على الوثائق فيما بعد مثل أعمال الترتيب والوصف.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن أنشطة الإضافة في الأرشيف القومي تعد المرحلة الأساسية الأولى في برنامج المعالجة الأرشيفية العام والمتكامل له، ومن ثم فينبغي مراعاة عدة أسس هامة في هذا الصدد منها:

١ - من الضروري مراعاة: أن المصطلحات التي تستخدم في هذه المرحلة ينبغي أن تكون مقننة على اعتبار أنها ذاتها هي التي سيتم إستخدامها فيما يتبع من إجراءات.

٢ - إن أنشطة الإضافة ليست هي ذاتها أنشطة المعالجة، إذ أن الإضافة تتضمن فحوصا سريعا عاماً لكل الوثائق التي تدخل إلى الأرشيف، بينما المعالجة فمن الممكن إجراؤها على مايفتخاره المستودع من مجموعات بناء على اعتبارات عملية وليست بناء على أولوية تسلم الأرشيف لها .

٣ - في الإضافة يظل دائماً وأبداً توفير الأمان والحماية لعملية الترحيل على قمة الأولويات المطلوبة يليها كمطلب ثان بعض المعلومات الإضافية حول الوثائق.

٤ - أن توثيق كل إضافة وتسجيل معلومات حول كل إضافة جديدة تعد أمراً أساسيا بالنسبة لاستمرارية الأرشيف، ونظرا لأن الإضافة تعد أول مستوى من مستويات الضبط الأرشيفي فإنه من الضروري أن تتم بشكل مقنن وفق

برنامج محدد وينبغي أن يكون واضحاً أنه بينما يحدد شكل الوسيط ومادته الطريقة التي سيتم اختزانها وفقاً لها، فإن هذا الشكل أو مادة الوثائق لا تمثل أى مؤثر على إجراءات الإضافة بمعنى آخر: إن النظريات الأرشيفية التي تطبق بصدد الإضافة تطبق بشكل متساوٍ ومماثل على كافة أنواع المواد وسواء كانت ورق، أو صور، شرائط ممغنطة، مواد سمعية وبصرية فإن إضافتها تتم بنفس الشكل بغض النظر عما يحدث بعد ذلك من اختلافات عند الحفظ أو التداول.

٥ - وحدة العمل في الإضافة ليست مجموعة منطقية من الملفات، بل من الممكن أن تكون أى مواد تصل في وقت مجرد من نفس المصدر تطبق عليها نفس الإجراءات.

٦ - إن الإضافة ليست وقتاً يتم فيه أعمال المعالجة بل هي الوقت الذي يتم فيه التعرف على الفئات المناسبة التي تحتاج إلى معالجة فنية مفصلة فيما بعد.

٧ - في بعض الأحيان يلزم ترميم أو إجراء صيانة لبعض المواد الهامة التي تتضمنها الإضافة والتي أصابها التلف بشكل خطير (١).

أنشطة الإضافة

بشكل عام فإن أعمال الإضافة في كل الأرشيفات تتضمن خمس أنشطة مترابطة هي كما يلي:

١ - الأعمال التمهيدية.

Hugh, A Taylor: The Arrangement and Discription of (١) Archival materials P. 24.

- ٢ - الترحيل المادي والإداري والقانوني للوثائق.
٣ - تحليل الإضافة: أ- التحليل المادي. ب - تحليل المضمون.
٤ - توثيق وتسجيل الإضافة.

كل نشاط من هذه الأنشطة ينتج عنه معلومات يتم تسجيلها على واحد أو أكثر من النماذج المعدة محليا لضبط الوثائق والتحكم فيها.
وهذه الإجراءات فضلا عن النماذج التي تعد ينبغي وضعها وفقا للمعايير العلمية ويتم شرح تفاصيلها وتوضيح مراحلها في دليل الإجراءات الداخلي للأرشيف.

١- الأعمال التمهيدية: Preparatory on-site work

ينبغي أن تبدأ أعمال الإضافة فور الإنتهاء من أعمال التزويد والتقييم، وبمجرد أن يصل إلى علم المستودع أنه سيتلقى كمية معينة من الوثائق، هذا وغالبا مايكون لدى كل «إدارة ووثائق» برنامج لإدارة ووثائقها تنظم فيه جميع الوثائق التي كانت جارية لاستخدام من خلال كتشوف المسح السابق ذكرها وجدول إستهلاك يميز فيها تلك التي يتم تقييمها على اعتبار أنها ستكون أرشيفية وتوجه إلى الأرشيف العام من خلال جداول تحريك الوثائق Disposition schedules أو مايعرف بقوائم الترحيل.

وكثير من أنشطة الإضافة الأرشيفية في واقعها هي تطبيق خطة لتحريك الوثائق تتم من خلال التعاون بين الأرشيف وموظفي المنظمة المسؤولين عن الوثائق.
فالوثائق التي يتقرر حفظها أرشيفيا من بين السلاسل يجب حصرها في جداول من أجل ترحيلها كل بضع سنوات، وفي الأرشيفات التي يتم إقامتها حديثا، يضطلع الأرشيفيون بمسؤولية إجراء مسح شامل لكل ووثائق المنظمة للتعرف على هذه السلاسل وتحديدتها، غير أن هذا الإجراء لا يتم في أغلب الحالات ويحدث أن تتلقى

معظم الأرشيفات كميات ضخمة من جداول وثائق فروع المنظمة كما في الشكل التالي:

أرشيفات فروع المنظمة - جدول استهلاك الوثائق		
الفرع: الإدارة: القسم: المكتب:		
ملاحظات للمراجع	عدد الوثائق	المرجع
- تقارير سنوية	١٠ سنوات	الأرشيف الرئيسي
- قرارات مالية	٧ سنوات	تعم
- تقارير إدارية	٧ سنوات	تعم
- مستندات تشغيل	٧ سنوات	أرشيف
- قرارات فورية	٢ سنة	تعم
- طلب وظائف	٢ سنوات	تعم

والوثائق التي يتم تحويلها إلى الأرشيف من مصادرها يتم وضعها في محافظ أو صناديق، وعلى الأرشيفي أن يقوم بفحصها ومراجعتها قبل وضعها في هذه الحاويات، فمن ناحية، إن عدم فحصها من قبل الأرشيفي يجعل من المحتمل قيام المصدر بوضع كل ماله من وثائق داخل الصناديق سواء كانت عديمة القيمة كوراق الحضور والانصراف أو الكميات الضخمة من نسخ الوثائق المكررة، ومن جهة أخرى فمن المهم بقدر الإمكان أن تكون هذه الصناديق التي توضع فيها الوثائق خالية من الأحماض والمواصفات الأرشيفية من أجل تقليل الحاجة إلى إعادة التعبئة عندما تصبح المواد تحت السيطرة الأرشيفية، وأن يتم ترتيب الملفات داخليا فيها بالأسلوب المناسب.

كما يتم التعريف بكل صندوق ومحتوياته عن طريق لصق بطاقة تعريف على أحد جوانب كل صندوق، وفي بعض الأحيان يضع الأرشيفيون بعض التعليمات الخاصة بالتعبئة. وكما سبق القول فإن بطاقة التعريف ينبغي أن تشمل على بيانات

عن المكتب الذي صدرت عنه الوثائق في المصدر الأصلي، ونوع الوثائق، وبداية ونهاية الملفات في كل صندوق، كما ينبغي أن توضح أيضا على كل صندوق بيقة المجموع الكلي لعدد صناديق الإضافة إلى جانب رقم الصندوق المحدد داخل المجموعة، على سبيل المثال «صندوق رقم ٩ من ١٢ أو ١٢/٩».

هذا وإذا كان الصندوق الواحد يضم سلسلة أو جزء من سلسلة ينبغي تحديد ذلك بصورة عامة، أما إذا كان الصندوق يحوى وثائق متعلقة بأكثر من سلسلة أو عدة أجزاء من السلسلة، فيجب التأكد من وجود فواصل واضحة بين وثائق كل قسم وآخر وإلا فلابد من وضع علامات تحدد ذلك، ويراعى أن لا تكون كمية الوثائق داخل الصندوق ضخمة إلى حد إزحامه أو قليلة أكثر مما يجب، الأمر الذى يؤدي فى الحالة الأولى إلى صعوبة تحريكها وتمزيقها عند إدخالها أو إخراجها، وفى الحالة الثانية تسمح الفراغات الكبيرة بثنى السجلات وتجعلها وعدم ثباتها وكثرة حركتها مما يؤدي إلى أضرار بالغة فيها (١) وفى هذه المرحلة ينبغي عدم محاولة تصنيف أو إعادة تنظيم المواد حتى لاتضيع الشواهد القائمة فى الترتيب الأصلي. وعند وجود وثائق مفرقة غير محفوظة داخل ملفات أو حواظ ينبغي مراعاة ضمها معاً وفقاً لمصدرها فى ملفات قبل وضعها فى الصناديق ولصق بطاقة تعريف عليها تحمل كل المعلومات الخاصة بتلك الأوراق.

وفى حالة الوثائق المحزومة أو المجلدة، يمكن أن يتم الاستغناء عن صناديق الحفظ ووضع المجلدات على الأرفف مباشرة مع مراعاة أن يكون التجليد قويا بما يناسب ذلك الحفظ ولا فيتم ترميمه، وتلجأ بعض الأرشيفات فى حالة عدم وجود الإمكانيات لمثل هذا الترميم إلى فصل الفلاف ووضع الأوراق فى الصناديق

Taylor, HughA: The Arrangement and Discription of (١)
Archival Material. London International Council of
Archives. P.24 - 1980.

المعيارية. بعد أن يتم ذلك يصبح من الضروري إعداد قائمة بأرقام صناديق أو حاويات الإضافة مع إشارة شديدة الإيجاز عن محتويات كل صندوق وذلك فى الأرشيف المحلى إذ أن أهمية تسجيل الوثائق فى قوائم تسبق أهمية الترحيل المادى، والقائمة التى تعد بناء على المعلومات المسجلة على بطاقة تعريف كل صندوق تكون بمثابة وثيقة ضبط «أداة ضبط» أساسية Control Document. فالأساس فى قائمة الصناديق أن تقدم ضبطاً مادياً للوثائق على مستوى الصندوق، بمعنى أن تحدد أى المواد من الإضافة فى أى صندوق، ويتخذ ذلك عدة أشكال من الأشكال الموضحة فيما بعد.

وبالنسبة للأرشيف القومى الذى يتم إيداع الوثائق لديه، فغالباً لايتاح له الوقت الكافى لإعداد هذه القوائم، وهذا لا يمنع أنه فى الكثير من الأوقات يضطر إلى أن يعهد إلى الكتائبيين بإعداد مثل هذه القائمة قبل أن تصل إليه، فإذا حدث يصبح إعداد قائمة صناديق الإضافة جزءاً أو خطوة من خطوات المعالجة. وهذه القائمة إذا أضيفت إلى باقى معلومات الإضافة فيمكن أن تصبح قائمة الصناديق بمثابة أداة حيوية يمكن بواسطتها التحكم الإدارى والمادى للوصول الذهنى.

<p>أرشيف</p> <p>عنوان الوحدة الإدارية/أو الشخص</p> <p>رقم مجموعة الوثائق:</p> <p>رقم الإضافة:</p> <p>تاريخ الإعداد:</p> <p>معد القائمة:</p>				
رقم الصندوق	القسم المنتج	نوع وعنوان	الوثائق التاريخ	مكان الوثائق
١	مكتب المدير	ملفات إدارية	١٩٧٥-١٩٢٧	١/٣/٤
٢	مكتب المدير	تقارير سنوية	١٩٧٨-١٩٢٧	١/٣/٦
٥-٤	مكتب السكرتارية	وثائق أفراد	١٩٧٦-١٩٢٧	٢/٣/٧

قائمة أرقام الصناديق

شكل (١)

قائمة صناديق نوعية بعنوان الوثائق

أرشيف عنوان الوحدة الإدارية أو الشخص			
رقم المجموعة معد القائمة	رقم الإضافة تاريخ الإعداد		
العنوان	رقم الصندوق	التاريخ	المكان
الإدارة: السكرتارية/وثائق مالية	٢٥	١٩٧٩-١٩٧٣	١/٣/١٤
السكرتارية/وثائق أفراد	١٨	١٩٧٩-١٩٦٧	١/٣/١٨
قسم التوجيه/ملفات إدارية	١	١٩٧٥-١٩٢٧	٢/٣/١٥
قسم التوجيه/ملفات برامج أ/د	٥	١٩٨٨-١٩٢٧	١/٣/١٥
قسم التوجيه/ملفات برامج س/ع	٦	١٩٨٨-١٩١٧	٢/٣/١٥
قسم التوجيه/مراسلات	٤٣	١٩٨٢-١٩٢٧	٢/٣/١٥

قائمة نوعية بتاريخ محتويات الصندوق

الأرشيف عنوان الوحدة الإدارية/أو الشخص			
رقم المجموعة معد القائمة	رقم الإضافة تاريخ الإعداد		
التاريخ	العنوان	الصندوق	المكان
١٩٧٩-١٩٧٣	الإدارة/السكرتارية/وثائق مالية	٢٥	١/٣/١٤
١٩٧٩-١٩٦٧	الإدارة/السكرتارية/وثائق أفراد	١٨	١/٣/١٨
١٩٧٥-١٩٢٧	قسم التوجيه/ملفات إدارية	١	٢/٣/١٥

قائمة محتويات صندوق

قائمة محتويات صندوق الوارد من أرشيف مصلحة..... الجهة للرحلة العنوان: الشخص المسئول عن الترحيل فيها:		
رقم الصندوق	المحتويات (خاويين السلاسل-التواريخ الشاملة تاريخ أول وآخر ملف	بيانات الأرشيف القومى
١	مجلات صابر.....(مجلدات) من ١٩٥٩-١٩٨٠ سجل ١ : من ١٨٥٩ - ١٨٨٩ ٢ : من - إلى ٣ : من - إلى	يتم وضعها عند وصول الوثائق إليه فيتم وضع رقم مذمت الإضافة
٢	ملفات مراسلات ١٩٥٧ - ١٩٧٠	
٣	ملفات مراسلات ١٩٧١ - ١٩٨٠	

ولا يقتصر إعداد قائمة الصندوق على المواد النصية فقط بل ينبغي أن يتضمن أيضا الحواشي والمواظف والمواظف النصية من خرائط وغيرها، وإذا ما توفر الوقت والامكانيات وكانت المجموعة غير منظمة فيمكن لهيئة الأرشيف من مقابلة الصندوق المقطعة للملفات على المحتويات وتنظيمها.

هذا وتبرز أهمية إعداد القوائم بالصندوق أو الملفات فى المستودعات التى تتيح الوصول إلى الوثائق بعد إجراءات الإضافة فقط وقبل اتمام أنشطة المعالجة، وبالطبع بناء على قرار من قرارات السياسات الخاصة التى يتخذها كل أرشيف بناء على

طبيعة مجموعات وإمكاناته وحاجة المستفيدين، ولاشك أن السياسة جيدة التخطيط التي تعكس بناء الإضافة من خلال التجميع المادي لمحتوياتها أمر يصون تماسكها فيسهل معالجتها واسترجاعها أو اتخاذ قرار باختيار المجموعة أو جزء من المجموعة له أهميته التي تضعها على أولوية المعالجة للحاجة، أو تقديمها كما هي للمستفيدين فهناك مجموعات من الإضافات لاتهم سوى الدارسين فقط ولا تشكل أى مشاكل جانبية، هذه المجموعات لاينبغى أن تظل معطلة لسنوات حتى يتم الانتهاء من معالجتها بل من الممكن اتاحتها للدارسين بمجرد أن يتم تسجيلها.

وفى كل الأحوال ينبغى إعداد قوائم مبدئية بأرقام الصناديق اثناء إجراءات الإضافة كى تعمل كمستند توثيق أساسى من أجل ضبط كل إضافة جديدة إلى أن تكتمل ترتيبها ووضعها، وفى أغلب الحالات فان قائمة الصناديق تشتمل على معلومات كافية يمكن تضمينها فى أنوات الإيجاد التى يستخبرها الأرشيف.

٢ - الترحيل المادى والإدارى للوثائق:

يمكن أن يكون الترحيل المادى للوثائق مسئولية المستودع أو المودع وفى كل الحالات تكون المسئولية الهامة للأرشيف هى ضمان سلامة وتكامل المواد ماديا. فهناك أنواع من المواد الوثائقية تتطلب معاملة خاصة مثل الشرائح الزجاجية، اسطوانات الكمبيوتر، الصور الفوتوغرافية، إسطوانات الفوتوجراف وغير ذلك وهذه تلك ينبغى أن يتم تعبئتها فى الصناديق وترحيلها تحت الإشراف الأرشيفى.

هذا وإجراءات الترحيل المادى لكافة الوثائق تتم وفقا لنموذج مقنن يحكم ويضبط ترحيل السلطة ويرتبط أساسا بالتحريك المادى الفعلى للوثائق (نموذج السابق).

ولكى يضمن المستودع دقة إجراءات الترحيل عليه أن يطابق كتلة الوثائق الذى يتسلمها من خلال بطاقات التعريف بالصناديق بالقوائم التى تم إعدادها فى المنبع. وعلى الأرشيف أن يتأكد من أنه تسلم بالفعل المواد التى تقرر حفظها حفظا أرشيفيا. عليه أيضا أثناء الإستلام بالقاء نظرة خاطفة ومراجعة سريعة للحالة المادية للوثائق للتأكد من عدم وقوع ضرر ما أو الحاق أى أذى بالتنوعيات المختلفة من الوثائق عند نقلها وتحريكها.

مستندات الترحيل:

بالإضافة إلى قوائم الصناديق ينبغى على أرشيف المنظمة (المصلحة)، أن يعد نموذج ترحيل Transfer form يتم فيه تقديم وصف موجز للوثائق وتحدد منه السلطات المخولة بالترحيل فى هذه الجهة أو التشريعات التى بنى عليها هذا الترحيل. هذا النموذج ينبغى أن يكون موضحا فيه بدقة القيود المطلوب فرضها على استخدام مواد الإضافة (الوثائق المرحلة) وأية قيود ينبغى أن يراعيها المستفيد وغير ذلك من بيانات تحدد الاتفاقيات التى توضح الترحيل القانونى للعنوان، وما يصاحبه من الحقوق الأبية والإدارية على المجموعة وطلبات الاستنساخ وغير ذلك مما يوضحه النموذج التالى:

نموذج ترحيل وثائق إلى الأرشيف القومى

أرشفة محافظة.....		
نموذج ترحيل وثائق		
يملأ بمعرفة الأرشيف	١ - بيانات الجهة المرسله	
٢ - رقم الوثائق فى جدول الحركة:	الجهة:	
٢ - المكان الحالى للوثائق:	الفرع	
«الجهة»	القسم: الإدارة	
أو فى مركز وسيط	المكتب/الوحدة	
الأشخاص الذين يمكن الإتصال بهم للإستعلام عن المحتويات، المكان، وإرسال الوثائق		
الإسم:	رقم التليفون:	
٤ - وصف الوثائق: انكر العنوان الشامل للوثائق، محتويات كل حاوية وحجمها، التاريخ. أو قم بإرفاق قائمة الترحيل إذا كانت الوثائق فى مركز وثائق وسيط.		
قائمة الترحيل المرفقة:		
ويتم الوصف كما يلى:		
العنوان الشامل:		
رقم الصندوق	الوثائق	التاريخ
١	ملفات فرعية من أ-د	١٩١٤-١٩١٥
٢	ملفات فرعية من ز-س	١٩١٨-١٩١٥
٥ - الحجم التقديرى :	بالقدم المكعب	بالوحدات

<p>٦ - إفادة ممثل الوكالة: هذه الوثائق المبينة عاليه وعلى الصفحة المرفقة مرحلة إلى أرشيف..... طبقا للأئحة.....وقد تم الاتفاق على أن تنتقل إدارة هذه الوثائق طبقا لقانون الأرشيف القومى والقواعد المنظمة له. وللأرشيف أن يستبعد أى مواد مكررة أو غير مكتوبة (مدونة) بأى طريقة يقرها القانون بدون أى اعتراض من الوكالة. وأقر: إننى أمثل الوكالة فى الأمور التى تتعلق بترحيل الوثائق.</p> <p>التوقيع: الوظيفة: التاريخ:</p>
<p>٧ - ملاحظات حول النقل والتحرك:.....</p> <p>٨ - القيود عليها:.....</p> <p>٩ - تم تسليم الوثائق فى الأرشيف.....</p> <p>التوقيع: العنوان: التاريخ:</p> <p>نموذج رقم</p>

ويقابل نموذج الترحيل مستند الإهداء فى حالة إهداء مجموعات ووثائق من مصادر خاصة أو أفراد. هذا الإهداء بدوره كمصدر من مصادر تنمية المكتبات ينبغى أن يوثق فى مستند إهداء من الأفضل أن يوضع له نموذج معيارى من قبل المتخصصين على أن يراعى فيه أن يتضمن الأمور الهامة مثل:

* تاريخ الإهداء.

* قائمة وصف المواد وصفا تفصيليا يكفى للتعرف عليها فيما بعد.

* توقيع المهدى.

* توقيع ممثل الأرشيف بالاستلام.

وفى حالة الإهداء المفتوح الذى يعنى أن الأرشيف يتوقع أن يستقبل من نفس المصدر إهداء فإن المستند ينبغى أن يجهز بحيث يمكن تغطية الإهداءات التالية.

وإن أية قيود يضعها الواهب حول ما يهديه ينبغى توضيحها فى مستند

الإهداء، إلا أنه يجب مراعاة أن القيود المطلقة مثل عبارة «غير متاحة للجمهور» مثل تلك القيود ينبغي رفضها وتجنبها بقدر الإمكان إذ أن من شأنها أن تجعل المواد عديمة الجدوى للبحث، وعلى العكس من ذلك فعلى الأرشيفي أن ينصح الواهب إذا ما كانت هناك حاجة لفرض قيود على جزء من المجموعة تتعلق بالأسباب القانونية أو لحماية الخصوصية.

وفي المقابل فإنه ينبغي تجنب أي قيود غير محددة كتلك التي تشترط أن أي شخص يريد الوصول إلى المواد عليه أولاً الرجوع إلى الواهب والحصول منه على تصريح بذلك، مثل هذه القيود يكون من الصعب السيطرة عليها وتنفيذها إلى جانب أنها أيضاً تطرح التساؤل عما يمكن أن يحدث عندما يتوفى الواهب، فهل تفتح الأوراق حينئذ للاطلاع، فإذا لم يكن الأمر كذلك فمن هو الذي سيقوم بإعطاء التصريح بالاطلاع؟ كل هذا يجعل من الضروري أن يقوم الواهب باستشارة الأرشيفي بصدد القيود الملائمة، وفي كل الحالات فإن أية قيود ينبغي أن يكون لها وقت انتهاء معين كما أن القيد يجب ألا يوضع على المجموعة بأكملها بل يكون بقدر الإمكان على وثائق محددة.

من المهم أيضاً أن يتضمن مستند الإهداء أو الترحيل حدود نشر وحقوق الاستنساخ لمحتوى الوثائق، كل ذلك ينبغي أن يكون واضحاً تماماً خاصة وأن المجموعات الخاصة نادراً ما تصل إلى الأرشيف منظمة فلا ينبغي أن يبدأ الأرشيف في الإضافة قبل إتمام كافة الاتفاقيات بين المستودع والمودع، تلك الاتفاقيات التي رأينا أنها تحكم بشكل عام ترحيل الوثائق وقيام المستودع بحرية معالجتها وفقاً للإجراءات المتبعة فيه، والأهم من ذلك أن الاتفاق سيضع الشروط التي سيتم وفقاً لها أسلوب إتاحة الوثائق واستخدامها.

وينبغي مراعاة أن كل أشكال مستندات الإهداء ينبغي أن تتم الموافقة عليها قانونياً.

ومن المستندات الهامة المستخدمة في الإهداء النموذج التالي وهو نموذج تقييم مبدئي ترفق به نموذج آخر يوضح المرفقات (١):

Trott, Louis: Information Management- Archives Ad-(١)
ministration: Diploma presented to university of New
South wales, 1986.

نموذج (١)

نموذج التقييم والتعليمات (١)		
التقييم المبدئي:.....		
(١) اسم وعنوان الواهب:		
رقم التليفون:	منزل	مصلحة:
تاريخ تسليم المواد:		
(٢) اسم منتج الوثائق:		
(٣) صلة الواهب بمنتج الوثائق:		
(٤) وصف المواد: العنوان (أوراق سعد زغلول)		
(أ) الفترة الزمنية التي تغطيها الوثائق.		
(ب) الكمية: الرقم الإجمالي للمصناديق/الحزم.		
(ج) التنظيم، الأشخاص أو الأحداث التي تهتم بها الوثائق.		
(د) نوع الوثائق ونسبة كل منها: (٣٪ صور، ٦٪ فيديو).		
(هـ) الحالة العامة ونسبة المواد التي تحتاج صيانة.		
(٥) شروط الواهب (كافة رغبات المودع أو أي توقعات له)		
أقرار وموافقة الواهب: أوافق على ترك المواد السابقة لدى الأرشيف من أجل تقييمها فيما بعد.		
(٦) توقيع الواهب:..... التاريخ:		
(٧) توقيع الأرشيف: التاريخ:		

نموذج (٢)
تفاصيل التقييم (تكمّل نموذج «١»)

(١) تفاصيل المرجعية: تم الحصول عليها من نموذج رقم (١) الفقرة ١، ٢، ٣.

(٢) تفاصيل الوصف/التقييم:

تأكد من توضيح كل العوامل المرتبطة التي من المحتمل أن تؤثر في قرار التقييم.

(أ) خصائص وملامح المنتج:

هل منتج المواد كان بارزاً في حينه؟
إلى أي مدى؟

(ب) حجم وثائق المنتج وعمله وحياته: هل تقدم المواد معلومات بارزة حول أنشطة المنتج؟ إذا كان نعم، إعط تفاصيل إلى أي مدى؟ هل هي قانونية أو تاريخية أو إدارية؟.. هل كل المواد أو بعضاً منها يعكس هذه المعلومات؟ ما هي نسبة ذلك:

(ج) الفردية «التفرد»: هل المواد أصلية ومتفردة؟ هل توجد نسخ أخرى؟ نماذج وأشكال أخرى؟، إذا كان، أين توجد هذه المواد؟ هل تم استخدام المواد للنشر فيما يخص المنتج؟
هل توجد مواد مساندة في أي مكان آخر.

(د) قيم البحث: إذا كان هناك بحث ما قد انجز استناداً إليها؟
هل المواد في حالة تسمح بتداولها بين الباحثين؟

(هـ) هل تتوقع أية هبات تضاف للمواد؟ من أي نوع؟ ما هو مدى تأكيدك؟
ما هي الكمية؟ هل هناك المكان والموارد اللازمة للمجموعة؟

(د) المجموعات الأخرى ذات الصلة بالمجموعة والموجودة بالفعل:
هل يقتنى الأرشييف بالفعل مواد متعلقة بالمجموعة؟ هل هذه المجموعة
تسد فجوات قائمة فى المجموعة؟ هل هى منسجمة مع المواد الموجودة
بالفعل؟ هل هى تكرر مواد موجودة؟

(ز) مواد مرتبطة بالمجموعة فى أماكن أخرى: هل هناك أية
مؤسسات/أشخاص أخرى تقتنى مواد مرتبطة بالمجموعة؟ هل المواد
تتفق مع تخصصات واهتمامات هذه الجهة؟ هل سبق تقديم المواد إلى أية
مؤسسة أخرى من قبل؟

(ح) عوامل تزيد أو تقلل من قيمة المجموعة الأرشيفية:
هل تم ترحيل حق الاستئناسخ للأرشييف؟ هل المواد هدية - شراء -
وصية ؟ هل توجد قيود استرجاع على المجموعة؟ ماهى نسبة المواد التى
من الممكن استرجاعها فى العشر سنوات القادمة؟ هل قيود الخصوصية
لازمة؟ ماهى نسبة ذلك ؟ ماهى أعمال الصيانة أو الترميم المطلوبة؟
مانسبة المواد التى تحتاج إلى ذلك؟
وكل هذه العوامل ينبغى الموازنة بينها وإقامة التوازن بين هذه العوامل فى
مقابل أهمية المجموعة للبحث.

٣ - هل المواد سيتم قبولها كإضافة؟
بأكملها أو جزء منها؟ هل النسبة التى لن يتم قبولها ، سوف ترد إلى
الواهب أو هل سيتم تقديمها إلى جهات أخرى؟ ماهى هذه الجهات؟
ماهى شروط أو العبارات الدالة على الإيداع؟ ينبغى أن يقوم الواهب
بذكرها.

مستند إهداء

مستند إهداء

رقم الإحالة:

ملف رقم:

ه أقدم أنا (فلان.....) المقيم بالقاهرة بشارع..... على تسجيل الإهداء المواد المحددة فيما بعد (أو المرفقة) إلى الأرشيف.....

وبما أني مالك هذه المواد ومُصاحِبها أعطى هذه المواد وأية إضافات لها مني فيما بعد إلى الأرشيف... وأعلن أنني أقدمها بمحض إرادتي ورغبتي الخالصة وبدون أية ضغوط.

ه وإن أية حقوق لي على هذه المجموعة من ملكية وخلافه تنقل كاملة بناء على هذا الإهداء إلى الأرشيف.

ه وأن المواد المحددة فيما بعد (أو المرفقة) سوف تكون متاحة للاستخدام العام منذ تاريخ هذا المستند باستثناء المواد الحظيرة والمذكورة فيما يلي والتي سيستمر قيدها حتى تاريخ عام.....

ه وأن أي مواد من هذه المجموعة يرى الأرشيف عدم رغبته في الاحتفاظ بها ينبغي أن يعيدها إلى.....

قائمة المواد المهداة

—

—

—

وبناء على هذا المستند أرفع يدي عنها.....

التوقيع التاريخ

تم التوقيع في حضور

توقيع الشهود.....

ومن جانب الأرشيف فقد تم قبولها على تسجيل الإهداء ولصالح الأرشيف بواسطة... الذي يمثل الأرشيف وذلك وفقا للنص والشروط السابقة.

التاريخ

التوقيع

مرفقات

مرفقات أ

- المواد التالية تم اهداؤها بواسطة السيد إلى أرشيف
بتاريخ وقائمة المواد التالية والتي قبلت تعتبر جزءاً من مستندات الهدية.
٢٢ - كابينة حفظ أوراق خاصة بالسيد وأخرى
وكانت ملكا
١٥٢ - مراسلة ووثيقة تاريخية/مخطوطة وموقعة اشتراها وضمها
للمجموعة.
ثلاث صناديق من الشهادات والجوائز العينية والتقديرية التي حصل عليها
السيد

الوصية

الوصية هي هدية لها وضع خاص بالنسبة للمواد الأرشيفية التي يتم التوصية بانتقالها للأرشيف طبقا لها، هذا الوضع يتطلب أن تكون كل تفاصيل الوصية مذكورة ومحددة بدقة تامة فيها. ولا تكفى أن يرد فيها على سبيل المثال: أنه من الممكن أن يأخذ الإشيف الأوراق بعد وفاتي فهذه عبارة بالغة الإلتساع عند تطبيق القانون عليها، وبالتالي فينبغي أن تكون العبارة دالة وبقيقة ومحددة، فكما حدث في مستند الإهداء فإن الوصية بدورها لابد من أن تفصل فيها رغبات الموصى بالنسبة لاستبعاد بعض المواد التي تضمها المجموعة ولا يرى الأرشيف الاحتفاظ بها ضمن مقتنياته، كما ينبغي أيضا أن تحدد قيود استخدام المواد من أجل البحث، أما حق الاستئساخ فمن الحقوق التي ينبغي أن تنتقل إلى الأرشيف حتى ولو لم تحدد الوصية ذلك.

ومن الممكن أن تقدم المواد للأرشيف عن طريق الورثة الشرعيين إلا أنه في هذه الحالة ينبغي أن يتأكد الأرشيف قبل استلامه لها من موافقة كافة الورثة ويوثق الترحيل بمستند رسمي.

الشراء

الشراء هو أحد أساليب التزويد الأرشيفي أيضا ولكنه أمر غير شائع إذ يتطلب في المقام الأول ملائمة الموارد المالية للأرشيف وفي حالة الشراء ينبغي أن يتم فحص الأوراق والاتفاق مسبقا على أسعار المواد، وبمجرد الاتفاق ينبغي أن تحرر المستندات اللازمة التي تتضمن المعلومات الواقعية عن:

١ - البائع:

٢ - الكمية المباعة وحجمها:

٣ - صفا كافيا للمواد يجعل من السهل التعرف عليها فيما بعد اذا ما تطلب الأمر ذلك.

٤ - تحليل الإضافة:

- يتم تحليل الإضافة على محورين هما:
- ١ - التحليل أو الفحص المادى للإضافة.
 - ب - تحليل المضمون والمحتوى.

١- الفحص المادى للوثائق:

فى الحال بعد أن يتم تسجيل الإضافة فى القائمة، يقوم الأرشيفى بفحص حالتها المادية ومضمونها الذهنى. والتحليل المادى ينبغى أن يركز على حاويات الوثائق، حالة وضع الملفات والأوراق التى تضمها تلك الحاويات، وتحريك المواد غير النصية وغير الأرشيفية، وتبرز أهمية هذا الجانب فى حالة المجموعات الخاصة الموبعة حيث يتم وضع كل شئ فى أى شئ بدءاً من الصناديق التقليدية إلى صناديق الأذى، ولاشك أن مثل هذه الظروف التخزينية الرديئة تعنى وجود المشاكل الخطيرة كتلك التى تلم بنوعيات معينة من الورق والكرتون، وعلى ذلك فينبغى فى الحال أن يتم نقل الملفات النصية إلى الصناديق ذات المواصفات الأرشيفية الخالية من الأحماض سواء المكعبة أو المسطحة وفقاً لحالة الوثائق.

من الأفضل أن يقوم خبير الحفظ المدرب بتحديد وضع وحالة الوثائق (١) على الأخص إذا كانت قد أصبحت هشّة أو ذات قيمة عالية أو ممزقة، بينما يجب أن تكون فى استطاعة كل الأرشيفيين المتخصصين أن يقرروا ما إذا كانت أوراق ملفاتهم تعاني من أضرار الفطر أو الرطوبة أو الحشرات، أو إضمحلال نصوبها.

هذا والتحليل المادى أثناء إجراءات الإضافة ينبغى أن يأخذ شكل النظرة العامة وليس فحص كل ملف على حدة حيث أن ذلك الفحص سيتم إجراؤه فيما بعد أثناء المعالجة. على أنه قد يظهر أثناء الفحص وجود بعض الوثائق الممزقة التى تحتاج إلى

Baumann, Roland M. (ed). A manual of Archival (١) Techniques Harrisburg: Pennsylvanian historical and Museum Commission 1982. p.61.

ترميم أو إعادة نسخها . على الأرشيفي أيضا أن يحدد الوثائق التي ينبغي تعقيمها ، وتلك التي تحتاج إلى تنظيف وأيضا التي تستوجب فردها وتسطيحها . وينبغي إثبات الحالة التي كانت عليها الوثائق عند تسلمها في نموذج الإضافة . فضلا عن ذلك فهناك عدد من الأعمال الأخرى كإزالة الحموضة يتم إقرارها وفقا لسياسة المستودع الأرشيفي والتسهيلات الموجودة في التخزين والحفظ فيه . وعلى الأرشيفي اذا ماعدت الضرورة أن يلجأ إلى المتخصصين في المجال .

* ايضا يوجد نشاط آخر من أنشطة التحليل المادي يتعلق بالوثائق غير النصية كالتصميمات والرسومات الهندسية والصور الفوتوغرافية والأفلام والصور المتحركة والخرائط والتسجيلات المسموعة من شرائط واسطوانات وغير هذا . وذلك من المواد التي تتطلب أساليباً معينة في التخزين والتداول ، بالإضافة إلى أن طبيعة استخدامها وماتصويه من معلومات تفرض نظاماً خاصة لإسترجاع كل نوعية على حدة .

* وتقوم الخلافات الكبيرة في الإجراءات التي يتعامل بها كل مستودع أرشيفي مع الوثائق غير النصية الموجودة به ، فبعض المستودعات يخصص وحدات منفصلة للأنواع الرئيسية من الوثائق غير النصية مثلما يحدث من أفراد قسم للصور الأرشيفية ، هذا بينما يقتصر البعض على تخصيص مخازن أو أرفف مستقلة ، وفي بعض الحالات يتم حفظ المواد غير النصية كسلاسل مستقلة في داخل المجموعة بدون إحداث أى شكل آخر من أشكال الفصل المادي . وعلى الأرشيفي أثناء التحليل المادي أن يقوم بالتعرف على المواد الأرشيفية التي تتطلب المعالجة المادية أو الذهنية الخاصة ، صناديق الصور ، محافظ الخرائط ، فينبغي التنبيه هنا إلى أن هذا الوقت ليس وقت فحص كل مفردة على حدة بمعنى أن صندوق من الخرائط يمكن التعامل معه وفقاً لشكله المادي بعكس اذا ماوجد ملف خرائط لجزء من مجموعة وثائق موجودة في صندوق واحد .

* أيضا محتويات الملف ينبغي عدم تقسيمها أو تجزئتها على الإطلاق مالم تكن هناك أسباب قهرية تعود إلى التغيرات العضوية أو إذا كان هناك مشاكل متعلقة بالحفظ.

وفى الواقع ينبغي أن يوجه كل جهد يبذل من أجل تجميع ملفات كل فئة معا فى ترابط منطقي، حتى ولو كانت بعض هذه الملفات فى شكل غير نصي.

* عندما يتم تحريك أى مجموعة من وثائق الإضافة غير النصية لحفظها وتداولها بشكل خاص فعلى الأرشيفي أن يسجل هذه الوثائق فى القوائم التى تعرف بنماذج الفصل (Separation Forms).

ويستخدم نموذج لكل فئة مختلفة من المواد مبين فيه إشارة إلى مضمونها. حجمها، التاريخ، مكان هذه المواد الأصلية فى الإضافة التى كانت موجودة بها قبل فصلها عنها، ثم بيانات مكانها الجديد. هذا وكل النماذج التى تشتمل على معلومات حول الإضافة تستبقى معا أثناء كل أنشطة المعالجة، من أجل أن يظل المستفيد والهيئة دائما على علم بكل مواد الإضافة الواحدة بصرف النظر عن شكلها المادى. وأيما كان مكانها ماديا، فإن المواد بهذا الشكل تظل ذهنيا وماديا جزءا من الإضافة الأصلية ويتم معالجتها مع باقى مواد الإضافة.

* فى بعض الأحيان وخاصة فى حالة الوثائق التى يتم إضافتها حديثا إلى الأرشيف، يلاحظ أن الإضافة الواحدة تضم إلى جانب الوثائق مواد منشورة. والمواد المنشورة يمكن إعتبارها مواد أرشيفية إذا ماكانت قد أنتجت أو أستقبلت من خلال مجرييات النشاط ومزاواته، أو إذا كانت تعد جزءا حيويا من ملف توثق بعض الأنشطة فيه.

أيضا يمكن إعتبار المواد المنشورة أرشيفية إذا كانت قد دخلت فى سياق التقييم بشكل أو بآخر.

هذا وأيضا المواد المنشورة التى تم التعليق عليها بشكل أو بآخر من حيث

علاقتها بالنشاط الذي توثقه ينبغي أن تستبقى إلى جوار الوثائق التقليدية الأخرى.

أما إذا كانت غير ذلك فيمكن أن يقوم الأرشيف بإرسالها إلى المكتبة مع إستبقاء قائمة بها في الأرشيف، ويلاحظ هذا الأمر بشكل خاص في المجموعات الخاصة التي يتم إصدارها إلى الأرشيف حيث تضم الكثير من مواد المكتبات ومواد البحث.

Separation Form نموذج فصل أو تحريك وثائق

عنوان المجموعة:	
رقم الإضافة:	رقم الإستدعاء:
نوع المواد:	الشكل المادى:
عدد الوحدات:	الحجم الكلى:
تاريخ المواد:	
الوصف: «الذكر كل حاوية وملف عند الضرورة»	
صندوق ١	
صندوق ٢	
الترتيب السابق فى الصندوق :	
كجزء من (نظام ترتيب)	
صندوق رقم:	
مكانها العالى: الآن توجد فى	
المكان بالتحديد: غرفة/قسم/.....	
تاريخ فصلها عن المجموعة: القائم بعملية الفصل:	
ملاحظات:	
رُتبت ملف/ نسخة من الملف فى مكانها الأصيل، ١ نسخة مع المواد فى المكان الجديد	
نسخة مع وسائل الإيجاد.....	

ب - تحليل المضمون والمحتوى:

ينبغي أن يكون هناك توازن بين ما يتم إجراؤه من التحليل الذهني والمادى لئى وثائق يتم إضافتها حديثا، ولاشك أن هذا التوازن سيكون له نتائج الفعالة خاصة لأنه عمليا لن تطرح الإضافة للفحص سوى مرة واحدة.

والتحليل فى حد ذاته نشاطا يقوم على عدة مفاهيم مترابطة فيما بينها. فمثلا إضافة ماتحتوى على عدد كبير من الصور الفوتوغرافية عندئذ ينبغى أن يتم فصلها ماديا عن المجموعة إما لأسباب تتعلق بالتخزين أو لأسباب أخرى قد ترجع إلى أنها تقتضى أن يتم وصفها على مستوى كل مفردة. "

ومن جهة أخرى إذا كانت هذه الصور التى فى الإضافة قد وردت إلى الجهة المرسله للإضافة من عدة مصادر سابقة متفرقة، يكون هنا التميز المادى والذهنى أمرا واجبا وضرورة حتمية. بمعنى ضرورة تحديد الجهة التى وردت منها ولا يكتفى هنا بذكر «مجموعة صور» ولكن لابد من ذكر الجهة الأصلية التى وردت منها تلك المجموعة.

ويعد التعريف بالمصدر و/أو نوع سلاسل الوثائق من أهم الأنشطة الذهنية التى تتم أثناء إجراءات الإضافة، ذلك لأن الدقة التى سيتم بها التعريف هنا ستكون الأساس الذى ستنبنى عليه كافة إجراءات المعالجة فيما بعد.

وفي الغالب تعتبر معظم الأرشيفات أن المصدر هو المكتب الذى انتج الوثائق أو أحدث مكتب إذا ماكانت قد تمت أية تعديلات أو تغييرات تنظيمية فى الجهة.

وغالبا ماتكون الإضافات سلسلة أو عدة سلاسل. هذه السلاسل تكون معرفة بالفعل من خلال برنامج إدارة الوثائق فى الجهة. وعلى الأرشيفى أن يتبين السلاسل القائصة بذاتها فى داخل الإضافة وذلك عن طريق تحليله لنماذج الوثائق، والبناء

الذى تم ترتيبها به، وأيضا عن طريق تحليل الوظائف والأنشطة التى تؤتيها هذه السلاسل.

إن وثائق إضافة أى وكالة قد تضم وثائق جهات (وكالات) سابقة، أو وكالات تم إدماجها فى هذه الوكالة، بل وحتى وثائق وكالات انفصلت عنها حاليا، وأيا كان التقسيم الواقع فى المجموعة فإنه يجب أن يضل دائما فى الإمكان إعادة بناء التكوين الأصلي لأى إضافة.

حينما توجد مجموعة مترابطة من ملفات الإضافة تعالج بشكل قائم بذاته وتوثق تاريخ الكيان، هذه الوثائق يتم معاملتها على أنها مجموعة منفصلة عند المعالجة والإستخدام.

وعادة فإن وثائق الكيان السابق الموجودة فى الإضافة أو تلك التى للكيانات التى اندمجت فيه، يتم إقتناؤها كمجموعات فرعية للكيان الحالى. وهذا غالبا مايكون مرضيا من وجهة نظر السياق التاريخى ونظم الترتيب البخيلة على نظام ترتيب الكيان الحالى القائم. وفى حالة إفتقاد وجود الرابطة والتكامل بين الوثائق والوكالة السابقة والوكالة الحالية فإنها تعامل كمجموعة منفصلة وليست كمجموعة فرعية، ذلك لأنه من الممكن أن يكون قد تم حفظ مجموعة وثائق الكيان القديم (السالف) ببساطة مع الكيان القائم الجديد، ومن ثم تم ترحيلها إلى الأرشفة معها.

هذه المشاكل تبرز بشكل أوضح فى المجموعات الخاصة، حيث من الممكن أن تضم مجموعة خاصة بفرد أوراق الأسلاف فضلا عن أوراق لأفراد العائلة القائمة، وعملية الفصل بينهما تتوقف على الأفراد، كما تعود إلى تكامل بناء نظام الرتيب.

يمكن أيضا أن تضم الأوراق الخاصة مجموعة وثائق تتعلق بالأعمال أو التنظيمات وهذه نادرا ماتكون كاملة بالقدر الذى يمكن أن تعد كمجموعة منفصلة.

وعند فحص هذه الوثائق الخاصة بالكيانات ومحاولة تحديد مصدرها الأصلي، على الأرشيفي أن يكون واعيا ومدركا لمفهوم (الاسترداد) (Replevin). وذلك المفهوم الذي يعنى أن مختلف أشكال الوثائق العامة التي توجد فى حوزة شخص ما أيا كان ينبغي أن تسترد بها السلطات العامة. هذا الأمر الذى كان يحدث عندما كان الموظف الرسمى أو أى شخصية عامة ينتقل من عمله أو يحال إلى المعاش أو يترك مكانه لسبب أو لآخر كان يحمل معه وثائق خاصة بالعمل.

وعلى ذلك يمكن القول بشكل عام أن تحديد مصدر الإضافة وتقسيمها إلى سلاسل منفصلة ينبغي أن يصاحبه كثيرا من الحذر والدقة، إذ أنه فى غاية الصعوبة أن نعيد مرة أخرى بناء الإضافة المجزأة بنفس الشكل الى كانت عليه.

ومن خلال تحليل المضمون، على الأرشيفي أن يتوخى الدقة فى تحديد المعلومات المتعلقة بالعنوان، والحجم، والفترة الزمنية التي تغطيها الوثائق، المحتويات، وترتيب الوثائق، وغيرها من المعلومات التي سجلت فى نموذج الإضافة الرئيسى. هذا وطالما أن المعالجة النهائية للوثائق قد تستغرق شهورا وربما سنوات قادمة فمن الممكن إعداد وصفا موجزا للمكونات يُعرف بالأسماء البارزة، التواريخ، الموضوعات، وأنواع الوثائق. الأمر الذى من شأنه أن يقدم مستوى أساسى من الوصول الذهني، فضلا عن أنه سيساعد بشكل أساسى فى أعال الوصف القادمة. وكما حدث فى حالة النموذج الرئيسى للإضافة فإن الوصف الموجز ينبغي أيضا أن يغطى العناصر المختلفة للمعلومات التي سوف يتم تنقيحها أو الإبقاء عليها أثناء المعالجة. هذه التفطية من شأنها أن تسهل وضع المعايير أو تبادل المعلومات حول الوثائق فى وقت لاحق (الشكل التالى).

نموذج الوصف المثلث للإضافة

عنوان المجموعة.....

رقم الإضافة..... رقم المجموعة.....

التاريخ الذى تغطيه تاريخ المجموعة ككل.....

الحجم بالقدم المكعب: مكان وجود الوثائق:.....

التاريخ الإدارى/ تاريخ الحياة:

تأسست سنة..... تحت إسم..... بتاريخ..... ثم تغير اسمها.....
وزم إليها..... فى تاريخ كذا..... وأصبحت..... ومسئوليتها.....

مجال ومكونات الوثائق:

الوثائق المبكرة تشتمل على مجلدات مجزومة من محاضر - مراسلات و.....
و..... وحجمها..... الوثائق النصية عبارة عن يوميات - مذكرات -
حجمها..... قدم مكعب تتضمن أيضا صور، خرائط.....

ترتيب الوثائق:

مجموعة كذا منفصلة عن المجموعة الأساسية - مجموعة كذا من سنة إلى
سنة كذا فى مجموعة ملفات مختلفة تحت عناوين للملفات وثائق كذا غير
مرتبة.....

وسائل الإيجاد:	المراجع المنشورة: أي مصدر منشور حول المجموعة
ملخص بمحتوى المندوب
اللقب، المرفوعة:	
الداخل:	
أفراد:	
هيئات:	
أماكن:	
موضوعات:	
شكل المواد:	
أعد النموذج:	في تاريخ:

هذا وقد تجد بعض المستودعات خاصة عند تسلمها ودائع خاصة، أنه من الضروري إجراء بعض الأعمال الأخرى للتقييم والإستبعاد أثناء الإضافة.

والاستبعاد يتضمن بشكل إلى استبعاد المواد المكررة وتلك النماذج العقيمة الغير مملوءة. ويعنى التقييم هنا أيضا التعرف على المجموعات الضخمة من الوثائق المالية الخاصة بالأمور المنزلية، وغيرها مما يمكن للأرشيقي المدرب الوقوف على أنها مواد لاتشكل قيمة أرشيفية ما ويجب مراعاة عدم إستبعاد أيأ من هذه الوثائق إلا عن طريق الأرشيقي المسئول عن التقييم.

أيضا الوثائق التي توجد قيودا مفروضة عليها، ينبغي تعريفها بشكل مستقل أثناء الإضافة ومن أمثلتها:

- الوثائق المصنفة أمنيا «لها علاقة بالأمن كما في حالة مجموعات الرؤساء في الأرشف القومي الأمريكي».
- الوثائق الشخصية، ملفات الحالات، العقود، سواء كانت في المجموعات العامة أو الخاصة.
- المواد المقيدة لعدد من السنوات كشرط من شروط الإيداع أو الإهداء.

مثل هذه القيود ينبغي مراعاتها، وتمييز المواد بشكل أو بآخر حتى يمنع تداولها من قبل أفراد غير مسموح لهم باستخدامها، وهناك مجال موضوعي آخر يتطلب قرارا من الأرشيقي بفرض قيود معينة يراها هو يحمي بها الخصوصية أو الأمور الشخصية، أو يحمي حق في الحالات التي يحتمل أن تكون محل لإقامة دعاوى قضائية.

ولاشك أن هذا الأمر يقتضى قراءة كل مستندات المجموعة التي تقوم فيها إحتمالات وتوقع المشاكل من قبل أرشيقي مؤهل بإمكانه فرض مايراه مناسب من

قيود على الوثائق التي تستدعى ذلك.

٤ - توثيق وتسجيل الإضافات:

إن المصدر البالغ الأهمية في التوثيق من أجل توفير معلومات الضبط الأساسية هو سجل الإضافة. ويختلف شكل هذا السجل من مستودع لآخر فيمكن أن يعد في شكل أوراق منفصلة يمكن ترتيبها بطرق مختلفة في ملفات خاصة، وبعض الأرشيفات تستخدم الحاسب الآلي لتسجيل تفاصيل الإضافة.

ويعد سجل الإضافة Accession Register من أهم السجلات الحيوية في الأرشيفات، حيث أنه السجل الذي بدونهُ لا يستطيع الأرشيف أن يمارس وظائفه الأساسية، فهو المستند الرئيسي لكافة ضوابط العمل الأرشيفي التالي للمجموعات ومعالجتها فيما بعد ويعد أمراً جوهرياً بالنسبة لاستمرارية الأرشيف.

وعلى ذلك فالإجراء الأول الذي يتم في داخل الأرشيف بعد وصول الوثائق وتسليمها هو تسجيل المعلومات اللازمة حول كل إضافة جديدة بشكل مقنن في قوائم يعدها الأرشيف تعرف بقوائم الإضافة. ولأنه من الضروري أن يكون لدى كل مستودع أرشيفي حد أدنى من المعلومات عن الإضافة الواحدة وكل مكوناتها، فإذا اُتخذت الإضافة وجود العنوان (١) فيجب وضع عنوان آخر (٢).

ويعد التأكد من وجود أو وضع العنوان المناسب ومن أجل إحكام السيطرة على الإضافة وضبطها يتم إعطاء رقما خاصا منفردا يظل مستخدما للدلالة عليها حتى

(١) Taylor, Hugh A.: op. Cit. P. 23.

(٢) تم الإصطلاح على إستخدام مصطلح وثائق Records على ملفات المنظمات بينما يطلق مصطلح أوراق Papers على وثائق وملفات الأفراد. وترتبط دائما الوثائق باسم الفرد أو الجهة، أما عناوين السلاسل فيربط بينها وبين الوظائف وأنواع الوثائق مثل: محاضر جلسات كذا.....

يتم الانتهاء من معالجتها، وغالبا مايكون عبارة من مزيج من الأرقام المعبرة عن السنة إلى جانب رقم مسلسل يتم تصديده للإضافة على سبيل المثال (١٩٩٠/٢٣)، (١٩٩٠/٢٤) وهكذا وإذا استدعى الترقيم توسعا أكبر فيمكن استخدام الحروف إلى جانب الأرقام مثال: (ع ١٩٩٠/٢٣) للدلالة على أن الإضافة الأرشيفية من مصدر عام رقمها ٢٣ وردت عام ١٩٩٠، هذا بينما يتم اعطاء (خ ١٩٩٠/٢٣) للدلالة على أن الإضافة من مصدر خاص، ويتم وقف التسلسل بنهاية كل عام، ويحدث في بعض الأحيان أن يتواجد عدد من الإضافات التي تسلمها الأرشيف في سنوات سابقة وتراكمت به دون أدنى معالجة لها أو إتخاذ أى إجراء بصدها فتلك الإضافة من الممكن أن يعطى لها بديلا عن السنة الرمز صفر صفر (00) ثم رقم الإضافة وعلى سبيل المثال (٢٣/صفر صفر) تعنى الإضافة رقم ٢٣ من المجموعات التي تحتاج إلى إتمام إجراءات الإضافة.

هذا وينبى أن يكون واضحا في الأذهان أن نظام ترقيم الإضافات أساسه تحقيق وصول الأرشيفي بسهولة إلى المكان المادى للإضافات المختلفة وإيس الباحث.

وهناك بعض المعلومات الأخرى التي ينبى أن تشتمل عليها نماذج الإضافة شكل موضحة في الشكل التالي:

Hadson: The Administration of Archives P. 119.(١)

نموذج إضافة على مستوى المجموعة

رقم المجموعة:	رقم الإضافة:
العنوان (يوضح نوع الوثائق-أوراق - وثائق)	المصدر المنتج:
تاريخ المجموعة:	التواريخ المتضمنة:
الحجم بالقدم المكعب:	عدد الوحدات:
وحدات أخرى:(أدراج،)	
المودع: وعنوانه: رقم التيلون:	
الحقوق المنقولة: كافة الحقوق	
القيود. لا يتم إتاحتها قبل الإنتهاء من إعداد الحواصر النهائية (مثلا)	
وسائل الایجاد المرفقة:	
الحالة المادية للوثائق:	
المكان الذى تم ترحيل المجموعة منه:	
الموافقة على الترحيل:	تاريخ الترحيل:
وصف المجموعة: (انكر مواصفات كل صندوق وملف إذا أمكن ذلك)	

المجموعات المتصلة:

المدخل لأسماء الأشخاص:

المدخل لأسماء الجهات:

مدخل الأماكن الموصوفة:

الموضوعات الرئيسية:

أماكن المواد في المستودع:

تاريخ الإضافة الرئيسي:

المستلم:

تاريخ الاستلام:

وتعمل نماذج الإضافات عند تجميعها وترتيبها كسجل للإضافة (Accession Register) بالأرشيف، وهى بهذا المعنى تعتبر مصدراً بالغ الأهمية يوثق المعلومات التى تحقق السيطرة الأساسية لما يدخل الأرشيف.

هذا السجل يمكن أن يعد فى أشكال متنوعة، فعلى سبيل المثال تعده بعض الأرشيفات فى شكل أوراق منفصلة يتم جمعها فى ملف ويمكن ترتيبها بطرق مختلفة، والبعض الآخر يستخدم الحاسب الآلى لتسجيل تفاصيل الإضافة وأياً كان شكل سجل الإضافة، فينبغى أن يتم تدوينه على ورق عالى الجودة ذلك لأنه سيعمل بمثابة مستند حيوى لكافة الضوابط والأنشطة التالية على المجموعة، وببؤنه لا يستطيع أن يمارس الأرشيف عمله. وهو بهذا المعنى سوف لا يستخدم إستخداماً عاماً من قبل الجماهير، بل ينبغى أن يكون من ضمن أدوات عمل الأرشيف التى تبقى مابقى الأرشيف، ومن ثم ينبغى المحافظة عليه وتجليده فى شكل سجل أو تجميعه فى ملفات ذات مواصفات أرشيفية، يحتفظ به الأرشيف فى مكان أمين.

ومن الممكن أيضاً أن يعد نموذج الإضافة فى جزئين، الجزء الأعلى تسجل فيه المعلومات التى يمكن إتاحتها للمستفيد، بينما يسجل فى الجزء الأسفل معلومات وتفاصيل ينبغى أن تظل خاصة وقاصرة على العمل فى الأرشيف.

وعادة مايتخذ نموذج الإضافة شكل الصفحة التقليدية، أو شكل بطاقة تعد لكل إضافة على حدة، وقد لجأت بعض المستودعات الأرشيفية فى الوقت الحالى إلى استخدام النماذج الآلية.

وسواء إستخدم فى إستتساخ النماذج التصوير أو الكمبيوتر، فإن المعلومات التى تتضمنها نماذج الإضافة المذكورة يمكن إستغلالها آلياً بعدة طرق للتحكم فى الوثائق والسيطرة عليها، فمن الممكن أن ترتب هذه المعلومات فى تتابع لتكوين قائمة

سجل الإضافة التي تم اقتناؤها تحت تاريخ معين وكذلك يمكن أن ترتب أجديا تحت اسم المودع أو الجهة المنتجة. ولاشك أن وجود ملف لكل مودع أو جهة يعد أمراً أساسياً وله قيمته الخاصة لإحكام السيطرة الإدارية على وثائق كل منهما، وفي نفس الوقت يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لما يأتى بعد ذلك من إضافات منه فى المستقبل.

وفى العادة يضم ملف بيانات الجهة المنتجة كافة الوثائق التى تخصه، كما تتضمن كافة البيانات حول كل إضافة وردت من هذا المودع/ الجهة على حدة.

وفى أثناء إجراءات المعالجة تقدم ملفات المودع معلومات حيوية حول مضمون الوثائق ومصدر كل فئة من فئات الوثائق.

معلومات الإضافة من الممكن أيضا إستخدامها كضوابط مادية على الوثائق، وذلك من خلال إعداد قائمة رفوف للوثائق بالمكان. هذا وهناك العديد من القوائم التى يمكن إعدادها للمساعدة فى السيطرة الذهنية على الوثائق كقائمة بالعنوان، أو بالنوع أو الفترة الزمنية.

إن المعلومات التى تم تسجيلها على نماذج الإضافة من الممكن أن تستخدم كأساس لمستند دائم، هذا المستند يمكن تطويره مع تقدم مراحل المعالجة، وهذا العمل سوف يوفر على الفور المعلومات المطلوبة حول التزويد فى نظام الوصف العام للمستودع. كما أنه يقدم معايير للضبط الإدارى على الإضافات الجديدة.

وبشكل عام تتم كل الأعمال التى تشتمل عليها إجراءات الإضافة بينما تكون الوثائق فى مكان التسليم، وبعدها تتحرك حاملة معها مشاكلها إلى مخزن أو مخزين. وتكون الخطوة الأخيرة فى أساسيات الإضافة هى إختيار وتسجيل أماكن تسكين الوثائق التى ينبغى مراعاة تحديثها وتعديلها عند أى تغيير.

وكل صندوق أو حاوية من حاويات الوثائق لا بد وأن تحمل على الأقل رقم الإضافة، ورقم الحاوية. ويُقدر الإستطاعة ينبغي وضع كل الصناديق التي تضم إضافة واحدة على رف واحد. وأغلب المستودعات تلجأ إلى تحديد الغرفة، الجزء من المبنى، الصف، الطابق، المخزن، أرقام الرفوف. إن معلومات الأماكن ينبغي أن تحدد بدقة المكان الذي توجد به كل فئة من الوثائق التي تم وصفها.

وعلى عكس نظم المكتبات فإنه لا وجود للملامح أو إشارات ذهنية تتعلق بأماكن الوثائق الأرشيفية من حيث علاقتها ببعضها البعض وأساسا يعود ذلك لعدم وجود خطط تصنيف مقننة يستخدمها الأرشيف فضلا عن أن الأرشيف لا يكون على رفوف مفتوحة يمكن للمستفيد الوصول إليها.

ويركز الأرشيف بدلا من ذلك على أكبر قدر من الكفاءة في استخدام المساحات التي يكون فيها نظام الترقيم أساسه وصول العاملين المادى إلى الوثائق لا الباحث.

عند انتهاء إجراءات الإضافة ينبغي أن يكون الأرشيفي:

١ - قد حصل على الولاية القانونية والمادية على مجموعات الوثائق المتلقاه حديثا.

٢ - أن يكون قد وضع أساس المعالجة في المستقبل.

٣ - أن تكون الوثائق قد تم تعبئتها في صناديق.

٤ - أن تكون الوثائق قد تم تسجيلها في قوائم.

٥ - أن تكون الوثائق قد وضعت على الرفوف.

٦ - أن يكون قد تم فصل الوثائق بالشكل إذا اقتضى الأمر ذلك، أو وفقا للجهة أو لبناء تركيب السلاسل، أو بناء على سوء حالتها المادية أو لقيمتها.

٧ - أن يكون قد توفر لدى المستودع بيانات أساسية حول الشكل والخصائص المادية والذهنية للوثائق وتجميع هذه المعلومات في النماذج المختلفة- نموذج إضافة- نموذج فصل- قائمة صندوق/ملفات.

من هذا الاستعراض لأنشطة الإضافة يتبين أن هذه الأنشطة تمثل شكلا موجزا لأعمال المعالجة بشكل عام. وأكثر من ذلك فإننا نجد في بعض الأحيان وحينما تكون الإضافة بسيطة ليست فيها مشاكل، نجد أن الكثير من إجراءات المعالجة يتم أثناء إجراءات الإضافة وفي كل الحالات فإن المعلومات التي تجمع حول الوثائق أثناء الإضافة تدخل في برنامج الوصف العريض للمستودع، كما وأن مضمون الوثائق يتم تحليله بشكل كامل قبل أن تستخدم فعليا.

هذا وهناك أبعاد أخرى للمعالجة يقررها سياسة كل مستودع أرشيفي في العمل وفقا لأوليياته وأيضاً وفقاً لما يتم جمعه من معلومات حول الوثائق أثناء أعمال الإضافة.

والمجموعات الخاصة نادرا ما تصل إلى الأرشيف منظمة ويستطيع الأرشيف أن يبدأ الإضافة بعد أن يتم التعرف على التنظيمات والأنشطة وفقا للسياسة التي يتبعها المستودع الأرشيفي حيال التجميع، وبعد إتمام كافة الاتفاقيات بين المستودع والمودع، تلك الاتفاقيات التي تحكم بشكل عام ترحيل الوثائق وقيام المستودع بإجراءات معالجتها. والأهم من ذلك أن الإتفاق سيضع الشروط التي سيتم وفقا لها

اسلوب إتاحة الوثائق واستخدامها .

مستندات الترحيل هذه ينبغي أن يكون واضحاً فيها أيضاً التأكيد على مستوى التحكم المادى والقانونى الذى للمستودع الأرشيفى على كل من الوثائق ذاتها وعلى حق استنساخ فحواها الذهنى أيضاً.

كذلك من الضرورى أن يوضح فى مستند الترحيل كافة القيود المفروضة على الإطلاع على الوثائق والمدة التى تستغرقها هذه القيود، وأيضاً حدود النشر ينبغي أيضاً أن تكون واضحة تماماً .

وهكذا فإن إجراءات الإضافة سوف تضع مستويات الضوابط الأساسية للوثائق التى ستودع فى الأرشيف. أنها تعد أهم إجراءات العمل الأرشيفى وتتطلب إجراءات الإضافة دائماً أن تتم ويقدر الإمكان فور استلام الأرشيف للوثائق فهى بمثابة الأساس الذى يقوم ويبنى عليه باقى العمل الأرشيفى.

وعند نسخ نماذج الإضافات التى اكتملت سوف تقدم (تمد) بالكثير من وسائل الإيجاد الأساسية للوثائق. اذا كان الوقت ضيقاً، يكون من الأفضل الحصول على الإضافات المختلفة للأرشيف وأن تقوم بوضع مستوى ضبط معين على الجميع، من أن تقوم باستكمال إجراءات إضافة واحدة تمثل جزء صغير من مقتنياتك بينما لا تتم إضافة باقى الكمية من الوثائق.

قائمة المصادر

- 1 - Baumann, Roland M. (ed): A Manual of Archival Techniques, Harrisburg: Pennsylvania historical and Museum Commission, 1982.
- 2 - Cook, Michael: Archives Administration, A Manual for Intermediate And Smaller Organization and for Local government. London, Butterworth, 1986. P. 42.
- 3 - D.K. McCoy: The National Archives: American Ministry of Documents. Chicago. S.A.A. 1978.
- 4 - Hugh, A Taylor: The Arrangement and Description of Archival Materials. London. International Council of Archives, 1980.
- 5 - Jutta Reed Scott: Collection Management Strategies for Archivists "Paper Presented at the 1982 S.A.A Annual Meeting, Boston, Massachusetts, 19 Octbrt, 1982.
- 6 - Mabbs A wanduloses, Gorge: The Organization of Intermediate Record Storage. Paris - Unesco, 1974.
- 8 - Trott Louis: Information Management- Archives Administration: Diploma presented to university of New South Wales, 1986.
- ٩ - لائحة محفوظات الحكومة المصرية، الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات، ونظام غرف الحفظ، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣.
- ١٠ - محمد أمين التميمي: دار المحفوظات العمومية، ناحية من تاريخ دار المحفوظات العربية، مراجعة محمد صدقي، القاهرة، ١٩٤٤ (مخطوطة).

